

Distr.: General
28 April 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البندان 140 و 141 من القائمة الأولية**

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

تخطيط البرامج

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

الجزء الثالث

العدل والقانون الدوليان

الباب 8

الشؤون القانونية

البرنامج 6

الشؤون القانونية

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في 2 حزيران/يونيه 2021.

** A/76/50.



الرجاء إعادة استعمال الورق



المحتويات

الصفحة

أولاً - مكتب الشؤون القانونية	3
تصدير	3
ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020***	4
باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022***	57
ثانياً - مكتب الشؤون القانونية	83
تصدير	83
ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020***	84
باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022***	93
ثالثاً - الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011	99
تصدير	99
ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020***	100
باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022***	108
المرفقات	
أولاً - الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام 2022	115
ثانياً - موجز التغيرات المقترحة في الوظائف، حسب العنصر	120
ثالثاً - لمحة عامة عن الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف، مصنفة حسب الكيان ومصدر التمويل	122

*** تمشيا مع الفقرة 11 من القرار 266/72 ألف، يُقدّم الجزء الذي يتكون من الخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.

**** تمشيا مع الفقرة 11 من القرار 266/72 ألف، يُقدّم الجزء الذي يتكون من الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.

أولاً - مكتب الشؤون القانونية

تصدير

مضى 75 عاماً منذ أن حصل مكتب الشؤون القانونية على تفويض بتوفير خدمة قانونية مركزية موحدة للمنظمة، وإسداء المشورة إلى الأمين العام وإدارات ومكاتب الأمانة العامة وأجهزة الأمم المتحدة بشأن المسائل المتصلة بتفسير وتطبيق ميثاق الأمم المتحدة، والاتفاقات القانونية، وقرارات الأمم المتحدة وقواعدها وأنظمتها، وكذلك بشأن المسائل العامة للقانون الدولي وما يتصل به من قانون عام وقانون خاص.

ونحتفل بهذه الذكرى السنوية وسط ظروف غير مسبوقة، حيث يصارع العالم عواقب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وي بذل جهوده للتعافي منها. وقد أبرزت هذه الأوقات العصيبة أهمية زيادة التعاون الدولي في إطار القانون الدولي، وقد تكيف مكتب الشؤون القانونية للاستجابة للطلب المتزايد على الخدمات القانونية، واستجاب بطريقة سريعة لأنواع جديدة من الطلبات المتعلقة بالمسائل القانونية والإجرائية لكفالة استمرارية الأعمال في الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة، ومرافق الإجلاء الطبي المناسبة، ودعم استجابة المنظمة الإنسانية للجائحة، من بين أمور أخرى.

وفي هذا السياق، سيواصل مكتب الشؤون القانونية الاضطلاع بولايته بإسداء المشورة بشأن الجوانب القانونية الناشئة عن الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من كيانات منها بعثاتها لحفظ السلام وبعثاتها السياسية الخاصة وبعثاتها الأخرى، مع توفير الخدمات القانونية لتسوية المنازعات ذات الطابع القانوني الخاص التي تنطوي على عمليات المنظمة أو على أجهزتها أو صناديقها وبرامجها التي تدار بشكل مستقل.

وفي النشرة الصادرة مؤخراً ST/SGB/2021/1، أكد الأمين العام الولاية المتنوعة والمعقدة لمكتب الشؤون القانونية، فيما يواصل أداء المهام الفنية ومهام الأمانة للأجهزة المعنية بالقانون الدولي العام، بما في ذلك الجمعية العامة ولجنتها السادسة، ولجنة القانون الدولي، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، وكذلك للاجتماعات العامة التي تعقدها الجمعية العامة بخصوص المحيطات وقانون البحار. ويمثل المكتب أيضاً الأمين العام في المؤتمرات القانونية والإجراءات القضائية، ويؤدي مهام الوديع للأمين العام فيما يتصل بالمعاهدات المتعددة الأطراف ومهام تسجيل ونشر المعاهدات المسندة للأمانة العامة في المادة 102 من الميثاق.

ويواصل مكتب الشؤون القانونية استعراض وتقييم وتحسين دعمه للدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك خلال ظل الظروف الصعبة المتغيرة التي تسببت فيها جائحة كوفيد-19. وتعزز برامج المكتب ومشاريعه لبناء القدرات دعماً لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار مهارات الموظفين الحكوميين وغيرهم من المهنيين في مجال المحيطات من الدول النامية، في حين برامجه ومشاريعه لبناء القدرات في ميدان إصلاح القانون التجاري الدولي تعمل على تعزيز التعافي الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وهما أمران حيويان لإنعاش التقدم صوب تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة.

وتكفل الأنشطة التي يُضطلع بها في إطار برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه التدريب القانوني للمهنيين من البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الناشئة، في حين تتيح مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي لمستخدميها إمكانية الوصول إلى مورد فريد في مجال القانون الدولي. ولا يزال ما يقدمه مكتب الشؤون القانونية من مشورة يكتسب أهمية بالغة في العمليات الحكومية الدولية في الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام ومؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

وقد أسفرت عقود من الخبرة التي مر بها مكتب الشؤون القانونية عن مجموعة من المهارات القانونية المتخصصة، والمصادقية والحياد، بناء على التزام موظفيه الذين ما زالوا اليوم، على غرار ما كانوا عليه قبل 75 عاماً، ملتزمين بالوفاء بولايته في خدمة الأمم المتحدة، بينما يواجهون تحديات جديدة للبيئة القانونية الدولية.

(توقيع) ميغيل دي سيربا سواريس

وكيل الأمين العام للشؤون القانونية

والمستشار القانوني للأمم المتحدة

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

1-8 يضطلع مكتب الشؤون القانونية بالمسؤولية عن تقديم خدمة قانونية مركزية موحدة للمنظمة؛ ويمثل الأمين العام في المؤتمرات القانونية والإجراءات القضائية؛ ويؤدي المهام الفنية ومهام الأمانة للأجهزة العاملة في مجال القانون الدولي العام، بما في ذلك الجمعية العامة ولجنتها السادسة (اللجنة القانونية)، ولجنة القانون الدولي، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)، وكذلك للاجتماعات العامة للجمعية العامة بخصوص المحيطات وقانون البحار؛ ويؤدي مهام الوديع التي يضطلع بها الأمين العام في ما يتعلق بالمعاهدات المتعددة الأطراف ومهام تسجيل ونشر المعاهدات المسندة إلى الأمانة العامة بموجب المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة. ويرد وصف لهيكل المكتب ومهامه الرئيسية في نشرة الأمين العام ST/SGB/2021/1.

2-8 وتُستمد ولاية المكتب من المواد 13، و 102، و 104، و 105 والأحكام ذات الصلة من الميثاق ومن الأولويات المنشأة في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما فيها القرار 13 (د-1) المؤرخ 13 شباط/فبراير 1946، باعتباره الدائرة القانونية المركزية للمنظمة (بما فيها الصناديق والبرامج، والهيئات المنشأة بموجب معاهدات التي تربطها علاقات مؤسسية بالأمم المتحدة). ويضطلع مكتب الشؤون القانونية بتنفيذ ولايات من الأولويات المحددة في قرارات الجمعية العامة ومقرراتها ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2205 (د-21)، الذي أنشأت بموجبه الجمعية لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) لتعزيز التنسيق والتوحيد التدريجيان للقانون التجاري الدولي، حيث تقوم شعبة القانون التجاري الدولي التابعة للمكتب بالعمل أمانة لها، والقرار 70/68 بشأن المحيطات وقانون البحار، الذي أنشأت الجمعية بموجبه المكتب باعتباره منسق شبكة الأمم المتحدة للمحيطات. وعلاوة على ذلك، عُين المستشار القانوني أميناً عاماً للمؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، ومستشاراً خاصاً لشؤون المحيطات والمسائل القانونية لدى رؤساء مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، على نحو ما طلبته الجمعية في قرارها 292/73.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2022

3-8 ازدادت أهمية خدمات مكتب الشؤون القانونية في عالم متزايد الترابط، حيث يشكل القانون الدولي الأساس الذي تستند إليه الدول الأعضاء في التعامل مع بعضها البعض والتعاون لتحقيق أهدافها المشتركة. ويواصل المكتب الآن في ذكرى إنشائه الخامسة والسبعين تلبية احتياجات أصحاب المصلحة والمستفيدين بمجموعة من المهارات القانونية المتخصصة التي قدمها في تنفيذ ولايته المتنوعة والمعقدة وما لديه من ذاكرة مؤسسية ومصادقية وحياد.

4-8 وفي السياق الحالي المتسم بالصعوبات، سيواصل مكتب الشؤون القانونية تلبية الطلب المتزايد على الخدمات القانونية من الأمانة العامة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة، بسبل منها إسداء المشورة بشأن المسائل المتصلة بتفسير صكوك القانون الدولي وتطبيقها وبشأن المسائل العامة للقانون الدولي العام، لكفالة أن تكون الاعتبارات القانونية جزءاً لا يتجزأ من عمليات المنظمة، والأداء الفعال لأجهزتها الرئيسية والفرعية. وسيواصل المكتب الاستجابة بشكل سريع لأنواع جديدة من الطلبات المتعلقة بالمسائل القانونية والإجرائية لكفالة استمرارية الأعمال لمختلف الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة أثناء انتشار الجائحة.

5-8 وسيواصل مكتب الشؤون القانونية بدعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في ظروف تشمل تلك الناجمة عن كوفيد-19 كما سيظل شريكا رئيسيا في جهود منظومة الأمم المتحدة للنهوض بعقد العمل والإنجاز من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

6-8 وسيواصل مكتب الشؤون القانونية أيضا المساهمة في تطوير العدالة والمساءلة الدوليتين وإسداء المشورة القانونية لدعم الإصلاح الذي بدأه لأمين العام.

7-8 وسيواصل مكتب الشؤون القانونية كذلك الإسهام في الجهود الرامية إلى مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين سواء ارتكبتها أفراد الأمم المتحدة أم قوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة العاملة بموجب ولاية صادرة عن الأمم المتحدة، وهو يضطلع بدور هام في الإجراءات التي تتخذها المنظمة لتحسين ردها على تلك الادعاءات، وفي جهودها الرامية إلى مساءلة الأفراد الذين تورطوا في حالات استغلال وانتهاك جنسيين.

8-8 وسيواصل مكتب الشؤون القانونية توفير أقصى قدر من الحماية للمصالح القانونية للمنظمة وتقليل مسؤولياتها القانونية إلى أدنى حد. وسيواصل المكتب إسداء المشورة بشأن الجوانب القانونية الناشئة عن الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من كيانات منها بعثاتها لحفظ السلام وبعثاتها السياسية الخاصة وبعثاتها الأخرى، مع توفير الخدمات القانونية لتسوية المنازعات ذات الطابع القانوني الخاص التي تتطوي على عمليات المنظمة، أو أجهزتها أو هيئاتها الفرعية، أو صناديقها وبرامجها التي تُدار بشكل مستقل.

9-8 وسيواصل مكتب الشؤون القانونية أيضا دعم التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه وإبرام صكوك قانونية تقضي إلى تعزيز الاحترام العالمي للقانون الدولي، بسبل منها الاستمرار في العمل كأمانة للجنة السادسة، وكذلك بتقديم الدعم والمشورة المتخصصين إلى لجنة القانون الدولي واللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة، وغيرها من اللجان الخاصة أو المخصصة والمؤتمرات الدبلوماسية لدى نظرها في الصكوك القانونية وصياغتها. وستواصل استراتيجية المكتب تعزيز نشر القانون الدولي من خلال برامج تدريبية تقدمها مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي والمنشورات القانونية الرئيسية.

10-8 وسيواصل مكتب الشؤون القانونية كذلك دعم العمليات الهامة المتصلة بالمحيطات وقانون البحار، وزيادة مشاركة الدول في التنفيذ والتطبيق الفعالين لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقاتها التنفيذية، وكذلك في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالمحيطات، ولا سيما عن طريق القيام بمهام الأمانة للعمليات المتصلة بالمحيطات التي تضطلع بها الجمعية العامة ولجنة حدود الجرف القاري. وسيواصل المكتب أيضا الاضطلاع بأنشطة موسعة لبناء القدرات بشأن ذلك الموضوع، بسبل منها التركيز على تلبية احتياجات البلدان النامية في مجال بناء القدرات والاعتماد، عند الإمكان، على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

11-8 وسيواصل مكتب الشؤون القانونية تعزيز قواعد القانون الخاص الموضوعي المنسقة والمحدثة التي تنظم المعاملات التجارية الدولية، بسبل منها تحديثا كفاءة اعتماد تلك القواعد واستخدامها على نطاق واسع، وتعزيز التعاون التقني، والتشجيع على مشاركة البلدان النامية في أنشطة وضع القوانين التي تضطلع بها الأونسيترال. وسيدعم المكتب الدول الأعضاء في إعداد نصوص تشريعية وغير تشريعية مقبولة عالميا (معاهدات وقوانين نموذجية وأدلة تشريعية وتوصيات)، وكفالة الجودة والاتساق في توفير ذلك الدعم واستخدام آليات التنفيذ التي تأخذ في الاعتبار القيود المفروضة في سياق كوفيد-19، حسب الاقتضاء.

12-8 وسيكشف مكتب الشؤون القانونية استخدام الأدوات التكنولوجية وغيرها من الوسائل لتنفيذ أقصى قدر من عمله المتعلق بالمعاهدات والإجراءات المتعلقة بالمعاهدات من خلال موقعه المخصص على الإنترنت، ومواصلة التعاون مع الدول الأعضاء، والوكالات المتخصصة، وبرامج الأمم المتحدة ومكاتبها، والهيئات المنشأة بموجب معاهدات، وغيرها من الكيانات بشأن قانون المعاهدات لتعزيز وكفالة معرفة أوسع بقانون المعاهدات، وبالتالي منع مسائل تفسير أحكام المعاهدة وتنفيذها من جانب الدول المتعاقدة.

8-13 وتُعكس المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة لمكتب الشؤون القانونية لعام 2022 نُهجاً معززة تتضمن الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19. وتشمل هذه المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة تقديم الدعم لكفالة استمرارية الأعمال، والقيام، عند الضرورة، بتكييف برامج بناء القدرات في التنفيذ والتركيز على حد سواء بهدف الإسهام في جهود التعافي المبذولة على الصعيد العالمي. وترد أمثلة محددة على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة في إطار البرامج الفرعية 2 (الخدمات القانونية العامة المقدمة إلى أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها)، و 3 (التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه)، و 4 (قانون البحار وشؤون المحيطات)، و 5 (تنسيق القانون التجاري الدولي وتحديثه وتوحيده تدريجياً). ومن المتوقع أن يساهم الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء فيما يتصل بجائحة كوفيد-19 في النتائج المقررة لعام 2022، على النحو المبين في البرنامج الفرعي 5.

8-14 وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على الصعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، سيواصل مكتب الشؤون القانونية تمكين لجنة القانون الدولي من تبادل المعارف والخبرات والأفكار مع رئيس محكمة العدل الدولية، ولجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي، واللجنة القانونية للبلدان الأمريكية، والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية، ولجنة المستشارين القانونيين المعنية بالقانون الدولي العام التابعة لمجلس أوروبا، وكذلك مع شبكة المستشارين القانونيين لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. ومن خلال شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، سيواصل المكتب أيضاً التعاون مع الدول والهيئات المنشأة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والمؤسسات المالية الدولية، والوكالات المانحة، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والأشخاص الطبيعيين والقانونيين في مجال قانون البحار وإدارة المحيطات. وسيواصل المكتب، من خلال شعبة القانون التجاري الدولي، التعاون مع الدول والمؤسسات المالية الدولية والوكالات المانحة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والأشخاص الطبيعيين والقانونيين في مجال القانون التجاري الدولي.

8-15 وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال فيما بين الوكالات، عيّنت الجمعية العامة في قرارها 70/68 مكتب الشؤون القانونية منسقاً لشبكة الأمم المتحدة للمحيطات، وهي آلية التنسيق بين الوكالات للمسائل المتعلقة بالمحيطات والمناطق الساحلية داخل منظومة الأمم المتحدة. وتضم هذه الشبكة حالياً 29 عضواً، بما في ذلك المنظمات الدولية المختصة، والوكالات المتخصصة، وبرامج الأمم المتحدة، واللجان الإقليمية، وأمانات الاتفاقيات، والسلطة الدولية لقاع البحار. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم المكتب، لدى تنفيذ قرار الجمعية العامة 2205 (د-21)، بشأن إنشاء الأونسيفترال، بتنسيق عمل المنظمات التي تتعامل مع القانون التجاري الدولي ويشجع التعاون فيما بينها.

8-16 وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) توافر موارد خارجة عن الميزانية تسمح لمكتب الشؤون القانونية بالاستجابة للطلب المتزايد على خدماته واستكمال الميزانية البرنامجية؛
- (ب) مواصلة الأجهزة الرئيسية والفرعية للأمم المتحدة طلب المشورة القانونية باعتبارها عنصراً رئيسياً في عملية صنع القرار، ومن المتوقع أن يستمر حجم الطلبات بمستوياته مرتفعة، كما حدث في عام 2020 عندما بدأت الجائحة؛
- (ج) قيام الهيئات الحكومية الدولية المختصة بتجديد أو تأكيد الولايات المحددة المتصلة بالقانون التجاري الدولي والمحيطات وقانون البحار وما إلى ذلك.

8-17 وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية المقترحة إلى افتراض أن المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022 ستكون قابلة للتنفيذ. ولكن إذا استمر تأثير الجائحة على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فسوف يتم تعديلها خلال عام 2022 في نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات العامة. وسيبلغ عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات عن الأداء البرنامجي.

8-18 ودمج مكتب الشؤون القانونية منظورا جنسانيا في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة وأنشطته، حسب الاقتضاء، بسبل منها التفاعل الدائم مع جهة التنسيق المعنية بالمسائل الجنسانية في كل شعبة.

8-19 ويعمل مكتب الشؤون القانونية على إدماج الإعاقة في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء. ومن خلال عمل برامجه الفرعية، يتابع المكتب، من خلال جهة التنسيق التابعة له جميع التوجيهات الصادرة عن استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

8-20 خلال عام 2020، تركت جائحة كوفيد-19 أثرا على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة لمكتب الشؤون القانونية، ولا سيما إلغاء أو تأجيل اجتماعات العمليات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء والمؤتمرات التي تستضيفها الأمم المتحدة أو تعقد تحت رعايتها والحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية التي من المقرر أن يعقدها المكتب. وترد أمثلة محددة عن الأثر في إطار البرامج الفرعية 1، و 3، و 4، و 5، و 6. وترك التغيير في نهج المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة أثرا أيضا على النتائج المتوقعة لعام 2020، على النحو المبين في الأداء البرنامجي في إطار البرامج الفرعية 1، و 4، و 5.

8-21 غير أنه غُدلت في الوقت نفسه بعض المنجزات والأنشطة المقررة وُحددت أنشطة جديدة في عام 2020، في إطار النطاق العام لأهداف البرامج الفرعية، من أجل دعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19. وشملت تلك التعديلات والأنشطة الجديدة إجراء تحليلات وإسداء المشورة إلى الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة، بما فيها الجمعية العامة ومجلس الأمن، فيما يتعلق بمسائل قانونية وإجرائية جديدة؛ ودعم الدول الأعضاء في إيجاد الحلول الكفيلة باستمرارية عمل الهيئات الحكومية الدولية أثناء الجائحة، بما في ذلك الجهود الكبيرة المبذولة للتمكين من إجراء مشاورات من خلال منصات إلكترونية أو عن طريق المراسلات؛ وإسداء المشورة الشاملة إلى إدارات الأمانة العامة للأمم المتحدة، وسائر كيانات منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء لمعالجة الآثار القانونية الناجمة عن استضافة الأحداث في مقر الأمم المتحدة وفيما يتعلق بالتدابير المتخذة للتصدي لهذه الجائحة؛ وعقد فعاليات للعمل مع الدول الأعضاء دعما لاستجاباتها لكوفيد-19؛ وجهود التعافي وتنظيم حلقات العمل عن بعد ومواد التدريب لجمهور أوسع. وترد أمثلة محددة عن الأنشطة الجديدة أو المعدلة في إطار البرامج الفرعية 1، و 2 و 3، و 4، و 5. وأسهمت المنجزات المستهدفة والأنشطة المعدلة والجديدة في تحقيق النتائج في عام 2020، على النحو المبين في الأداء البرنامجي في إطار البرامج الفرعية 1، و 2، و 3، و 4، و 5.

8-22 وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر وتلبية الاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء، سيواصل مكتب الشؤون القانونية تعميم الدروس المستفادة والممارسات الفضلى الناشئة عن تعديل وتكييف برنامجه وفقاً لجائحة كوفيد-19 بمواصلة استكشاف بدائل لبعض أنشطة بناء القدرات المعقودة بالحضور الشخصي. وسيتم ذلك مع مراعاة أنه لا يمكن، نظرا لتجربة المشاركين وتعقيباتهم، الاستعاضة عن بعض برامج بناء القدرات التي تعقد بالحضور الشخصي بأنشطة تجرى على الإنترنت، ولا سيما برامج التدريب في إطار برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه. بيد أن الظروف التي أوجدتها القيود المفروضة في سياق كوفيد-19 أفضت إلى وضع بعض التدابير المؤقتة، من قبيل إعداد منهج تعليمي على الإنترنت بوتيرة يحددها المتدرب، جرى توزيعه على جميع المتقدمين لبرامج التدريب المذكورة أعلاه. وسيواصل المكتب أيضا نشر المنهج التعليمي الذاتي الخطى على نطاق واسع في إطار نهجه القائم على إعادة البناء بشكل أفضل، على جهات منها المرشحون في المستقبل الذين لم تلب طلباتهم معايير النجاح.

الولايات التشريعية

8-23 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج.

ميثاق الأمم المتحدة

المادة 102

المادة 13

المادة 98

قرارات الجمعية العامة

13 (د-1) تنظيم الأمانة العامة

المنجزات المستهدفة

8-24 يعرض الجدول 8-1 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 8-1

المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء			
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)			
10	6	30	8
6	3	7	2
1	1	1	1
3	2	4	2
4			
وثائق مقدمة إلى المؤتمر الحكومي الدولي، المعقود برعاية الأمم المتحدة، للنظر في توصيات اللجنة التحضيرية بشأن العناصر ولإعداد نص صك دولي ملزم قانوناً، يُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام			
—	—	18	3
12	7	10	7
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)			
1	1	—	1
1	1	1	1
1	1	1	1
5	2	3	2
9			
4	2	5	2
الاجتماع السنوي للمستشارين القانونيين وموظفي الاتصال القانونيين لمكاتب الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والوكالات المتخصصة والمنظمات المتصلة بها وغيرها من المنظمات، والمستشارين والموظفين القانونيين الميدانيين			
باء - توليد المعارف ونقلها			
4	2	4	8
4	2	4	2
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام) ⁽¹⁾			
10 - حلقات عمل بشأن القانون الدولي عموماً			

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم المشورة والفتاوى في سياق مشاركة المستشار القانوني في فريق الإدارة العليا واللجنة التنفيذية والأفرقة المخصصة الأخرى.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: خطابات وعروض المستشار القانوني أمام ممثلي الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بعمل المكتب وقضايا القانون الدولي العام؛ وقانون البحار والقانون التجاري الدولي؛ وتعزيز وقيادة المناسبة السنوية للمعاهدات خلال الجلسة العامة الافتتاحية لدورة الجمعية العامة؛ وتنظيم مناسبات للترويج للقانون الدولي في نيويورك بما في ذلك يوم نقابة المحامين الأمريكية وعطلة نهاية أسبوع القانون الدولي.

هـ - المنجزات المستهدفة التكميلية

العدل والرقابة الداخليان: تمثيل الأمين العام أمام محكمة الأمم المتحدة للاستئناف وإسداء المشورة بشأن القانون الإداري للمنظمة.

الخدمات القانونية: إسداء المشورة القانونية وتقديم الفتاوى والخدمات القانونية إلى جميع الأجهزة الرئيسية والفرعية للأمم المتحدة، على النحو المفصل في البرامج الفرعية، بشأن الامتيازات والحصانات، والقانون الدولي العام، والقانون الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتسوية المنازعات بالوسائل الودية؛ والقانون الإداري للمنظمة؛ والمطالبات الناشئة عن الأنشطة التنفيذية للمنظمة؛ وأنشطة الشراء؛ وتدبير المسألة التي تتخذها المنظمة، وفي مجالات المحيطات وقانون البحار، وقانون المعاهدات، والقانون التجاري الدولي.

(أ) ترد في هذا التقرير في إطار البرنامج الفرعي 3 المنجزات المستهدفة 12-14 المعتمدة في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (انظر A/75/6/Add.1، الجدول 6-1).

أنشطة التقييم

25-8 سيواصل مكتب الشؤون القانونية تعزيز مهامه في مجالي الرصد والتقييم، وذلك أساساً من خلال وحدة التقييم والتخطيط الاستراتيجية التابعة له والفريق العامل المعني بالتقييم المنشأ ضمن المكتب. كما أن اعتماد سياسة تقييم جديدة، وإجراءات تشغيل موحدة جديدة، والمشاركة بصفة مراقب في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم سيسهم في تعزيز جهود التقييم.

26-8 وبالنسبة لعام 2022، يخطط البرنامج لإجراء تقييم ذاتي لتوفير الدعم القانوني، في إطار البرنامج الفرعي 1، في العمليات المتعلقة بالتفاوض وإبرام اتفاقات البلد المضيف والاتفاقات الأخرى المبرمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما يتماشى مع ولايته، ولا سيما تقديم المشورة القانونية بشأن الأحكام المتعلقة بالامتيازات والحصانات الواردة في تلك الاتفاقات.

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1

تقديم الخدمات القانونية إلى منظومة الأمم المتحدة ككل

الهدف

27-8 يتمثل الهدف، الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه، في كفالة احترام القانون الدولي العام والتقدير به، وتطوير العدالة والمساءلة على الصعيد الدولي.

الاستراتيجية

28-8 بغية الإسهام في تحقيق الهدف، سيسدي البرنامج الفرعي المشورة القانونية بشأن المسائل المتصلة بتفسير وتطبيق الميثاق، والاتفاقات القانونية، وقرارات الأمم المتحدة، وقواعدها وأنظمتها، وكذلك بشأن المسائل العامة للقانون الدولي العام، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي. وسيقدم البرنامج الفرعي أيضاً المشورة إلى الأمم

المتحدة والمحاكم الجنائية التي تتلقى المساعدة من الأمم المتحدة وهيئاتها الرقابية، وكذلك إلى آليات المساءلة الدولية الأخرى، بشأن أمور منها ترتيباتها التأسيسية وأنظمتها الأساسية واختصاصاتها وأنظمتها الداخلية، وبشأن مهام الأمين العام بموجبها.

29-8 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) ممارسة موحدة ومتسقة للقانون، ومن ثم، إلى عمل الأجهزة الرئيسية والفرعية للأمم المتحدة بفعالية وفقاً للقانون الدولي؛
- (ب) حماية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة؛
- (ج) الأداء الفعال للأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية التي تتلقى مساعدة الأمم المتحدة والآليات الدولية الأخرى للمساءلة وهيئاتها الرقابية؛
- (د) تعيين وإعادة تعيين مديري محاكم الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية التي تتلقى مساعدة الأمم المتحدة والآليات الدولية الأخرى للمساءلة؛
- (هـ) التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية.

الأداء البرنامجي في عام 2020

30-8 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجّدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروف في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

الدعم القانوني والإجرائي لتدابير استمرارية الأعمال التي مكّنت الهيئات الحكومية الدولية من اتخاذ القرارات

31-8 من أجل معالجة الوضع غير المسبوق الناجم عن جائحة كوفيد-19، والذي حال دون اجتماع الهيئات الحكومية الدولية بالحضور الشخصي، عولجت أسئلة قانونية وإجرائية جديدة حتى تتمكن الهيئات الحكومية الدولية من مواصلة تصريف أعمالها واتخاذ القرارات اللازمة في إطار القيود التي تفرضها الجائحة. وقدم البرنامج الفرعي المساعدة لرئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورؤساء ومكاتب الهيئات الحكومية الدولية الأخرى حتى يتمكنوا من مواصلة تبادل الآراء بسبل منها، مثلاً، عقد اجتماعات غير رسمية على منصة إلكترونية. وقُدمت توجيهات قانونية بشأن السبل والأساليب الممكنة للسماح باعتماد بعض القرارات الأساسية، وعقد الانتخابات دون الحضور الشخصي، وخُددت خيارات مختلفة وجرى طرحها لمزيد من النظر. وفيما يتعلق بصنع القرار، اعتمدت الجمعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن إجراءات تسمح باعتماد القرارات بالمراسلة. وفي حالة الانتخابات، حيث لزم الأمر إجراء اقتراع سري، بناء على طلب رئيس الجمعية العامة، قدمت الأمانة العامة ورقة غير رسمية بعنوان "الخيارات الممكنة للانتخابات من جانب الجمعية العامة دون عقد جلسات عامة خلال جائحة كوفيد-19". واعتمدت الجمعية إجراء للانتخاب بالاقتراع السري دون عقد جلسة عامة خلال الجائحة (المقرر 557/74 المؤرخ 29 أيار/مايو 2020). كما قدم البرنامج الفرعي المشورة بشأن إدخال تغييرات على بعض الإجراءات المتعلقة بعقد انتخابات بالاقتراع السري أثناء الاجتماعات بالحضور الشخصي، بما يتفق مع النظام الداخلي للجمعية، من قبيل إدخال تغييرات على توزيع الأصوات والإدلاء بها، بحيث يمكن الحفاظ على التباعد البدني في جميع الأوقات للحد من انتشار كوفيد-19.

32-8 وشارك البرنامج الفرعي أيضاً في تحديد الخيارات الممكنة لإتاحة التصويت على مشاريع القرارات والمقررات التي تتخذها الجمعية العامة دون عقد جلسة عامة. وطلب رئيس الجمعية العامة إلى الأمانة العامة إعداد ورقة غير رسمية عن هذا الموضوع. وقد عمم الرئيس على الدول الأعضاء في 23 نيسان/أبريل 2020 الوثيقة المعنونة "اتخاذ القرارات في الجمعية العامة بالتصويت (باستثناء الانتخابات) دون عقد جلسة عامة خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)".

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

33-8 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق هذا الهدف، حيث ييسر الدعم المقدم قدرة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأجهزتهما الفرعية على اتخاذ قرارات ومقررات أساسية ومراعية للوقت، حتى عندما لم تكن تعقد اجتماعات بالحضور الشخصي بسبب الجائحة. وقد جرى تبادل الآراء عموماً في اجتماعات إلكترونية ذات طابع غير رسمي. وساهم العمل أيضاً في عقد انتخابات لخمس أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن و 18 عضواً في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين في حزيران/يونيه 2020، دون عقد جلسة عامة (انظر الجدول 2-8).

الجدول 2-8

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
-	-	الدعم القانوني والإجرائي لتدابير استمرارية
		تصريف الأعمال التي مكنت الهيئات الحكومية
		الدولية من اتخاذ قرارات ومقررات أساسية
		ومراعية للوقت، وإجراء انتخابات في حزيران/
		يونيه 2020، دون عقد جلسة عامة، لخمس
		أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن،
		و 18 عضواً من أعضاء المجلس الاقتصادي
		والاجتماعي ورئيس الجمعية العامة في دورتها
		الخامسة والسبعين

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

34-8 نظرًا لتأثير كوفيد-19 خلال عام 2020، قدم البرنامج الفرعي الدعم للهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة، من خلال الرؤساء، بشأن القضايا المتعلقة بكوفيد-19. واستجاب البرنامج الفرعي لأنواع جديدة من طلبات الدعم القانوني والإجرائي الواردة من مختلف الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لمعالجة الحالة غير المسبوقة التي أوجدتها جائحة كوفيد-19، والتي حالت دون اجتماع الهيئات الحكومية الدولية بالحضور الشخصي، وكذلك فيما يتعلق بكفالة استمرارية العمل أثناء الجائحة. وشمل ذلك معالجة المسائل القانونية والإجرائية الجديدة وتحليلها وتقديم المشورة بشأنها ودعم الدول الأعضاء في تحديد سبيل للمضي قدماً حتى يتسنى مواصلة الأعمال التجارية الضرورية، بسبل منها عقد اجتماعات إلكترونية وتحديد الأساليب البديلة الممكنة لصنع القرار. وألغيت البعثات الميدانية، بما في ذلك بعثة إلى كمبوديا للتفاوض على اتفاق بشأن المهام المتبقية للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا، واجتماع لجنة إدارة المحكمة الخاصة بلبنان في لاهاي، واجتماع للمستشارين القانونيين الميدانيين المعنيين بعمليات السلام، بينما عقدت اجتماعات أخرى إلكترونية، مما استلزم مزيداً من الأعمال التحضيرية، وتبادل المراسلات، والاجتماعات الإلكترونية لتحقيق نتيجة مماثلة.

35-8 كما قدم البرنامج الفرعي مزيداً من الدعم بشأن المسائل المتعلقة بكوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، في شكل مشورة قانونية شاملة لمختلف إدارات الأمانة العامة للأمم المتحدة، وسائر كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى والدول الأعضاء

من أجل معالجة الآثار القانونية للجائحة في ضوء استضافة أحداث الأمم المتحدة والمؤتمرات والمنتديات الدولية الكبيرة. وشمل ذلك إسداء المشورة القانونية بشأن الامتيازات والحصانات والمسائل ذات الصلة في سياق التدابير المتخذة للتصدي للجائحة وترتيبات الإجراء الطبي. وأدخلت تعديلات مختلفة على الأحكام القياسية الواردة في اتفاقات البلد المضيف لتخفيف المخاطر القانونية والآثار المترتبة على الأحداث المقرر عقدها في عامي 2021 و 2022. وأسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة في تحقيق نتائج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة المستجدة لعام 2020 أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

36-8 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة وبالتالي تبتنان الأداء البرنامجي في عام 2020 والخططة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تهيئة البيئة المواتية لتنشيط نظام المنسقين المقيمين⁽¹⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

37-8 واصل البرنامج الفرعي العمل المكثف المتصل بالتفاوض بشأن اتفاقات البلد المضيف وإبرامها فيما يتصل بمكاتب المنسقين المقيمين الجديدة، تمشياً مع ولايته.

38-8 وقد أسهم العمل المذكور أعلاه في إبرام 59 اتفاقاً من اتفاقات البلد المضيف، وهو ما لم يشكل أداءً مستوفياً للهدف المقرر المتمثل في توقيع جميع اتفاقات البلد المضيف البالغ عددها 149 اتفاقاً، على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2020. ويبدو أن جائحة كوفيد-19 التي أثرت بشدة على معظم البلدان المضيضة، كانت عاملاً رئيسياً أسهم في الوصول إلى هذه الحالة.

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

39-8 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي الاتصال بالبلدان المضيضة والتفاوض معها لكفالة وضع الإطار القانوني اللازم للمنسقين المقيمين. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 3-8).

الجدول 3-8

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ^(أ)	2022 (الأداء المقرر)
عدم وجود اتفاقات البلد المضيف لتنشيط نظام المنسقين المقيمين	التفاوض بشأن اتفاقات البلد المضيف وإبرامها	مواصلة التفاوض بشأن اتفاقات البلد المضيف وإبرام 59 منها	توقيع جميع اتفاقات البلد المضيف التي لم توضع في صيغتها النهائية في عام 2020	التفاوض بشأن مزيد من اتفاقات البلد المضيف وإبرامها

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(1) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2020 (A/74/6/Add.1).

النتيجة 2: اتفاق البلد المضيف لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً⁽²⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

40-8 نتيجة لتأجيل مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، لم تجر مفاوضات موضوعية بشأن اتفاق البلد المضيف في عام 2020 ومن المتوقع أن تجري في عام 2021. وجرى الاضطلاع ببعثة تخطيط إلكترونية في الفترة من 23 إلى 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

41-8 ولم يحقق عمل البرنامج الفرعي الهدف المقرر المتمثل في موافقة حكومة قطر والبرنامج الفرعي على الأحكام القانونية لاتفاق البلد المضيف بخصوص عقد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً في الدوحة، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية لعام 2021. وقد تأجل المؤتمر بسبب جائحة كوفيد-19، وقررت الجمعية العامة، بموجب قرارها 232/74 بء، إعادة جدولته وعقده من 23 إلى 27 كانون الثاني/يناير 2022.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

42-8 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، واستجابةً للتطورات التي استجذبت مؤخرًا، سيساعد البرنامج الفرعي في صياغة اتفاق البلد المضيف لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً والتفاوض بشأنه، وفي المسائل القانونية والإجرائية التي تنشأ قبل المؤتمر وخلالها، بما في ذلك تقديم الخدمات إلى لجنة وثائق التفويض التابعة للمؤتمر خلال المؤتمر. وسيساعد البرنامج الفرعي أيضاً، حسب الاقتضاء، في اجتماع لجنته التحضيرية الحكومية الدولية. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضاً مساعدة المكاتب الفنية في صياغة اتفاقات البلد المضيف والتفاوض بشأنها، بما في ذلك ما يتعلق منها بالمؤتمرات الأخرى الواسعة النطاق خارج المقر، وفقاً لولاية البرنامج الفرعي والمتطلبات القانونية المتصلة بإبرام تلك الاتفاقات. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المحدّث المبين أدناه (انظر الجدول 4-8).

الجدول 4-8

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ^(أ)	2022 (الأداء المقرر)
-	الجمعية العامة تقرر عقد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً في الدوحة، من 21 إلى 25 آذار/مارس 2021	المفاوضات بشأن مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً في الدوحة والتخطيط له مع البلد المضيف، على الرغم من التحديات الناجمة عن كوفيد-19	توقيع اتفاق البلد المضيف الذي يتيح لجميع المشاركين بالمشاركة الكاملة في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً في الدوحة	عقد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً في الدوحة خلال الفترة من 23 إلى 27 كانون الثاني/يناير 2022
			استضافة الدول الأعضاء مؤتمرات أخرى واسعة النطاق خارج المقر استناداً إلى اتفاقات البلدان المضيئة التي أبرمت بالتفاوض	

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(2) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

النتيجة 3: إبرام إطار لإنجاز أعمال الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا، تشمل ما يتعلق منها بتقليص الأنشطة والمهام المتبقية التي يلزم أداؤها

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

43-8 في رسالة موجهة إلى الأمين العام مؤرخة 21 أيلول/سبتمبر 2018، طلبت اللجنة التوجيهية المعنية بالمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر من الأمانة العامة إجراء مشاورات مع الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا وحكومة كمبوديا من أجل الشروع في وضع إطار لإنجاز أعمال الدوائر الاستثنائية وتحديد المهام المتبقية، إن وجدت، والتي يجب أن تنجز بعد الانتهاء من ولايتها، وأن تقدم تقريرها بحلول 30 حزيران/يونيه 2019. وقدمت الجمعية العامة طلباً مماثلاً إلى الأمين العام في قرارها 279/73 ألف المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2018، وكررت ذلك في قرارها 263/74 المؤرخ 27 كانون الأول/ديسمبر 2019. وطلبت الجمعية إلى الأمين العام في قرارها 257/75 المؤرخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 أن يواصل المشاورات مع حكومة كمبوديا، بغية وضع الصيغة النهائية لإطار مقترح لإنجاز عمل الدوائر الاستثنائية، لكي تنظر فيه الجمعية، بما في ذلك فيما يتعلق بخفض الأنشطة والمهام المتبقية التي يلزم أداؤها. وأجرى البرنامج الفرعي المشاورات المطلوبة وقدم تقريره إلى اللجنة التوجيهية في 28 حزيران/يونيه 2019. وفي وقت لاحق، أجرى البرنامج الفرعي مناقشات على صعيد العمل مع حكومة كمبوديا بشأن المهام المتبقية المحتملة المحددة والترتيبات الانتقالية اللازمة المقترحة في التقرير.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

44-8 تمثل الدرس المستفاد من البرنامج الفرعي في وجود طلب قوي على مواصلة المشاورات ووضع الصيغة النهائية لإطار إنجاز أعمال الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا إلكترونياً، لأن الحالة التي أوجدتها جائحة كوفيد-19 حدّت من إمكانية إيفاد بعثات شخصية إلى كمبوديا. وسيواصل البرنامج الفرعي، لدى تطبيق الدرس، جدولة مشاوراته وعقدها إلكترونياً، حيثما كان ذلك ممكناً ومناسباً.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

45-8 من المتوقع أن يساهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من إبرام الإطار المتعلق بإنجاز أعمال الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا، بما في ذلك ما يتعلق بتقليص الأنشطة والمهام المتبقية التي يلزم أداؤها، في شكل إضافة وترتيبات تكميلية أخرى (انظر الجدول 8-5).

الجدول 5-8
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
اعتماد قرار الجمعية العامة 279/73 ألف المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2018، والذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام إجراء مشاورات مع الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا وحكومة كمبوديا، من أجل الشروع في وضع إطار لإنجاز أعمال الدوائر الاستثنائية، وتحديد المهام المتبقية، إن وجدت	الإبلاغ عن التقدم المحرز في المشاورات مع حكومة كمبوديا (A/74/359، الفقرة 27) اللجنة التوجيهية لمساعدة الأمم المتحدة لمحاكمات الخيمر الحمر تتلقى تقريراً عن المشاورات التي أجريت اتخاذ قرار الجمعية العامة 263/74 المؤرخ 27 كانون الأول/ديسمبر الذي لاحظت فيه الجمعية الخطوات التي اتخذها الأمين العام لوضع إطار لإنجاز عمل الدوائر الاستثنائية وتحديد المهام المتبقية، وطلبت إلى الأمين العام أن يعجل بوضع الصيغة النهائية للإطار	تحديد حكومة كمبوديا والأمم المتحدة للوظائف المتبقية المحتملة والترتيبات الانتقالية اللازمة للدوائر الاستثنائية اعتماد قرار الجمعية العامة 257/75 المؤرخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، والذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام مواصلة المشاورات مع حكومة كمبوديا من أجل وضع الصيغة النهائية لإطار مقترح لاستكمال أعمال الدوائر الاستثنائية لكي تنظر فيه الجمعية	الجمعية العامة توافق على إطار لإنجاز أعمال الدوائر الاستثنائية، وتنفيذ الإضافة، بسبل منها إبرام ترتيبات تكميلية عام 2003	إبرام الإطار المتعلق بإنجاز أعمال الدوائر الاستثنائية تنفيذ الإضافة، بسبل منها إبرام ترتيبات تكميلية

الولايات التشريعية

46-8 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

ميثاق الأمم المتحدة

المادة 105

المادة 104

قرارات الجمعية العامة

2819 (د-26) أمن البعثات المعتمدة لدى الأمم المتحدة وسلامة أفرادها وإنشاء اللجنة المعنية بالعلاقات مع البلد المضيف

22 (د-1) امتيازات وحصانات الأمم المتحدة

المنجزات المستهدفة

47-8 يعرض الجدول 6-8 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتَوَقَّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 6-8

البرنامج الفرعي 1: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2020	لعام 2020	لعام 2021	لعام 2022	المقرر الفعلي المقرر المقرر
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء					
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	11	16	7	13	
1 - التقارير والمذكرات المقدمة إلى الجمعية العامة	2	7	3	6	
2 - تقرير لجنة وثائق التفويض	1	1	1	1	
3 - تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف	1	1	1	1	
4 - تقارير لجنة وثائق التفويض عن مؤتمرات الأمم المتحدة	2	-	2	2	
5 - التقارير المتعلقة بانتخاب قضاة محكمة العدل الدولية	3	3	-	-	
6 - الرسائل الموجهة إلى مجلس الأمن	2	4	-	3	
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	85	44	76	89	
7 - اجتماعات الجمعية العامة ولجانها	25	23	26	25	
8 - اجتماعات لجنة وثائق التفويض التابعة للجمعية العامة	1	1	1	1	
9 - جلسات مجلس الأمن وهيئاته الفرعية	9	4	2	11	
10 - اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه	10	3	10	15	
11 - مؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعات هيئات معاهدات الأمم المتحدة	30	10	30	30	
12 - اجتماعات لجنة وثائق التفويض بشأن مؤتمرات الأمم المتحدة	3	-	2	2	
13 - اجتماعات لجنة العلاقات مع البلد المضيف	5	3	5	5	
14 - اجتماعات أفرقة الخبراء التابعة لصندوق الأمين العام الاستئماني لمساعدة الدول على تسوية المنازعات عن طريق محكمة العدل الدولية	2	-	-	-	
باء - توليد المعارف ونقلها					
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	19	14	20	16	
15 - حلقات عمل بشأن مسائل القانون الدولي	2	4	4	4	
16 - دورات تدريبية بشأن النظام الداخلي للأمم المتحدة	7	3	5	5	
17 - دورات تدريبية بشأن مسائل حفظ السلام	3	-	4	-	
18 - الاجتماع السنوي للمستشارين القانونيين وموظفي الاتصال القانونيين لمكاتب الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والوكالات المتخصصة والمنظمات المتصلة بها وغيرها من المنظمات، والمستشارين والموظفين القانونيين الميدانيين	7	7	7	7	

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: إبداء المشورة القانونية إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن واللجان الرئيسية التابعة للجمعية والتشاور معهما بشأن المسائل الدستورية والمؤسسية والإجرائية؛ وإبداء المشورة القانونية إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها الستة والتشاور معها بشأن الامتيازات والحصانات؛ وإبداء المشورة القانونية إلى المحاكم الجنائية الدولية الثلاث وهيئاتها الرقابية التي تتلقى المساعدة من الأمم المتحدة والتشاور معها؛ والتشاور مع الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة البالغ عددها 15 وكالة بشأن المسائل القانونية؛ والتشاور مع المحكمة الجنائية الدولية بشأن مسائل التعاون.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: خطابات وعروض المستشار القانوني أمام ممثلي الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بعمل المكتب وقضايا القانون الدولي العام؛ وتنظيم مناسبات للترويج للقانون الدولي في نيويورك بما في ذلك يوم نقابة المحامين الأمريكية.

هـ - المنجزات المستهدفة التكنولوجية

الخدمات القانونية: إبداء المشورة وتقديم الدعم للأمانة العامة بشأن الصناديق والبرامج بشأن الامتيازات والحصانات والقانون الدولي العام، بما في ذلك القانون الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية؛ وإبداء المشورة وتقديم الدعم للمحاكم الجنائية التابعة للأمم المتحدة وهيئاتها الرقابية، وسائر آليات المساءلة الدولية؛ وإبداء المشورة وتقديم الدعم لنحو 12 من بعثات حفظ السلام و 38 من البعثات السياسية الخاصة؛ والاتصال بمحكمة العدل الدولية والوفاء بمسؤوليات الأمين العام بموجب النظام الأساسي للمحكمة؛ وإبداء المشورة القانونية وتقديم الدعم لأربعة من مكاتب الأمانة العامة وأربعة من الكيانات والهيئات الأخرى بشأن نزع السلاح والجزاءات والأمن؛ وإبداء المشورة القانونية لما عدده 18 من كيانات الأمم المتحدة بشأن تفسير وإنفاذ اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية.

البرنامج الفرعي 2

الخدمات القانونية العامة المقدمة إلى أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها

الهدف

8-48 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في توفير أقصى قدر من الحماية للمصالح القانونية للمنظمة وتقليل مسؤولياتها القانونية إلى أدنى حد.

الاستراتيجية

8-49 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيقدم البرنامج الفرعي المشورة بشأن تدابير المساءلة، فيما يتعلق بمسائل منها الجزاءات الداخلية وتدابير الإنفاذ الخارجية والاتصال بالسلطات الوطنية. وسيسدي المشورة بشأن الجوانب القانونية الناشئة عن الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة، بما في ذلك بعثاتها لحفظ السلام وبعثاتها الإنسانية وغيرها من البعثات. كما سيمثل الأمين العام ويقدم المشورة بشأن المسائل المتعلقة بنظام إقامة العدل في المنظمة والمسائل الإدارية والتنظيمية. وسيساعد المنظمة أو أجهزتها أو صناديقها وبرامجها الخاضعة لإدارة مستقلة بإبداء المشورة القانونية بشأن عقود المشتريات والعقود الفنية وبشأن أنشطة المساعدة التنفيذية والتقنية لتلك الكيانات.

8-50 وسيقدم البرنامج الفرعي أيضا خدمات قانونية لتسوية المنازعات المتسمة بطابع القانون الخاص التي تنطوي على عمليات المنظمة أو أجهزتها أو أموالها وبرامجها، وسيمثل الأمين العام أمام محكمة الاستئناف التابعة للأمم المتحدة في القضايا المتعلقة بتلك الكيانات.

8-51 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم المنظمة وأجهزتها الرئيسية والفرعية بشأن المسائل المتصلة بكوفيد-19 عن طريق الاستجابة لطلبات الحصول على المشورة القانونية العاجلة الناشئة عن جائحة كوفيد-19.

8-52 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) الحفاظ التام على مركز المنظمة وحقوقها القانونية وامتيازاتها وحصاناتها؛
(ب) تقليل المسؤولية القانونية الفعلية للمنظمة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

53-8 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجّدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجة 1 و 2 أدناه.

استمرارية الأعمال خلال جائحة كوفيد-19 من خلال توفير الدعم القانوني البالغ الأهمية للأعمال في الوقت المناسب

54-8 يشكل البرنامج الفرعي جزءاً من الخدمة القانونية المركزية للمنظمة، التي تقدم الخدمات القانونية لجميع الأجهزة الرئيسية والفرعية التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك مكاتب الأمم المتحدة وإداراتها، وبعثاتها لحفظ السلام وبعثاتها السياسية الخاصة، وصناديقها وبرامجها، ولجانها الإقليمية. واضطلع البرنامج الفرعي بأنشطة جديدة بشأن المسائل المتصلة بكوفيد-19 ضمن النطاق العام لهدفه. ويقدم البرنامج الفرعي الدعم القانوني البالغ الأهمية للأعمال في الوقت المناسب لتلبية الاحتياجات الفريدة الناجمة عن الجائحة. وشمل ذلك تقديم المشورة بشأن الجوانب القانونية لاستمرارية الأعمال، من قبيل دعم الإجلاء الطبي وتعزيز قدرات الاختبار والاستجابة للعلاج في جميع أنحاء العالم. وقُدمت خدمات إضافية لضمان توافر معلومات دقيقة ومحددة الهدف عن الجائحة وتدابير الصحة العامة ولدعم استجابة المنظمة الإنسانية لهذه الجائحة.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

55-8 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق هذا الهدف، كما يتضح من استمرارية عمل المنظمة، على الرغم من الأثر التشغيلي للجائحة على المنظمة (انظر الجدول 7-8).

الجدول 7-8

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
-	-	استمرارية أعمال المنظمة، على الرغم من الأثر التشغيلي للجائحة على المنظمة

النتائج المقررة لعام 2022

56-8 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجة 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة وبالتالي تبينان الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تقليل المسؤولية القانونية الفعلية عن المطالبات الأخرى⁽³⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

57-8 وضع البرنامج الفرعي مجموعة من عقود الحد الأدنى النموذجية ليستخدمها المديرون الذين يقومون بشراء الاحتياجات المنخفضة القيمة والمنخفضة المخاطر. وتوفر هذه العقود النموذجية للمديرين وثائق مبسطة للتعاقد مع البائعين بفعالية وكفاءة، مع توفير أقصى قدر من الحماية للمصالح القانونية للمنظمة وتقليل مسؤولياتها القانونية إلى أدنى حد.

58-8 أسهم العمل المذكور أعلاه في استخدام المديرين لعقود نموذجية لمتطلبات الحد الأدنى من السلع والخدمات، وتقديمهم أيضاً لتعليقات على تلك النماذج، كما ساعدوا لاحقاً في تقليل المسؤوليات القانونية للمنظمة، والتي حققت الهدف المقرر المتمثل في العقود النموذجية لمتطلبات الحد الأدنى من السلع والخدمات التي يستخدمها المديرون وفي التعليقات الواردة، على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

59-8 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً لولايته. ولإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيشمل البرنامج الفرعي وضع عقود نموذجية جديدة بغية توفير أقصى قدر من الحماية للمصالح القانونية للمنظمة وتقليل مسؤولياتها القانونية إلى أدنى حد. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 8-8).

الجدول 8-8

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ^(أ)	2022 (الأداء المقرر)
عدم وجود عقود نموذجية لشراء الحد الأدنى من الاحتياجات من السلع والخدمات	إعداد عقود نموذجية لشراء الحد الأدنى من الاحتياجات من السلع والخدمات بالتشاور مع المديرين	العقود النموذجية التي يستخدمها المديرون لشراء الاحتياجات الصغيرة من السلع والخدمات والتعليقات الواردة بشأنها	تعزيز العقود بعد إجراء تقييمات، استناداً إلى الخبرة المكتسبة من استخدام هذه العقود النموذجية	إمكانية وصول المديرين إلى عقود نموذجية جديدة من شأنها توفير أقصى قدر من الحماية للمصالح القانونية للمنظمة وتقليل مسؤولياتها القانونية إلى أدنى حد

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: مواصلة تقليل المسؤولية القانونية الفعلية للمنظمة⁽⁴⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

60-8 قدم البرنامج الفرعي خدمات قانونية لتسوية المنازعات المتسمة بطابع القانون الخاص التي تنطوي على عمليات المنظمة وأجهزتها وهيئاتها الفرعية. وعلاوة على ذلك، قدم البرنامج الفرعي لهذه الكيانات جهود الدعوة والدعم القانونيين في الوقت

(3) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2020 (A/74/6/Add.1).

(4) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

المناسب وعلى نحو فعال. وشمل هذا العمل استعراض وتقديم التعليقات أو المشورة، الخطية والشفوية، والتفاوض مع أصحاب المطالبات ومحاميهم بشأن المطالبات التعاقدية وغيرها من مطالبات القانون الخاص. وعند الاقتضاء، مثل البرنامج الفرعي المنظمة في إجراءات التحكيم لتسوية المطالبات بطريقة تقلل إلى أدنى حد من المسؤوليات القانونية للمنظمة.

8-61 وقد أسهم العمل المذكور أعلاه في حل المنازعات التجارية أساساً ذات الطابع القانوني الخاص التي تتطوي على عمليات المنظمة، التي بلغ مجموعها في الأصل مبلغاً إجمالياً قدره 76 292 539 دولاراً، بمبلغ 26 862 639 دولاراً، مما أسفر عن التزام فعلي بنسبة 35 في المائة من المبالغ المطالب بها أصلاً، وهو ما حقق الهدف المقرر المتمثل في عدم تجاوز المسؤولية القانونية الفعلية نسبة 35 في المائة من المبالغ الأصلية المطالب بها، على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021. وبالإضافة إلى ذلك، أسفرت طلبات الاستئناف الناجحة المقدمة من البرنامج الفرعي إلى محكمة الأمم المتحدة للاستئناف عن تخفيض بمبلغ قدره 78 910 دولارات من التعويضات التي منحتها محكمة الأمم المتحدة للمنازعات.

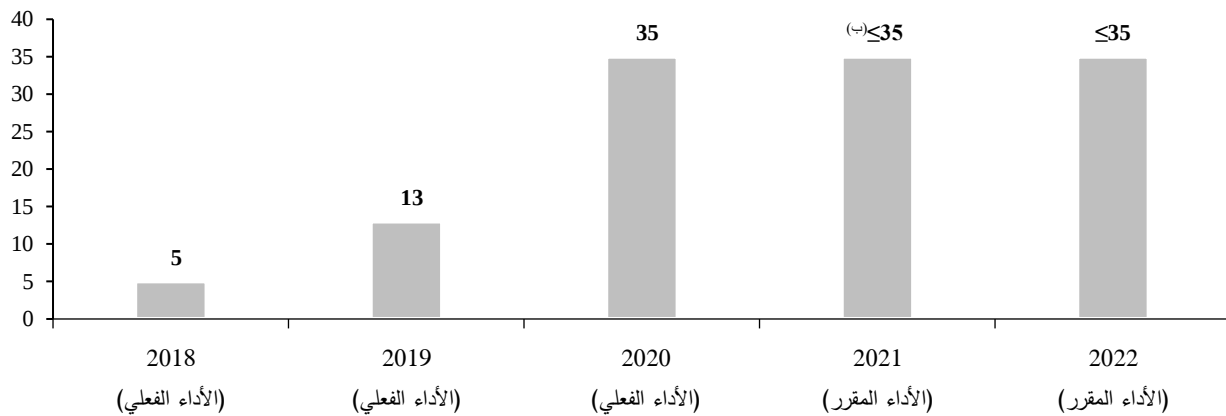
الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

8-62 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تزويد الكيانات المذكورة أعلاه بجهود الدعوة والدعم القانونيين في الوقت المناسب وعلى نحو فعال، بما في ذلك التفاوض مع أصحاب المطالبات ومحاميهم وتمثيل المنظمة في إجراءات التحكيم لتسوية المطالبات بطريقة تقلل إلى أدنى حد من المسؤوليات القانونية للمنظمة. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الأول من الباب 8).

الشكل الأول من الباب 8

مقياس الأداء: المسؤولية القانونية الفعلية للمنظمة عن المبالغ الأصلية للمطالبات ضد المنظمة^(أ)

(النسبة المئوية)



(أ) لم تُدرج سوى المطالبات التي جرت تسويتها في أي سنة تقويمية معينة عن طريق مفاوضات التسوية أو إجراءات التحكيم أو الإغلاق بسبب عدم مضي المطالبين في مطالباتهم ضد المنظمة.

(ب) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لنقش جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تحسين الكفاءة في وضع الصيغة النهائية لاتفاقات الشراكة

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

8-63 ما فتى البرنامج الفرعي يساعد وحدات الأمانة العامة ومكاتبها في المقر وخارجه وفي الصناديق والبرامج واللجان الإقليمية وغيرها من الأجهزة الفرعية في صياغة مختلف اتفاقات الشراكة مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص والتفاوض بشأنها واستعراضها، دعماً للهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة).

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

8-64 تمثل الدرس المستفاد من البرنامج الفرعي في أن إبرام شراكات من هذا القبيل كثيراً ما يؤدي إلى بروز أسئلة وشواغل متشابهة. وعند تطبيق الدرس، سيضع البرنامج الفرعي مواد توجيهية بشأن الجوانب القانونية للدخول في شراكات مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني وكيانات القطاع الخاص، والتي ستتناول بعض القضايا القانونية المشتركة بين جميع المكاتب الفنية، كالطريقة التي يجب استخدامها في اسم الأمم المتحدة وشعارها وغير ذلك من قضايا حقوق الملكية الفكرية، وكذلك المسؤولية والترتيبات المالية.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

8-65 يُتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف المتمثل في وضع الصيغة النهائية لاتفاقات الشراكة في الوقت المناسب بإتاحة مواد توجيهية بشأن المسائل القانونية المشتركة المتاحة من أجل تحقيق قدر أقصى من حماية المصالح القانونية للمنظمة إلى أقصى حد وتقليل مسؤولياتها القانونية إلى أدنى حد (انظر الجدول 8-9).

الجدول 8-9

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
-	-	-	المواد التوجيهية التجريبية	زيادة فرص الحصول على
			بشأن مسائل قانونية	المواد التوجيهية بشأن
			مشتركة مختارة متاحة	المسائل القانونية المشتركة
			لجميع المكاتب الفنية	بين اتفاقات الشراكة

الولايات التشريعية

8-66 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

ميثاق الأمم المتحدة

المادة 104

المادة 105

قرارات الجمعية العامة

112/70 إقامة العدل في الأمم المتحدة

22 (د-1) امتيازات وحصانات الأمم المتحدة

63/62 المسألة الجنائية لموظفي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات

المنجزات المستهدفة

67-8 يعرض الجدول 10-8 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 10-8

البرنامج الفرعي 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية

هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية

العدل والرقابة الداخليان: توفير الخدمات القانونية لجميع الأجهزة الرئيسية والفرعية التابعة للأمم المتحدة، بما يشمل جميع مكاتب الأمم المتحدة وإداراتها، وجميع بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، وجميع اللجان الإقليمية وكافة الصناديق والبرامج، التي تتضمن تمثيل الأمين العام أمام محكمة الاستئناف التابعة للأمم المتحدة؛ وإسداء المشورة بشأن القانون الإداري للمنظمة؛ وتمثيل المنظمة أمام هيئات التحكيم وإسداء المشورة بشأن المطالبات الناشئة عن الأنشطة التنفيذية للمنظمة؛ وإسداء المشورة بشأن أنشطة الشراء وإعداد عقود هامة لاقتناء السلع أو الخدمات لعمليات الأمم المتحدة والتفاوض بشأنها؛ وإسداء المشورة بشأن تدابير المساءلة التي تتخذها المنظمة فيما يتعلق بكل من الجزاءات الداخلية وإجراءات الإنفاذ الخارجية ضد موظفي الأمم المتحدة، والخبراء الموفدين في بعثات، والأطراف الثالثة الذين يواجهون تهماً بالاحتيال والفساد وغير ذلك من المخالفات؛ وإسداء المشورة بشأن أنشطة التنمية والمساعدة التقنية والإنسانية، بما في ذلك الشراكات مع القطاع الخاص. وإسداء المشورة لجميع بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة بشأن ترتيبات الدعم اللوجستي وغيرها من ترتيبات الدعم، مع الحكومات والمنظمات الدولية الأخرى والشركاء وكيانات الأمم المتحدة، وبشأن إنشاء مجالس التحقيق، والمشاركة في اللجان الدائمة والتدريب المتعلقين بحفظ السلام، ووضع السياسات، والتقارير، والاتفاقات الإطارية، والمبادئ التوجيهية، وإجراءات التشغيل الموحدة.

البرنامج الفرعي 3

التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه

الهدف

68-8 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه، في تطوير القانون الدولي وتدوينه وتعزيز المعرفة به بشكل تدريجي.

الاستراتيجية

69-8 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تقديم الدعم الفني إلى اللجنة السادسة، ولجنة القانون الدولي، واللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة، واللجان الخاصة أو المخصصة الأخرى، أو إلى المؤتمرات الدبلوماسية، لدى نظرها في الصكوك القانونية وصياغتها، عن طريق المساعدة في تسيير الإجراءات، وتقديم المشورة القانونية، وإعداد مشاريع نصوص الصكوك القانونية والقرارات والمقررات، وإعداد وثائق المعلومات الأساسية، والدراسات التحليلية والتقارير. وسيواصل البرنامج الفرعي تقديم المساعدة إلى الهيئات القانونية للجمعية العامة عند النظر في استخدام الدول للإجراءات المتوخاة في قرارات الجمعية ذات الصلة.

70-8 وسيواصل البرنامج الفرعي أيضاً تنفيذ ولايات برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة فهمه، الذي أنشأته الجمعية العامة. وهذا ما يشمل تخطيط وتنظيم وتنفيذ أربعة برامج تدريبية وجها لوجه، هي برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي ودورات الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وآسيا والمحيط الهادئ؛ ومواصلة تطوير ونشر وتعهيد المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي، وهي مركز إلكتروني للتدريب والبحث متاح مجاناً عن طريق الإنترنت؛ وإعداد ونشر المنشورات القانونية الرئيسية والمعلومات المتعلقة بالعمل القانوني للأمم المتحدة.

71-8 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء بمساعدة مكاتب الهيئات التي يقدم البرنامج الفرعي خدماته لها في وضع وتنفيذ أساليب العمل وبرامج العمل التي تكفل استمرارية تصريف الأعمال.

72-8 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) المداولات السلسلة للهيئات التشريعية والقانونية، وإبرام مشاريع الصكوك القانونية، وتعزيز الاحترام العالمي للقانون الدولي؛
 (ب) التقدير الأوسع للقانون الدولي وزيادة عدد الأفراد المدربين على فهم القانون الدولي؛
 (ج) لجنة القانون الدولي تنهض بدراساتها عن ارتفاع مستوى سطح البحر من منظور القانون الدولي.

الأداء البرنامجي في عام 2020

73-8 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجّدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروف في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

المداولات المرعية للجنة السادسة خلال القيود المفروضة على الاجتماعات المعقودة بالحضور الشخصي نتيجة لجائحة كوفيد-19

74-8 يعمل البرنامج الفرعي بصفته أمانة اللجنة السادسة للجمعية العامة، التي تعقد دورتها السنوية عادة في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر. وفي عام 2020، كان ثمة احتمال كبير في أن تؤثر القيود المفروضة على عقد اجتماعات في مقر الأمم المتحدة نتيجة لجائحة كوفيد-19 على قدرة اللجنة السادسة على عقد دورتها السنوية واختتامها. ودعم البرنامج الفرعي مكتب اللجنة في وضع وتنفيذ برنامج عمل مصمم لكفالة استمرارية تصريف الأعمال مع مراعاة شواغل الوفود وتقضياتها. وفي حالات عديدة، انطوى ذلك على تنفيذ أساليب عمل جديدة، على أساس استثنائي، فضلا عن الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

75-8 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق هذا الهدف، كما يتضح من اختتام النظر في جميع بنود جدول الأعمال المخصصة للجنة السادسة على الرغم من القيود المستمرة على عقد الاجتماعات بالحضور الشخصي نتيجة للتدابير الصحية والنظافية التي نفذت في ضوء جائحة كوفيد-19 (انظر الجدول 8-11).

الجدول 8-11

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
الانتهاء من النظر في جميع بنود جدول الأعمال المخصصة للجنة السادسة في ظل ظروف العمل العادية	الانتهاء من النظر في جميع بنود جدول الأعمال المخصصة للجنة السادسة في ظل ظروف العمل العادية	الانتهاء من النظر في جميع بنود جدول الأعمال المخصصة للجنة السادسة على الرغم من القيود المستمرة الناجمة عن جائحة كوفيد-19

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

76-8 نظرا لتأثير كوفيد-19 خلال عام 2020، اضطر البرنامج الفرعي إلى إلغاء بعض الأنشطة في إطار برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، أي برامج التدريب بالحضور الشخصي. وفي استكشاف بدائل لهذه البرامج، ثمة تحديات كبيرة تتمثل في عدم توفر الاتصال بالإنترنت لبعض المستفيدين، وتعدد المناطق الزمنية التي ينبغي استيعابها، وقلة عدد الساعات التي يمكن استخدامها للتدريب. وألغى تسجيل اثنتي عشرة محاضرة للمكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي في نيويورك بسبب كوفيد-19، فضلا عن جلسة تسجيل خارج الموقع. ولم يتمكن فريق المكتبة من تحميل محتوى جديد على الموقع الشبكي للمكتبة نظرا لعدم تمكنه من الوصول إلى الخادم البعيد لعدة أشهر لأسباب تتعلق بالأمن السيبراني. وبالمثل، تأثر البرنامج الفرعي بتأجيل دورة لجنة القانون الدولي لعام 2020 بسبب تأثير كوفيد-19. وحدد البرنامج الفرعي أنشطة معدلة لتوفير شكل من أشكال بناء القدرات إلى أن يتسنى استئناف البرامج بالحضور الشخصي بأمان. وعلى سبيل المثال، زود مقدمو الطلبات إلى برامج التدريب الملغاة بمنهاج تعليمي ذاتي الخطى عن بعد وضعه البرنامج الفرعي كوسيلة مؤقتة لبناء القدرات. وأكدت هذه الأنشطة المعدلة أنه لا يمكن الاستعاضة عن الحضور الشخصي. وأكدت اللجنة الاستشارية المعنية ببرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه في دورتها الخامسة والخمسين المعقودة في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2020 أهمية التبادلات التي تجري خلال البرامج التدريبية.

النتائج المقررة لعام 2022

77-8 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة وبالتالي تبتنان الأداء البرنامجي في عام 2020 والخططة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: الوصول إلى جمهور أوسع من المهتمين بالقانون الدولي⁽⁵⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

78-8 واصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بتدريس القانون الدولي ونشره وزيادة تفهمه، تمشيا مع ولايته، واضطلع بمبادرات لمساعدة الجماهير على زيادة إمكانية اطلاعها على المواضيع الأساسية للقانون الدولي ومعرفة بها.

79-8 أسهم العمل المذكور أعلاه في زيادة إمكانية اطلاع جمهور أوسع من المستفيدين على القانون الدولي والمعرفة به، وهو ما حقق الهدف المقرر المتمثل في استخدام سلسلات قصيرة من المحاضرات تتناول المواضيع الأساسية للقانون الدولي في شكل بث مرئي وصوتي، على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2020. وفي عام 2020، أضيفت إلى المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي في شكلين مرئي وصوتي سلسلات قصيرة عن مواضيع القانون الدولي، من قبيل "العلاقات الدبلوماسية والفصلية" و "القانون الدولي لحقوق الإنسان" و "قانون مسؤولية الدول".

الخططة البرنامجية المقترحة لعام 2022

80-8 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيدعم البرنامج الفرعي تدريس القانون الدولي ونشره وزيادة تفهمه من خلال مواصلة توسيع نطاق السلسلات القصيرة، مما يسهم في زيادة إمكانية اطلاع جمهور أوسع من المستفيدين على القانون الدولي والمعرفة به. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 8-12).

(5) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2020 (A/74/6/Add.1).

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ⁽¹⁾	2022 (الأداء المقرر)
عدم وجود وحدات تتناول مواضيع القانون الدولي التمهيدية على الموقع الشبكي للمكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي يسهل الوصول إليها من جانب المستخدمين ذوي المعرفة المحدودة به	إعداد وإنتاج سلسلات قصيرة من المحاضرات عن المواضيع الأساسية للقانون الدولي	استخدام سلسلات قصيرة من المحاضرات عن المواضيع الأساسية للقانون الدولي في شكل مقاطع فيديو وملفات صوتية بما يسهم في زيادة إمكانية اطلاع جماهير أوسع على القانون الدولي وزيادة معرفتها به	توسيع نطاق السلسلات القصيرة من المحاضرات عن المواضيع الأساسية للقانون الدولي من حيث الموضوع الذي يجري تناوله، مما يسهم في زيادة إمكانية الاطلاع على القانون الدولي وزيادة المعرفة به	توسيع نطاق السلسلات القصيرة من المحاضرات عن المواضيع الأساسية للقانون الدولي من حيث الموضوع الذي يجري تناوله، مما يسهم في زيادة إمكانية الاطلاع على القانون الدولي وزيادة المعرفة به

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: المعلومات المتعلقة بالقانون الدولي التي يمكن لأكثر من نصف مليون شخص الاطلاع عليها⁽⁶⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

81-8 تتمثل ولاية البرنامج الفرعي في نشر المعلومات المتصلة بالقانون الدولي، ولا سيما أنشطة الهيئات القانونية التي يقدم الخدمات لها. وقد تم الاضطلاع بذلك من خلال إعداد عدد من المنشورات، التي تصدر في نسخ مطبوعة، بما في ذلك *الحولية القانونية للأمم المتحدة*، و*سلسلة الأمم المتحدة التشريعية*، ومجموعة *قرارات التحكيم الدولي*، و*موجزات الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية*، و*حجوليات لجنة القانون الدولي*، وأعمال *لجنة القانون الدولي*، ومرجع *ممارسات هيئات الأمم المتحدة*، والوثائق الرسمية لشتى المؤتمرات الدبلوماسية للمفوضين التي دعت إليها الجمعية العامة للتفاوض بشأن معاهدات متعددة الأطراف.

82-8 وانتقلت أنشطة البرنامج الفرعي المتعلقة بنشر المعلومات المتصلة بالقانون الدولي أيضاً إلى شبكة الإنترنت من خلال إنشاء أكثر من 20 موقعا شبكيا وتوسيعها. وبالإضافة إلى المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي، يقوم البرنامج الفرعي بتعهد مواقع شبكية مخصصة للمنشورات المذكورة أعلاه ولجميع الهيئات القانونية التي يخدمها بوصفه أمانتها، بما في ذلك المواقع الشبكية للجنة السادسة، ولجنة القانون الدولي، واللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة. ومع أن المواقع الشبكية مخصصة في المقام الأول للاستخدام من جانب الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة، فهي أيضاً تزود عامة الجمهور، ولا سيما الأوساط الأكاديمية، بالمعلومات المتعلقة بأنشطة المنظمة في مجال التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه. وتحتوي جميع المواقع الشبكية على معلومات مستفيضة، وقد صُممت كأدوات بحثية، وذلك عن طريق تضمينها، على سبيل المثال، القدرة على البحث في النصوص الكاملة ووصلات للوثائق بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة

(6) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

(بالقدر المتاح). ويسعى البرنامج الفرعي، من خلال تزويد أي شخص يستطيع الوصول إلى الإنترنت بإمكانية البحث في أعمال الهيئات القانونية للأمم المتحدة، إلى تعزيز إمكانية الحصول على المعلومات المتعلقة بالقانون الدولي والمعرفة به.

83-8 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق هدف النهوض بالمعرفة بالقانون الدولي، كما يتضح من عدد فرادى المستخدمين النهائيين للمواقع الشبكية البالغ 638 000 مستخدم، وهو ما تجاوز الهدف المقرر البالغ 590 000 مستخدم الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

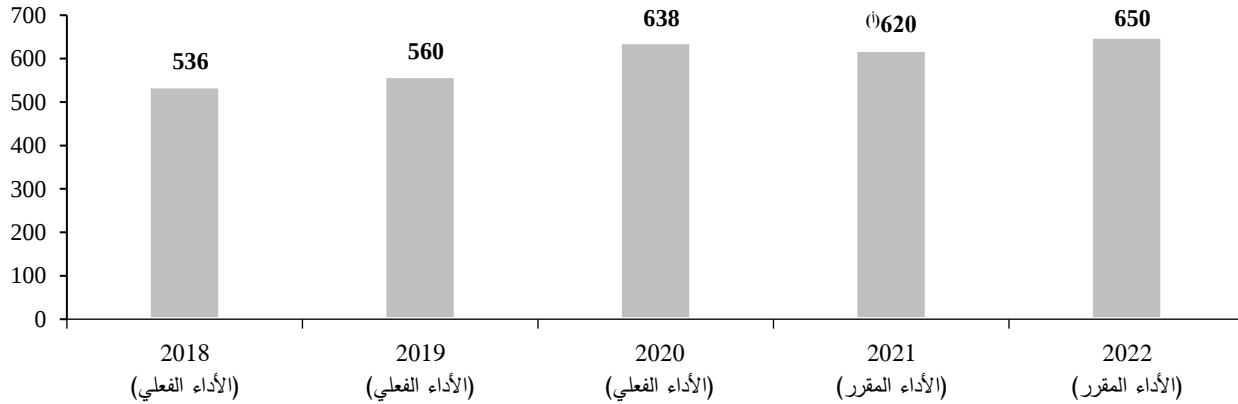
الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

84-8 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً لولايته. ولإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تعهد وتوسيع مواقعه الشبكية المختلفة بهدف مواصلة زيادة عدد فرادى المستخدمين النهائيين. ويعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الثاني من الباب 8).

الشكل الثاني من الباب 8

مقياس الأداء : عدد فرادى المستخدمين النهائيين للمواقع الشبكية (سنوياً)

(بالآلاف المستخدمين)



(أ) حفاظاً على إمكانية المساواة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: النهوض بدراسة لجنة القانون الدولي بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر من منظور القانون الدولي

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

85-8 سيقوم البرنامج الفرعي، تمسحياً مع ولايته المتمثلة في دعم التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه، بمساعدة لجنة القانون الدولي في النهوض بالمعرفة والفهم للآثار القانونية المحتملة لارتفاع مستوى سطح البحر بموجب القانون الدولي، وهو أمر حاسم بالنسبة للجهود العالمية الرامية إلى مكافحة هذا الجانب من جوانب تغير المناخ والتخفيف من آثاره، ولا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية والدول ذات المناطق الساحلية المنخفضة. وزود البرنامج الفرعي الرؤساء المشاركين لفريق الدراسة التابع للجنة القانون الدولي بمواد بحثية ومساعدة ذات صلة بالنظر في الآثار القانونية المحتملة على خطوط الأساس للدول، والحدود الخارجية لمساحاتها البحرية التي تقاس من خطوط الأساس، وحدودها البحرية.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

8-86 تمثل الدرس المستفاد بالنسبة للبرنامج الفرعي في الحاجة إلى تعزيز خبرته الداخلية بشأن الآثار المعقدة لارتفاع مستوى سطح البحر على القانون الدولي. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيواصل البرنامج الفرعي تعزيز معرفته الفنية بالمسائل القانونية والسياساتية المنطبقة، ولا سيما المسائل المنطبقة على القواعد المنصوص عليها في القانون الدولي فيما يتعلق بكيان الدولة وحماية الأشخاص. وبذلك، سيقدم البرنامج الفرعي مزيداً من المواد البحثية والمساعدة إلى الرؤساء المشاركين لفريق الدراسة التابع للجنة القانون الدولي، وفقاً لولايته. ويمكن ذلك الفريق من المضي قدماً في دراسته في عام 2022 لتشمل أيضاً المسائل المتعلقة بكيان الدولة، والتي قد تنشأ نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر، وحماية الأشخاص المشردين بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

8-87 ومن المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من التقدم المحرز في دراسة لجنة القانون الدولي للمسائل المتصلة بكيان الدولة، والتي قد تنشأ نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر، وحماية الأشخاص المشردين بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر (انظر الجدول 8-13).

الجدول 8-13

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
-	-	يمكن للرؤساء المشاركين لفريق الدراسة التابع للجنة القانون الدولي الاطلاع على مواد بحثية للنظر في إمكانية حماية الأشخاص	تحديد لجنة القانون الدولي مجالات التركيز فيما يتعلق بالآثار المترتبة على ارتفاع مستوى سطح البحر	إحراز تقدم في دراسة لجنة القانون الدولي المتصلة بكيان الدولة وحماية الأشخاص المشردين بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر

الولايات التشريعية

8-88 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

174 (د-2)	إنشاء لجنة للقانون الدولي	209/73	حماية الأشخاص في حالات الكوارث
487 (د-5)	الطرق والوسائل الكفيلة بزيادة تيسير إتاحة أدلة القانون الدولي العرفي	276/73	إقامة العدل في الأمم المتحدة
987 (د-10)	نشر وثائق لجنة القانون الدولي	180/74	مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً
2099 (د-20)	تقديم المساعدة التقنية لتشجيع تعليم القانون الدولي، ودراسته، ونشره، وتفهمه على نطاق أوسع	188/74	الحماية الدبلوماسية
3006 (د-27)	الحولية القانونية للأمم المتحدة	189/74	النظر في منع الضرر العابر للحدود الناجم عن أنشطة خطرة وتوزيع الخسارة في حالة وقوع ذلك الضرر
		193/74	قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود

المساءلة الجنائية لموظفي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات	132/75
تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الثالثة والخمسين	133/75
برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه	134/75
تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الثانية والسبعين	135/75
الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية	136/75
طرد الأجانب	137/75
حالة البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف المعقودة في عام 1949 المتعلقة بحماية ضحايا المنازعات المسلحة	138/75
النظر في اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز حماية وأمن وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين	139/75
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة	140/75
سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي	141/75
نطاق مبدأ الولاية القضائية العالمية وتطبيقه	142/75
مسؤولية المنظمات الدولية	143/75
تعزيز الإطار التعاهدي الدولي وتدعيمه	144/75
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي	145/75
تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف	146/75

المنجزات المستهدفة

89-8 يعرض الجدول 8-14 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتَوَقَّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 8-14

البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)				
17	14	14	17	1 - تقارير عن البنود المعروضة على اللجنة السادسة للجمعية العامة، بما في ذلك عن التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، والمساءلة الجنائية لموظفي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات
17	14	14	17	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
147	138	32	138	2 - اجتماعات اللجنة السادسة
40	40	26	40	3 - اجتماعات لجنة القانون الدولي
96	87	-	86	4 - جلسات اللجنة الاستشارية المعنية ببرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه
1	2	1	2	5 - جلسات اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة
8	7	5	8	6 - جلسات اللجنة المخصصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة 210/51 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 1996
2	2	-	2	باء - توليد المعارف ونقلها
88	88	20	88	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)
30	30	-	30	7 - برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي
20	20	20	20	8 - دورة الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأفريقيا
19	19	-	19	9 - دورة الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لآسيا والمحيط الهادئ

10 -	دورة الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	19	—	19	19
	المنشورات (عدد المنشورات)	11	8	8	8
11 -	مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة	2	—	—	1
12 -	سلسلة الأمم المتحدة التشريعية	1	—	—	—
13 -	حولية لجنة القانون الدولي	5	5	5	5
14 -	الحولية القانونية للأمم المتحدة	2	1	1	1
15 -	الحولية القانونية للأمم المتحدة: طبعة خاصة	—	—	1	—
16 -	تقارير الأمم المتحدة عن قرارات التحكيم الدولي	1	1	1	1
17 -	منشور عن الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء لجنة القانون الدولي	—	—	1	—
	المواد التقنية (عدد المواد)	25	56	25	25
18 -	مدخلات في المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي، بما في ذلك المحاضرات	25	56	25	25
جيم -	المنجزات المستهدفة الفنية				
	التشاور والمشورة والدعوة: تقديم المشورة إلى الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء، بما فيها اللجنة السادسة ولجنة القانون الدولي؛ وتوفير الخبرة التقنية للمقررين الخاصين للجنة القانون الدولي، بما في ذلك ما يتعلق بالتقارير المقدمة إلى لجنة القانون الدولي.				
دال -	المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
	برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: محاضرات وإحاطات ومساعدة تقنية عند الطلب، في مجال القانون الدولي العام.				
	المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: المواقع الشبكية، بما فيها تلك المتعلقة باللجنة السادسة ولجنة القانون الدولي وبرنامج المساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، والمنشورات التي يعدها البرنامج الفرعي؛ وتطوير وتحديث وتعهيد المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي على الإنترنت، والتي توفر تدريباً عالي الجودة لعدد غير محدود من الأفراد والمؤسسات في جميع أنحاء العالم.				

البرنامج الفرعي 4

قانون البحار وشؤون المحيطات

الهدف

8-90 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز قانون البحار من أجل الاستخدام السلمي للمحيطات وحفظها واستخدامها بشكل مستدام، وليكون أساس العمل والتعاون على كل من الصعد الوطني والإقليمي والعالمي في القطاع البحري.

الاستراتيجية

8-91 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تقديم مشورة الخبراء إلى الدول والمنظمات الدولية بشأن قانون البحار وشؤون المحيطات، ولا سيما فيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، واتفاق عام 1995 لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال، وأعمال الجمعية العامة بشأن المحيطات وقانون البحار ومصادد الأسماك المستدامة.

8-92 وسيواصل البرنامج الفرعي تقديم الدعم بوجه خاص للأنشطة التعاونية المستدامة المتصلة بمصائد الأسماك فيما بين الدول والكيانات الأخرى. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا تقديم الخدمات إلى لجنة حدود الجرف القاري. وسيضطلع البرنامج الفرعي بأنشطة موسعة لبناء القدرات (الزمالات، والدورات التدريبية، وحلقات العمل) بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين.

8-93 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) تنفيذ الدول لتلك الصكوك بفعالية، وزيادة عدد الدول الأطراف في الاتفاقية وفي اتفاقي التنفيذ المتصلين بها؛
- (ب) تعزيز التعاون والتنسيق بين أصحاب المصلحة بشأن قضايا المحيطات والمناطق الساحلية بما يؤدي إلى تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها المستدام؛
- (ج) تحسين فهم النظام القانوني للمحيطات وتعزيز قدرات الموارد البشرية للدول الأعضاء، وعلى وجه الخصوص البلدان النامية، لتطبيق ذلك النظام بفعالية.

الأداء البرنامجي في عام 2020

8-94 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجّدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروف في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

التقدم المحرز في وضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام

8-95 في ضوء المعدل غير المسبوق للتآكل المستمر للتنوع البيولوجي البحري وآثار الممارسات غير المستدامة على البيئة البحرية ومواردها، شرعت الجمعية العامة في عام 2005 في عملية لدراسة المسائل المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. وقد أسفرت هذه العملية عن قرار الجمعية العامة في عام 2017 بعقد مؤتمر حكومي دولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام (القرار 249/72).

8-96 وواصل البرنامج الفرعي دعم عمل المؤتمر في عامي 2018 و 2019 خلال اجتماع تنظيمي وثلاث دورات، لا سيما وضع صك بموجب الاتفاقية، من خلال أمور منها مساعدة رئيسه ووفوده في إعداد مشاريع نصوص اتفاق، والمساعدة في تقديم التقارير إلى الجلسة العامة من ميسري الأفرقة العاملة غير الرسمية المنشأة لضمان الشفافية، وتقديم إسهامات في بيانات الرئيس، بما في ذلك مقترحات للمضي قدماً، وإعداد تجميعات مرجعية، بما في ذلك تجميعات للمقترحات النصية مادةً مادةً، وتسهيل عمل الوفود، مما يمكنها من المضي قدماً في مناقشاتها والنهوض بالأهداف العامة للمؤتمر خلال فترة ما بين الدورات.

8-97 وفي حين قررت الجمعية العامة تأجيل الدورة الرابعة للمؤتمر التي كان من المقرر عقدها في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19 (المقرر 543/74)، فإن البرنامج الفرعي قدم الخدمات للاجتماعات والمشاورات الافتراضية التي عقدها رئيس المؤتمر، بما في ذلك اجتماعات المكتب، لإعداد برنامج عمل لفترة ما بين الدورات. ونظم البرنامج الفرعي أيضاً منتديات بين الدورات وقدم خدمات لها، وساعد ميسري الأفرقة العاملة غير الرسمية في تحديد المسائل الرئيسية التي يمكن عقد المناقشات بشأنها.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

8-98 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من إمكانية اطلاع الدول الأعضاء على مشروع نص منقح لاتفاق وتجميع المقترحات النصية المقدمة لكي ينظر فيها في الدورة الرابعة. وعلاوة على ذلك، أسهم هذا العمل أيضا في الحصول على ردود فعل إيجابية من الدول الأعضاء بشأن دورات العمل وتجميع وصياغة التتحيات لنص اتفاق (انظر الجدول 8-15).

الجدول 8-15

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
إمكانية اطلاع الدول الأعضاء والوفود وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين على جميع المعلومات المتعلقة بالمؤتمر	إمكانية اطلاع الدول الأعضاء والوفود على ورقة شاملة تتضمن مقترحات (أكثر من 700 صفحة)، وتعزيز فهم الدول الأعضاء	إمكانية اطلاع الدول الأعضاء على مشروع نص منقح لاتفاق، وتجميع المقترحات النصية للنظر فيها في الدورة الرابعة
	للمسائل ذات الصلة عن طريق وضع مشروع أولي لنص اتفاق	الحصول على ردود فعل إيجابية من الدول الأعضاء بشأن دورات العمل وتجميع وصياغة التتحيات لنص اتفاق

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

8-99 نظرا للتأجيل المرتبط بكوفيد-19 للدورة الرابعة للمؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام والاجتماع الحادي والعشرين لعملية الأمم المتحدة للتشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، تعين على البرنامج الفرعي إلغاء العمليات المضطرب بها بالحضور الشخصي التي كان من المقرر إجراؤها دعماً لهذين الاجتماعين، وفي حالة المؤتمر الحكومي الدولي، بذل البرنامج الفرعي جهوداً مكثفة لدعم الحوارات البديلة بين الدورات. وأثرت الجائحة أيضاً على إعداد *التقييم العالمي الثاني للمحيطات* بحلول عام 2020، الذي يعتمد على أنشطة الخبراء بالحضور الشخصي، وأنشطة التوعية المقررة ذات الصلة. وقد تم تنفيذ عملية إعداد التقييم من خلال عمليات افتراضية أقل فعالية وكفاءة تتطلب دعماً لوجستياً إضافياً من البرنامج الفرعي. وعلاوة على ذلك، وبسبب هذه الجائحة، أجل البرنامج الفرعي الأنشطة المقررة بالحضور الشخصي في مجال بناء القدرات، وأرجأ الزمالات. وأتاح البرنامج الفرعي إجراء مشاورات من خلال منصات افتراضية أو عن طريق المراسلات، وساعد الدول الأعضاء وأعضاء لجنة حدود الجرف القاري والخبراء في استخدام أساليب عمل أخرى على شبكة الإنترنت لضمان تنفيذ الأنشطة التي صدر بها تكليف في الوقت المناسب. واستعاض عن الأنشطة المقررة بالحضور الشخصي لزيادة الوعي بالإطلاق الوشيك للتقييم الثاني وتعزيز الترابط بين العلوم والسياسات في مجال المحيطات بسلسلة من الأنشطة على الإنترنت، بما في ذلك حملة لنشر الوعي في مجال العلوم والسياسات، وحلقة دراسية شبكية. وجرى تحويل أنشطة التعاون التقني المقررة إلى أساليب إقامة الأنشطة عبر الإنترنت، بما في ذلك المشاورات الافتراضية وحلقات العمل والتدريب. وفيما يتعلق بأنشطة بناء القدرات، نُظِم برنامجان للتدريب عبر الإنترنت للمشاركين الذين تم اختيارهم لبرنامج الزمالة بالحضور الشخصي في عام 2020 ولجمهور أوسع من خبراء المحيطات. وكان لهذه التغييرات تأثير على الأداء البرنامجي في عام 2020 على النحو المحدد في النتائج 2 و 3 أدناه.

100-8 بيد أن البرنامج الفرعي حدّد في الوقت نفسه أنشطة جديدة لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، وتمثّل ذلك تحديدا في فريق الخبراء للعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية، وأدرج نتائج البحوث في التقييم العالمي الثاني للمحيطات فيما يتعلق بآثار جائحة كوفيد-19 على الاستخدامات البشرية للمحيطات، خاصة فيما يتعلق بالصناعات البحرية. وكان أحد برامج التدريب على الإنترنت يهدف إلى زيادة فهم المشاركين لآثار الجائحة واستجابتهم لها في سياق قانون البحار وشؤون المحيطات، كخطوة أولى نحو وضع استراتيجيات لزيادة القدرة على الصمود. كما تم تعديل تنفيذ مشروع لمساعدة الدول في تطوير استراتيجيات اقتصادية وتجارية في مجال المحيطات ليشمل أنشطة بشأن آثار الجائحة على إدارة المحيطات وسبل العيش وسلاسل قيمة الاقتصاد الأزرق الأوسع نطاقا. وأسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة في تحقيق نتائج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة المستجدة لعام 2020 أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

101-8 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة وبالتالي تبيّنان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات عن طريق إعداد التقييم العالمي الثاني للمحيطات⁽⁷⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

102-8 واصل البرنامج الفرعي تقديم الدعم الفني وخدمات المؤتمرات للفريق العامل المخصص الجامع التابع للجمعية العامة المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية، والمكتب، وفريق الخبراء، ومجموعة الخبراء، وأفرقة الصياغة، في أعمالهم المتصلة بإعداد التقييم العالمي الثاني للمحيطات. قدم البرنامج الفرعي أيضا دعما فنيا وتقنيا لاستعراض التقييم، بما في ذلك استعراض أقران أجراه خبراء، وأعقب ذلك استعراض أجرته الدول وورد خلاله أكثر من 3 000 تعليق خطي أطلع عليها فريق الخبراء. وواصل البرنامج الفرعي تقديم الدعم إلى الأمانة فيما يتعلق بالتحليل والترجمة والنشر المكتبي، وبدأ أنشطة على الإنترنت لزيادة الوعي بالتقييم، بما يعزز الترابط بين العلوم والسياسات.

103-8 وأسهم العمل المذكور أعلاه في إنجاز التقييم العالمي الثاني للمحيطات، الذي رحبت الجمعية العامة، في قرارها 239/75، بموجبه ووافقت عليه، والذي سيؤدي إلى تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات، مما سيزيد من دعم الإدارة المستدامة والمتكاملة للمحيطات. ولم يحقق ذلك الهدف المتمثل في نشر التقييم العالمي الثاني للمحيطات، على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2020، نظرا للتأخير في وضع الصيغة النهائية لمشروعه بسبب تأثير جائحة كوفيد-19 على بعض أعضاء فريق الخبراء وأفرقة الصياغة.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

104-8 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيقدم البرنامج الفرعي الدعم لإعداد وثائق مقترضة تتضمن معلومات محددة ذات صلة بالسياسات مستمدة من التقييم العالمي الثاني للمحيطات من حيث صلتها بالعمليات الحكومية الدولية الأخرى المتصلة بالمحيطات ودعمها لها. وسيواصل البرنامج الفرعي تطوير برنامج لبناء القدرات لتعزيز الترابط بين العلوم والسياسات على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، وسيبدأ

(7) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2020 (A/74/6/Add.1).

تنفيذه. وسيواصل البرنامج الفرعي وضع وتنفيذ استراتيجية للتوعية والتواصل، عملاً بالقرار الذي اتخذته الفريق العامل المخصص والدروس المستفادة من الدورة الثانية. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 8-16).

الجدول 8-16

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ⁽¹⁾	2022 (الأداء المقرر)
تشكيل مجموعة الخبراء وأفرقة الصياغة، وتنظيم حلقات عمل إقليمية	إعداد فصول التقييم العالمي الثاني للمحيطات وإجراء استعراض أقران لها	إنجاز التقييم العالمي الثاني للمحيطات؛ وإقرار موجزه من قبل الجمعية العامة، بحيث يفضي ذلك إلى تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات	السنة الأولى من الدورة الثالثة للعملية المنتظمة للفترة 2021-2025؛ وبدء العمل على التقييم العالمي الثالث للمحيطات	إمكانية اطلاع الدول الأعضاء على وثائق تتضمن معلومات ذات صلة بالسياسات مستمدة من التقييم العالمي الثاني للمحيطات، وزيادة فرص تطوير الدول لقدراتها على تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: التقدم المحرز في جعل مصائد الأسماك العالمية مستدامة⁽⁸⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

يسر البرنامج الفرعي إجراء مشاورات مكثفة فيما بين الدول الأعضاء التي تتناول تقييم أثر الجائحة على عمليات مصائد الأسماك المستدامة. وعلى الرغم من انعقاد الجولة الخامسة عشرة من المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في اتفاق الأرصدة السمكية، أرجئ إلى عام 2022 كل من الاستعراض المتعلق بصيد الأسماك في قاع البحار والمؤتمر الاستعراضي المستأنف لاتفاق الأرصدة السمكية. وأكمل البرنامج الفرعي مجموعة من الأعمال التحضيرية للعمليات المذكورة أعلاه، بما في ذلك إصدار تقرير عن صيد الأسماك في قاع البحار وإعداد وثائق أولية للمؤتمر الاستعراضي المستأنف. وقدم البرنامج الفرعي إسهامات في أنشطة بناء القدرات الرامية إلى تحسين استدامة مصائد الأسماك العالمية من خلال تحسين تنفيذ النظام القانوني الدولي لمصائد الأسماك.

وأسهم العمل المذكور أعلاه في مواصلة البلدان والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك الأعمال التحضيرية لاستئناف المؤتمر الاستعراضي، وهو ما لم يشكل أداءً مستوفياً للهدف المقرر المتمثل في استكمال البلدان والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك الأعمال التحضيرية للدورة الجديدة للمؤتمر الاستعراضي، على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021، وذلك بسبب الحالة الناجمة عن كوفيد-19 وتأجيل المؤتمر الاستعراضي المستأنف إلى عام 2022. ولم توزع الاستبيانات التي من المقرر أن تجمعها الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك لكي يسترشد بها في

(8) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

صياغة تقرير الأمين العام. وعلى الرغم من التأجيل، وأصل البرنامج الفرعي مساعدة الدول عن طريق تيسير المشاورات بالمراسلة، وأسهم بالتالي في وضع اتفاق بشأن مشروع جدول الأعمال ومشروع تنظيم أعمال المؤتمر.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

107-8 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. ولإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، واستجابة للتطورات الأخيرة، سيتطور عمل البرنامج الفرعي ليشمل الإعداد للمؤتمر الاستعراضي المستأنف وعقده ومتابعته الفنية، وتيسير استعراض الجمعية العامة لقراراتها التي تتناول آثار الصيد في قاع البحار في النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وفي استدامة الأرصد السمكية في أعماق البحار في الأجل الطويل. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المحدث المبين أدناه (انظر الجدول 8-17).

الجدول 8-17

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
تلتزم البلدان بالنظر في أن تصبح طرفا في اتفاق الأرصد السمكية (ثلاثة تصديقات إضافية في عام 2018) وتنفيذ توصيات المؤتمر الاستعراضي	تواصل البلدان والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك استعراض وتنفيذ التوصيات؛ وتقرر الجمعية العامة عقد دورة جديدة للمؤتمر الاستعراضي في عام 2021	تحرز البلدان والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك تقدما في الأعمال التحضيرية للدورة الجديدة للمؤتمر الاستعراضي؛ ويمكن للدول الأعضاء الاطلاع على تقرير للأمين العام عن آثار الصيد في قاع البحار في النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وفي استدامة الأرصد السمكية في أعماق البحار في الأجل الطويل	تتلقى البلدان والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك الاستبيانات المتعلقة بتنفيذ توصيات المؤتمر الاستعراضي الذي عقد في عام 2016 وتبدأ في تجميعها؛ وتنتظر البلدان في تنفيذ نهج مراعي للنظام الإيكولوجي إزاء إدارة مصائد الأسماك في سياق المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في اتفاق الأرصد السمكية	يستعرض المؤتمر الاستعراضي تنفيذ الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك التوصيات البالغ عددها 111 توصية المعتمدة في عام 2016 على أساس تقرير الأمين العام، ويعتمد توصيات إضافية بشأن تعزيز تنفيذ اتفاق الأرصد السمكية، حسب الاقتضاء؛ وتجري الجمعية استعراضا لآثار الصيد في قاع البحار في النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وفي استدامة الأرصد السمكية في أعماق البحار في الأجل الطويل

النتيجة 3: تحسين القدرة على الإدارة المستدامة والمتكاملة للمحيطات

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

108-8 إن توسيع أنشطة بناء القدرات للدول النامية لتلبية الحاجة المتزايدة للمساعدة على التنفيذ الكامل للاتفاقية واتفاق الأرصد السمكية والصكوك ذات الصلة والاستفادة من التنمية المستدامة للمحيطات والبحار والمشاركة الكاملة في المنتديات العالمية والإقليمية ذات الصلة، هو إحدى الولايات الرئيسية للأمين العام الواردة في قرارات الجمعية العامة السنوية. وأبرزت آثار الجائحة كذلك أهمية بناء القدرات في مساعدة الدول والمنظمات الحكومية الدولية على الاستفادة من إمكانات المحيطات والبحار لتحقيق تعاف مستدام ومرن. وقد وفر البرنامج الفرعي مجموعة من الأنشطة القائمة على الاحتياجات والتي يعزز بعضها بعضاً، بما في ذلك مشاريع التعاون التقني، والزمالات، وحلقات العمل، والمشورة، وبرامج التوعية، والمناسبات الخاصة، والمواد الإعلامية. وتشمل هذه الأنشطة مختلف المجالات ذات الصلة، بما في ذلك: (أ) الاتفاقية، واتفاق الأرصد السمكية والصكوك ذات الصلة، إضافة إلى العمليات الأخرى التي صدر بها تكليف؛ (ب) شؤون المحيطات، بما في ذلك أفضل الممارسات، والتكيفات الوطنية؛ (ج) خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة المدرجة فيها؛ (د) الاقتصادات القائمة على المحيطات المستدامة؛ (هـ) المحيطات وتغير المناخ.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

109-8 تمثل الدرس المستفاد بالنسبة للبرنامج الفرعي في أن أنشطة بناء القدرات تولد آثاراً أكثر أهمية وديمومة عندما تكون مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات محددة، ومسترشدة بهدف زيادة امتلاك زمام الأمور على الصعيد المحلي، وتعتمد نهجاً قائماً على تعدد أصحاب المصلحة. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيعمل البرنامج الفرعي مع الشركاء الوطنيين وسيكثف جهوده لكفالة أن تسترشد أنشطة بناء القدرات بالاحتياجات المحددة، وسيهدف إلى زيادة امتلاك زمام الأمور على الصعيد المحلي واتباع نهج قائم على تعدد أصحاب المصلحة في كل خطوة. وسيطور البرنامج الفرعي أيضاً شراكات استراتيجية متوسطة الأجل وطويلة الأجل مع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم شركاؤه داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، لاستكشاف أوجه التآزر بين الأنشطة، قدر الإمكان، من أجل التطوير المشترك لأنشطة بناء القدرات وتنفيذها. وأخيراً، ونتيجة لتأجيل الأنشطة المقررة بالحضور الشخصي لبناء القدرات وإرجاء الزمالات بسبب جائحة كوفيد-19، برزت أهمية الاستخدام الفعال لأساليب إقامة الأنشطة عبر الإنترنت، بما في ذلك المشاورات وحلقات العمل والتدريبات الافتراضية. وسيزيد البرنامج الفرعي من تطوير وتنفيذ أنشطة افتراضية إضافية لبناء القدرات، مع التسليم بأن الأنشطة التي تتطلب الحضور الشخصي تشكل طريقة أكثر فعالية وتأثيراً لإقامة الأنشطة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

110-8 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من تحسين القدرة الإقليمية والوطنية على تنفيذ نظام الاتفاقية ووضع وتنفيذ تدابير لإدارة المحيطات. ويمكن تحسين القدرات الدول من وضع وتنفيذ تدابير مستدامة ومتكاملة لإدارة المحيطات، بما في ذلك من خلال اعتماد أو تنفيذ التشريعات والسياسات والآليات الوطنية، والمشاركة الفعالة والمستتيرة في المفاوضات الدولية ذات الصلة (انظر الجدول 8-18).

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
تتاح للدول إمكانية الوصول إلى برامج جديدة وفرص تدريب إضافية بالحضور الشخصي تعزز فهمها لإدارة المحيطات، بما في ذلك الصلات بين الاتفاقية وأهداف التنمية المستدامة، إضافة إلى المشاركة المستتيرة في اللجنة التحضيرية لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، وفي المؤتمر الحكومي الدولي ذي الصلة	تتاح للدول فرص تدريب إضافية لتحسين قدرتها على وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية القطاعية الاقتصادية القائمة على المحيطات في إطار الاتفاقية	تتاح للدول إمكانية الوصول إلى مشاريع جديدة ومساعدات تقنية إضافية وفرص تدريب افتراضية لتعزيز فهمها لآثار جائحة كوفيد-19 على المحيطات وقانون البحار والتخفيف من هذه الآثار، إضافة إلى زيادة إمكانية الوصول وتبادل المعارف من جانب جمهور أوسع نطاقاً	تتخذ الدول إجراءات، من خلال السياسات على سبيل المثال، لتعزيز امتلاك زمام الأمور على الصعيد المحلي	تحسين القدرة الإقليمية والوطنية على تنفيذ الاتفاقية ووضع وتنفيذ تدابير لإدارة المحيطات. ويمكن تحسين القدرات الدول من وضع وتنفيذ تدابير مستدامة ومتكاملة لإدارة المحيطات، بما في ذلك من خلال اعتماد أو تنقيح التشريعات والسياسات والآليات الوطنية، والمشاركة الفعالة والمستتيرة في المفاوضات الدولية ذات الصلة

الولايات التشريعية

111-8 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

- المواد 16 (2) و 47 (9) و 63 (2) و 64 و 75 (2) و 76 (9) و 84 (2) و 116-119 و 287 (8) و 298 (6) و 312 و 313 (1) و 319 (1) و (2) المرفق الثاني: المواد 2 (2) و (5) و 6 (3) المرفق الخامس: المادتان 2 و 3 (هـ)
- المرفق السادس: المادة 4 (4) المرفق السابع: المادة 2 (1) المرفق الثامن: المادة 3 (هـ)

اتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال

المادتان 26 (1) و 36

قرارات الجمعية العامة

محيطاتنا، مستقبلاً: نداء للعمل	312/71	مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار	66/37
صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام	249/72	قانون البحار	28/49
استدامة مصائد الأسماك، بطرق منها اتفاق عام 1995 لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، والصكوك ذات الصلة	125/73؛ 18/74؛ 89/75	المحيطات وقانون البحار	26/52؛ 7/55؛ 111/63؛ 30/60؛ 37/65؛ 64/71 ألف و 78/67؛ 245/69؛ 70/68؛ 124/73؛ 19/74؛ 239/75
مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2020 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة	292/73	نتائج استعراض لجنة التنمية المستدامة للموضوع القطاعي "المحيطات والبحار": التنسيق والتعاون الدوليان	33/54
		تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030	1/70

المنجزات المستهدفة

112-8 يعرض الجدول 8-19 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 8-19

البرنامج الفرعي 4: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)				
1 - التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة عن المحيطات وقانون البحار وعن مصائد الأسماك المستدامة	3	2	2	2
2 - تقرير عن أعمال فريق الجمعية العامة العامل المخصص الجامع المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية	1	2	-	1
3 - وثائق عن المؤتمر الحكومي الدولي برعاية الأمم المتحدة للنظر في توصيات اللجنة التحضيرية بشأن العناصر ولإعداد نص صك دولي ملزم قانوناً، يُرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام	3	3	-	-
4 - وثائق عن عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار	2	1	2	2
5 - وثائق عن اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار	11	23	7	8

6 -	وثائق عن لجنة حدود الجرف القاري	5	3	5	5
7 -	تقرير عن مشاورات الدول الأطراف في اتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال	1	—	1	1
8 -	التقييم العالمي الثاني للمحيطات	1	2	—	—
9 -	تقرير الأمين العام عن الإجراءات التي اتخذتها الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك استجابة للقرارات ذات الصلة من قرارات الجمعية العامة 72/64 و 68/66 و 123/71 بشأن مصائد الأسماك المستدامة، وذلك لمعالجة آثار أنشطة الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وعلى استدامة الأرصد السمكية في أعماق البحار على المدى البعيد	1	—	—	1
10 -	موجز عن حلقة العمل المعقودة لمناقشة تنفيذ الفقرات ذات الصلة من قرارات الجمعية العامة 72/64 و 68/66 و 123/71 بشأن مصائد الأسماك المستدامة، وذلك لمعالجة آثار أنشطة الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وعلى استدامة الأرصد السمكية في أعماق البحار على المدى البعيد	1	1	—	1
11 -	وثائق عن المؤتمر الاستعراضي المعني باتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال	—	—	11	11
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)					
12 -	اجتماعات الجمعية العامة (المشاورات غير الرسمية والجلسات العامة)	38	24	32	32
13 -	مشاورات الدول الأطراف في اتفاق الأرصد السمكية	4	—	4	4
14 -	الاجتماعات المتعلقة بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية	34	63	—	38
15 -	المؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام	20	18	—	—
16 -	اجتماعات الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار	10	85	10	10
17 -	اجتماعات لجنة حدود الجرف القاري ولجانها الفرعية	550	185	538	542
18 -	حلقة عمل حكومية دولية لمناقشة تنفيذ الفقرات ذات الصلة من قرارات الجمعية العامة 72/64 و 68/66 و 123/71 بشأن مصائد الأسماك المستدامة، وذلك لمعالجة آثار أنشطة الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وعلى استدامة الأرصد السمكية في أعماق البحار على المدى البعيد	4	—	—	4
19 -	اجتماعات عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار	10	—	8	8
20 -	الاجتماع التحضيري لعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار	1	—	1	1
21 -	المؤتمر الاستعراضي لاتفاق الأرصد السمكية	—	—	10	10
خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)					
22 -	الاجتماعات المتعلقة بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية	34	63	—	38
23 -	اجتماعات اللجان الفرعية للجنة حدود الجرف القاري	510	157	498	504

باء - توليد المعارف ونقلها

مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	5	7	6	7
24 - زمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار	1	1	1	1
25 - برنامج الزمالات المشترك بين الأمم المتحدة ومؤسسة نيبون اليابانية لتنمية الموارد البشرية والنهوض بالنظام القانوني في محيطات العالم	1	1	1	1
26 - برنامج المحيطات المستدامة المشترك بين الأمم المتحدة ومؤسسة نيبون	1	1	1	1
27 - مشروع الاستراتيجيات القائمة على الأدلة والمتسقة سياساتياً في مجال اقتصاد وتجارة المحيطات (الشريحة الحادية عشرة من حساب الأمم المتحدة للتنمية)	1	1	1	1
28 - مشروع للمشرعين والمسؤولين التقنيين الصوماليين بشأن إعداد إطار قانوني فعال لإدارة المناطق البحرية الصومالية والتنمية المستدامة لمواردها وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والصكوك المتصلة بها (المشروع 89، في إطار الصندوق الاستثماري لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال)	1	1	1	1
29 - مشروع لتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقات تنفيذها، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في سياق شؤون المحيطات وقانون البحار (ممول من الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي)	1	1	1	1
30 - مشروع لتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقات تنفيذها، مع التركيز على الحدود البحرية (حكومة المملكة العربية السعودية)	1	1	1	1
31 - برنامج التدريب لبناء القدرات في مجال إدارة المحيطات (بالتعاون مع البنك الدولي والسلطة الدولية لقاء البحار)	1	1	1	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	5	2	7	33
32 - حلقات عمل وحلقات دراسية وأنشطة تدريبية بشأن المحيطات وقانون البحار	5	2	7	33
المنشورات (عدد المنشورات)	4	7	4	4
33 - منشورات عن قانون البحار	4	7	4	4
المواد التقنية (عدد المواد)	1	1	1	1
34 - كتيبات تقنية عن قانون البحار	1	1	1	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم مشورة الخبراء وبرامج المساعدة إلى الدول والمنظمات الدولية بشأن قانون البحار وشؤون المحيطات، ولا سيما فيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاق الأرصدة السمكية؛ وتقديم المشورة والمساعدة إلى جميع الدول الأعضاء، بناء على طلبها، فيما يتعلق بأعمال الجمعية العامة في مجال المحيطات وقانون البحار ومصائد الأسماك المستدامة، بما في ذلك في ما يتعلق بإعداد مشاريع القرارات في إطار بند جدول الأعمال بشأن المحيطات وقانون البحار؛ ودعم تنفيذ الدول الأعضاء لأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمحيطات الواردة في خطة عام 2030؛ وتعزيز التعاون بين الوكالات، لا سيما من خلال شبكة الأمم المتحدة للمحيطات.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: نظام المعلومات الجغرافية المتعلق بإيداع الخرائط والإحداثيات الجغرافية؛ والمعلومات القانونية على شبكة الإنترنت فيما يتعلق بالمناطق البحرية.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: مواد متاحة لعامة الجمهور، والمشاركة في الاجتماعات والإحاطات والمناسبات للترويج لفهم أفضل لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاق الأرصدة السمكية، ولأعمال الجمعية العامة في مجال المحيطات وقانون البحار ومصائد الأسماك المستدامة.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: محتوى محدث عن قانون البحار وشؤون المحيطات يتم توزيعه من خلال البوابات الإلكترونية والمواقع الشبكية.

خدمات المكتبة: مجموعة مراجع متخصصة وقاعدة بيانات بيلوغرافية خاصة بقانون البحار وشؤون المحيطات.

هاء - المنجزات المستهدفة التكنولوجية

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: صيانة مجموعات برامج نظم المعلومات الجغرافية المتخصصة والتراخيص ذات الصلة، وصيانة مستودع للبيانات والمعلومات الجغرافية المكانية.

البرنامج الفرعي 5

تنسيق القانون التجاري الدولي وتحديثه وتوحيده تدريجيا

الهدف

113-8 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو زيادة تنسيق القانون التجاري الدولي وتوحيده تدريجيا.

الاستراتيجية

114-8 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيعمل البرنامج الفرعي كأمانة للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، ويقدم للدول الأعضاء ورقات عمل، ومشاريع تقارير، ومشروع قواعد موضوعية للقانون الخاص تحكم التجارة الدولية، ويقدم المشورة والمساعدة في المفاوضات الحكومية الدولية. وسينسق البرنامج الفرعي تلك الأنشطة مع الأنشطة المناظرة التي تضطلع بها المنظمات الدولية الأخرى وفقا لولاية الأونسيتال، وسيقترح قيام الأونسيتال بالتوصية باستخدام أو اعتماد الصكوك ذات الصلة الصادرة عن المنظمات الأخرى.

115-8 وسيقدم البرنامج الفرعي أيضا المساعدة التقنية وبناء القدرات للحكومات، بما في ذلك التقييمات التشخيصية، والتوجيهات المتعلقة بالتنفيذ، والمواد التفسيرية، إضافة إلى أنشطة التدريب، وإسداء المشورة بشأن إدراج نصوص الأونسيتال في القانون الوطني.

116-8 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن طريق دراسة الاضطرابات التي حدثت في التجارة الدولية وسلاسل الإمداد العالمية خلال الجائحة وتدابير الاستجابة، مع التركيز بشكل خاص على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وإضافة إلى سلسلة الحلقات الدراسية الشبكية الوارد وصفها أدناه، طلبت الأونسيتال من البرنامج الفرعي النظر في صكوك الأونسيتال في هذا السياق وبحث واستكشاف إمكانية تطوير التشريعات في المستقبل لمواجهة التحديات التي تم تحديدها. وسيشمل هذا العمل البحث وتبادل الخبرات وتقديم خيارات الإصلاح إلى الدول الأعضاء للنظر فيها.

117-8 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) مداولات مستتيرة وشفافة وشاملة للجميع؛
- (ب) موافقة الحكومات على قواعد موضوعية للقانون الخاص تحكم التجارة الدولية، وعلى تضمينها في الصكوك المقبولة عالميا؛
- (ج) توافر صكوك إضافية لتنسيق وتوحيد القانون التجاري الدولي؛
- (د) زيادة استخدام الحكومات لصكوك الأونسيتال واعتمادها في القانون الوطني، وزيادة القرارات القانونية بشأن تلك الصكوك؛
- (هـ) زيادة الإجراءات التعاهدية والتشريعات والقرارات القانونية بشأن نصوص الأونسيتال.

118-8 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر تقديمه بشأن المسائل المتعلقة بكوفيد-19 عما يلي:

- (أ) توافر صكوك إضافية للأونسيتال لاستخدامها في التخفيف من الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-19؛
- (ب) أدوات لتشجيع القدرة على الصمود في التجارة الدولية.

الأداء البرنامجي في عام 2020

119-8 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجّدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروف في إطار النتيجة 1 و 2 أدناه.

تعزيز القدرة على استخدام مواد الأونسيتال لدعم التعافي الاقتصادي من جائحة كوفيد-19

120-8 يشمل تنسيق وتوحيد القانون التجاري الدولي اعتماد الصكوك الدولية وضمان استخدامها وتنفيذها بفعالية على الصعيد الوطني، مما يستلزم أن تفهم الحكومات فوائد الصك وسياسته ومتطلبات تنفيذه على الصعيد الوطني. وتحيط الأونسيتال علماً بأنشطة البرنامج الفرعي لدعم استخدام وتنفيذ جميع النصوص التشريعية التي وضعتها واعتمدتها الأونسيتال، وتعرب عن تقديرها لهذه الأنشطة (انظر، على سبيل المثال، [A/75/17](#)، الجزء الأول، الفقرتان 19 و 66). ويلبي البرنامج الفرعي هذه الحاجة عموماً من خلال توفير أدوات عملية تتطلب حضوراً شخصياً، وهو ما حالت دونها جائحة كوفيد-19. وسعى البرنامج الفرعي إلى زيادة الوعي بدور صكوك الأونسيتال وبناء القدرات على استخدامها في مساعدة الحكومات في جهودها للتصدي للجائحة والتعافي اقتصادياً منها بتنظيم سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية التفاعلية في الفترة من 8 إلى 16 تموز/يوليه 2020، بالاقتران مع الدورة الثالثة والخمسين للأونسيتال ([A/75/17](#)، الجزء الأول، الفقرتان 11 (ب) '2' و 107)، باستخدام 12 ساعة عمل للمؤتمرات كانت مخصصة أصلاً لتلك الدورة. وبالإضافة إلى مندوبي الأونسيتال، كان هناك 336 2 مسجلاً في هذه الحلقات الدراسية الشبكية، بمشاركة يومية نشطة من حوالي 250 مشاركاً. ومنذ ذلك الحين، تمت مشاهدة سلسلة حلقات النقاش الافتراضية 438 1 مرة على قنوات الأونسيتال على وسائل التواصل الاجتماعي.

121-8 وعقد البرنامج الفرعي أيضاً أكثر من 50 حلقة دراسية شبكية تفاعلية إضافية في عام 2020، من أجل تقديم أدوات عملية تمكن من الفهم الفعال لصكوك الأونسيتال الحالية، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع واستخدامها كنموذج في السياق المحلي، ومتطلبات الشفافية في تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول بموجب اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول خلال أيام أمريكا اللاتينية والكاريبي للأونسيتال لعام 2020⁽⁹⁾. وعلاوة على ذلك، أنتج البرنامج الفرعي تسعة ملفات بث صوتي رقمية ونشر 15 شريط فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي لشرح المسائل الشائعة المتعلقة بالتنفيذ والتفسير، وتقديم مبادئ توجيهية للممارسة. وقد تم الاستماع إلى ملفات البث الصوتي الرقمية 932 مرة وشوهدت أشرطة الفيديو 814 4 مرة.

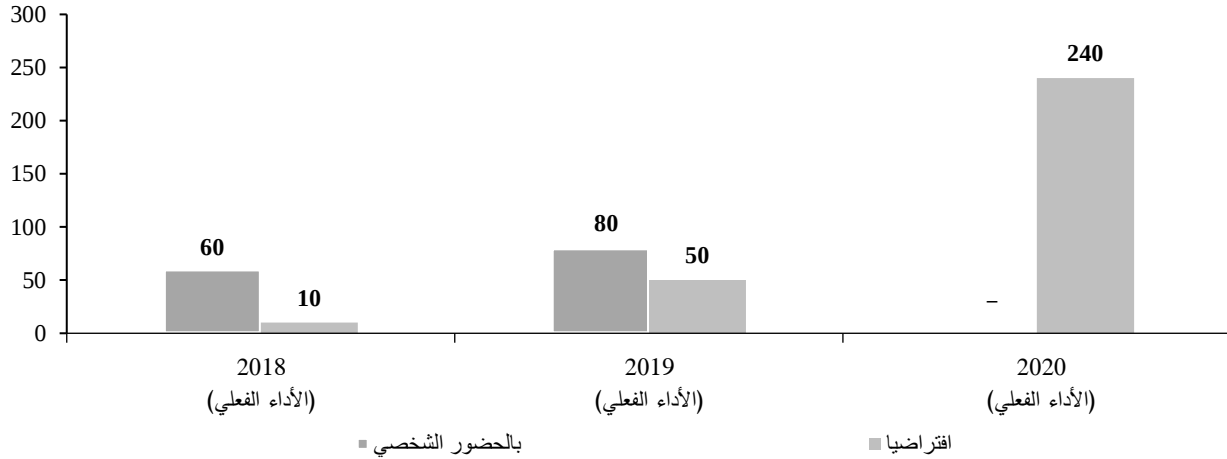
التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

122-8 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من تزويد المسؤولين الحكوميين والقضاة والمحكمين والأكاديميين وممارسي المهن القانونية بالأدوات والقدرة المعززة على استخدام نصوص الأونسيتال من أجل تحقيق ما يلي: تنفيذ أطر قانونية قوية ضرورية لإعادة إحياء النشاط التجاري والتجارة العالمية؛ وتفسير صكوك الأونسيتال على النحو المناسب، مما يسمح بالاستخدام الفعال لتلك الصكوك في الممارسة العملية؛ وتخفيف حدة التفكير الاجتماعي والاقتصادي الناجم عن جائحة كوفيد-19 (انظر الشكل الثالث من الباب 8).

(9) أحاطت الأونسيتال علماً في دورتها الثالثة والخمسين بالنهج والأنشطة المتعلقة بهاتين الاتفاقيتين، وأعربت عن تقديرها لها ([A/75/17](#)، الجزء الأول، الفقرات 19 و 65-67 و 91 و 92).

الشكل الثالث من الباب 8

مقياس الأداء : عدد الخبراء ذوي القدرات المعززة في مجال استخدام مواد الأونسيترال (سنويا)



تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

123-8 نظرا لتأثير كوفيد-19 خلال عام 2020، تعطل عمل البرنامج الفرعي بإلغاء خمس دورات للأفرقة العاملة التابعة للأونسيترال في النصف الأول من عام 2020، في حين تعين عقد ست دورات للأفرقة العاملة في النصف الثاني من عام 2020 في شكل مختلط (حيث كان من الضروري تخفيض ساعات الاجتماعات، مما قلص الوقت المخصص للمداولات واتخاذ القرارات). وفقد ما مجموعه 210 ساعات عمل للمؤتمرات للأفرقة العاملة. وعقد الجزء الأول من الدورة الثالثة والخمسين للأونسيترال، في الفترة من 6 إلى 17 تموز/يوليه 2020، بشكل افتراضي، وألغيت بعض الاجتماعات وتعين عقد البعض الآخر بساعات عمل مخفضة، مما قلص الوقت المخصص للمداولات واتخاذ القرارات وأدى إلى فقدان 42 ساعة عمل للمؤتمرات. وعقد الجزء الثاني من الدورة في الفترة من 14 إلى 18 أيلول/سبتمبر 2020، في شكل مختلط، مع فقدان 10 ساعات عمل أخرى للمؤتمرات (نتيجة لاشتراط عقد هذه الاجتماعات بساعات عمل مخفضة). ونتيجة لذلك، لم تجر في الدورة مداولات بشأن النصوص التشريعية والاعتماد المقرر لصكين. وأجريت أنشطة التنسيق والمساعدة التقنية وبناء القدرات لدعم نصوص الأونسيترال على الإنترنت، وليس بالحضور الشخصي، وأرجئت بعض الأنشطة التي لم يتسن إنجازها عبر الإنترنت. ويسر البرنامج الفرعي المشاركة الشاملة والمتساوية في دورات الأونسيترال والأفرقة العاملة من خلال منصة إلكترونية أتاحت عقد الدورات افتراضيا وفي شكل مختلط بجميع اللغات الرسمية؛ وعن طريق وضع وتنفيذ إجراءات لتلك الدورات، بما في ذلك إجراءات الموافقة الصامتة لاعتماد القرارات. وقدم البرنامج الفرعي أيضا الدعم التقني إلى الدول الأعضاء المشاركة في الدورات وشارك في إجراءات التشاور من أجل النهوض بإعداد صكوك الأونسيترال والتطوير التشريعي المحتمل في المستقبل. وكان لهذه التغييرات تأثير على الأداء البرنامجي في عام 2020 على النحو المحدد في النتيجة 3 أدناه.

124-8 غير أن البرنامج الفرعي حدد في الوقت نفسه أنشطة جديدة لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، وتمثل ذلك تحديدا في تنظيم سلسلة من المناسبات للتواصل مع الدول بشأن استخدام صكوك الأونسيترال لمساعدتها في جهودها للتصدي للجائحة والتعافي منها. وأسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة في تحقيق نتائج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة المستجدة لعام 2020 أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

125-8 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة وبالتالي تبيّنان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: إنفاذ الالتزامات التجارية عبر الحدود⁽¹⁰⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

126-8 شجع البرنامج الفرعي الدول على التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة والتصديق عليها وتنفيذها، على النحو الذي توخته الأونسيترال في عام 2019 (A/74/17)، وذلك بالمشاركة في الأنشطة الإلكترونية والمناقشات الثنائية (باللغات الإسبانية والإنكليزية والفرنسية) مع المسؤولين الحكوميين لشرح شروط الاتفاقية وتقديم تفاصيل عن عملية التصديق. وشارك البرنامج الفرعي أيضا في مناسبات على الإنترنت مع ممارسين قانونيين ومجتمع الأعمال، مما عزز فهما فعالا للكيفية التي تدعم بها الاتفاقية ونصوص الأونسيترال النشاط التجاري، بما في ذلك جدوى الوساطة في سياق جائحة كوفيد-19 والتعافي الاقتصادي.

127-8 وأسهم العمل المذكور أعلاه في ما يلي: تصديق ست دول على الاتفاقية في عام 2020 (إكوادور وبيلاروس وسنغافورة وفيجي وقطر والمملكة العربية السعودية) وتوقيع دولتين (غانا ورواندا)، مما أدى إلى دخول الاتفاقية حيز النفاذ في 12 أيلول/سبتمبر 2020، وهو ما تجاوز الهدف المقرر للتصديقات الأولى على الاتفاقية الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2020؛ وافتتاح أكاديمية سنغافورة للوساطة، وهو ما حقق الهدف المقرر الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

128-8 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي الأنشطة المذكورة أعلاه لتشجيع المزيد من التصديقات على الاتفاقية وتوسيع فعاليتها، وتزويد الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين بأدوات عملية تتيح تسوية المنازعات التجارية عن طريق الوساطة، بما في ذلك عن طريق أكاديمية سنغافورة للوساطة. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 8-20).

(10) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2020 (A/74/6/Add.1).

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ⁽¹⁾	2022 (الأداء المقرر)
اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة	بدء الحوار بين الدول الأعضاء بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات، بما في ذلك إنشاء مراكز الوساطة الوطنية	تصديق ست دول على الاتفاقية وتوقيع دولتين أخريين عليها	بدء نفاذ الاتفاقية وافتتاح أكاديميات وساطة أخرى	المزيد من التصديقات على الاتفاقية، وتوافر أدوات تتيح تسوية المنازعات التجارية عن طريق الوساطة
		افتتاح أكاديمية سنغافورة للوساطة في أيلول/سبتمبر 2020		

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيلبغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: إدخال إصلاحات على نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول من خلال إعداد حلول متعددة⁽¹¹⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

129-8 عقد البرنامج الفرعي اجتماعات إقليمية فيما بين الدورات في البلدان النامية لتبادل الخبرات والآراء بشأن خطة إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول والتحضير للمداولات في الفريق العامل الثالث التابع للأونسيترال (إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول)، وأعد دراسات مفصلة لخيارات إصلاح متعددة، بما في ذلك خيار إجرائي واحد وخيار هيكلي آخر يمكن تطويرهما كمساري عمل متوازيين. وعلاوة على ذلك، نفذ البرنامج الفرعي سبل عمل متفق عليها بين دورات الفريق العامل الثالث، بما في ذلك المشاورات بين المندوبين والوفود المراقبة من المنظمات الدولية، وأنشطة التوعية لزيادة الوعي وضمان الشفافية والشمولية في العملية على الرغم من الجائحة والقيود الناجمة عنها. وشملت المواضيع منع المنازعات والتخفيف من حدتها، والسبل البديلة لتسوية المنازعات، وتفسير الدول الأطراف للمعاهدات، والخسارة الانعكاسية ومطالبات المساهمين، ومدونة قواعد سلوك للمحكمين، ووضع صك متعدد الأطراف بشأن إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول.

130-8 وأسهم العمل المذكور أعلاه في نظر الفريق العامل الثالث في بعض خيارات الإصلاح ومسارات العمل التي من شأنها أن تسمح بوضع حلول متوازية، وهو ما لم يشكل أداء مستوفياً للهدف المقرر المتمثل في أن ينظر الفريق العامل الثالث في خيارات إصلاح متعددة، على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021. ولا يزال يتعين استكمال المناقشات بشأن جانب واحد من جوانب العمل، وهو شكل صك الأونسيترال لتنفيذ خيارات الإصلاح المتفق عليها. وكان من المقرر أن تعقد المداولات الأولى بشأن خيارات الإصلاح خلال دورة الفريق العامل الثالث في نيسان/أبريل 2020، والتي ألغيت نتيجة لجائحة كوفيد-19. وعقدت الدورة التالية، في تشرين الأول/أكتوبر 2020، في شكل مختلط. وقد أتاحت الأدوات الإلكترونية التي طورته الأمانة العامة المشاركة على الإنترنت في الدورة، وأقر المندوبون بأن إجراءات المداولات شفافة ومتعددة اللغات وشاملة للجميع. ومع ذلك، خُفضت ساعات عمل المؤتمرات المتاحة للمداولات من 30 ساعة إلى 20 ساعة. وبالإضافة إلى ذلك، ففي حين أن المشاورات غير الرسمية وأنشطة التوعية التي ورد بيانها تكفل الشفافية وتتيح مشاركة الدول من جميع المستويات

(11) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الإثباتية، فإن عقدها بلغة واحدة، وهي أساسا الإنكليزية، حد من الشمولية بجعل مشاركة بعض الوفود (وخاصة من بعض المناطق التي تضم نسبة عالية من البلدان النامية) أكثر صعوبة. وأدت هذه العوامل إلى تأخير إعداد خطة للعمل وتوفير الموارد من أجل إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في غضون الإطار الزمني المتوقع، ولم تسمح بإحراز التقدم المتوقع في وضع خيارات إصلاح متعددة.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

131-8 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. ولإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيطور البرنامج الفرعي خطة للعمل وتوفير الموارد، بما في ذلك الخطوات اللازمة لبناء توافق في الآراء بشأن وضع صكوك قانونية تتناول خيارات الإصلاح المحددة، وبشأن شكل الصك الذي ستفد من خلاله. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 8-21).

الجدول 8-21

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ⁽¹⁾	2022 (الأداء المقرر)
يتناول الفريق العامل الثالث الجزأين الأول والثاني من ولايته، بشأن تحديد الشواغل في مجال تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، وما إذا كانت تلك الشواغل تبرر إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول	يبدأ الفريق العامل الثالث المداولات بشأن الإصلاح الممكن والخيارات المتاحة وبشأن وضع جدول زمني للمشروع بشأن خيارات الإصلاح على نحو متواز	ينظر الفريق العامل الثالث في خيارات الإصلاح المتعددة	يواصل الفريق العامل الثالث وضع خيارات الإصلاح ويتوصل إلى توافق آراء بشأن بعض خيارات الإصلاح	يواصل الفريق العامل الثالث وضع خيارات الإصلاح وبناء توافق في الآراء بشأن الصكوك القانونية التي يتعين وضعها فيما يتعلق بكل خيار وفيما يتعلق بتنفيذ الإصلاح الشامل

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: زيادة اليقين القانوني لاستخدام الذكاء الاصطناعي والتشغيل الآلي في المعاملات التجارية

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

132-8 تُحدث التطورات في التكنولوجيا الرقمية، مثل الذكاء الاصطناعي وخوارزميات تعلم الآلة والتشغيل الآلي، تحولات في التجارة، بما في ذلك من خلال استخدام المنصات الإلكترونية، وفي إبرام العقود وتنفيذها. ويمكن لهذه التطورات أيضاً أن تدعم التعافي الاقتصادي من جائحة كوفيد-19 في جميع المناطق، وقد توسع نطاق الوصول إلى الأسواق في البلدان النامية. وتتيح الصكوك الدولية الحالية للأونسيترال استخدام التكنولوجيا الرقمية في التجارة، وكان أحدثها القانون النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل. وللسماح للأونسيترال بالقيام بدورها المركزي والتنسيقي ضمن منظومة الأمم المتحدة في معالجة المسائل القانونية المتصلة بالاقتصاد الرقمي والتجارة الرقمية، وبالإلتباط الوثيق بالنهج المتبع في إدارة الذكاء الاصطناعي

وأخلاقياته، الذي أبرزه الأمين العام في خريطة الطريق من أجل التعاون الرقمي لعام 2020 (A/74/821 و A/75/17)، الجزء الثاني، الفقرة 72)، بدأ البرنامج الفرعي في تجميع المعلومات عن المسائل القانونية ذات الصلة (A/73/17)، الفقرة 253 (ب)). وأبرزت سلسلة من الأحداث الإقليمية الحاجة إلى قواعد قانونية إضافية منسقة للسماح باستخدام الذكاء الاصطناعي والتشغيل الآلي وغيرهما من الأدوات الرقمية، مما يمكن أن يساعد على سد الفجوة الرقمية. ووضع البرنامج الفرعي أيضا خطة عمل لمعالجة تلك المسائل القانونية، بما في ذلك تقييم الصكوك القائمة ووضع الصيغة النهائية لـ "تصنيف" المواضيع ذات الأولوية كخريطة يُسترشد بها في إعداد الصكوك المقبلة (A/74/17)، الفقرة 210، و A/75/17، الجزء الثاني، الفقرة 76). وبدأ البرنامج الفرعي أيضا في وضع قائمة أولويات للمسائل القانونية التي ستنتظر فيها الأونسيترال، مثل الذكاء الاصطناعي والتشغيل الآلي (A/75/17)، الجزء الثاني، الفقرة 16 (و)).

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

133-8 تمثل الدرس المستفاد بالنسبة للبرنامج الفرعي في أن هناك طلبا قويا من وفود البلدان النامية على المشاركة في وضع الصكوك، وأن هناك حاجة إلى اتخاذ خطوات إضافية لدعم تطبيق صكوك الأونسيترال على الصعيد العالمي. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيستند البرنامج الفرعي إلى الخبرة المكتسبة أثناء عقد دورات افتراضية ومختلطة للأونسيترال وأفرقتها العاملة لضمان المشاركة الشاملة والمتساوية في دورات الأونسيترال وإجراءات التشاور وأنشطة التوعية، بصرف النظر عن الوسيلة المستخدمة في هذه المشاركة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

134-8 من المتوقع أن يساهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من بدء الفريق العامل الرابع (التجارة الإلكترونية) التابع للأونسيترال مداولات بشأن المسائل القانونية ذات الأولوية المتصلة بالاقتصاد الرقمي، والتوصل إلى توافق في الآراء بين الدول من خلال ذلك الفريق العامل بشأن عناصر إطار قانوني وتنظيمي سليم ومنسق للتجارة الرقمية والمعاملات الإلكترونية، وهو أمر أساسي لبث الثقة في هذا النوع من التجارة، ولا سيما في البلدان النامية. ومن شأن هذا الإطار أن يزيل العقبات التي تعترض فرص التجارة والتنمية الاقتصادية، ويعزز هذه الفرص، بما يتفق مع الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)، مع القيام في الوقت نفسه بتعزيز تطوير البنية التحتية الرقمية والاستفادة من التكنولوجيا الرقمية بما يتفق مع الهدف 9 (إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار) (انظر الجدول 8-22).

الجدول 8-22

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
يمكن للدول الأعضاء في الأونسيترال الاطلاع على الأونسيترال الاطلاع على تقييم للصكوك القائمة و "تصنيف" أولى للمواضيع ذات الأولوية	يمكن للدول الأعضاء في الأونسيترال الاطلاع على خطة عمل لمعالجة المسائل القانونية المتصلة بالاقتصاد الرقمي و "تصنيف" للاسترشاد به في الأعمال المقبلة	تكلف الدول الأعضاء في الأونسيترال فريق عمل تابع للأونسيترال بالعمل على المسائل القانونية ذات الأولوية المتصلة بالاقتصاد الرقمي	يبدأ الفريق العامل الرابع التابع للأونسيترال مداولاته بشأن المسائل القانونية ذات الأولوية المتصلة بالاقتصاد الرقمي، والتوصل إلى توافق في الآراء بين الدول من خلال ذلك الفريق العامل بشأن عناصر إطار قانوني وتنظيمي سليم ومنسق للتجارة الرقمية والمعاملات الإلكترونية	

الولايات التشريعية

8-135 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها
الثالثة والخمسين

133/75

2205 (د-21) إنشاء لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

المنجزات المستهدفة

8-136 يعرض الجدول 8-23 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتَوَقَّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 8-23

البرنامج الفرعي 5: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	المقرري لعام 2021	المقرر لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	195	215	195
1 - تقرير الأونسيتال المقدم إلى الجمعية العامة	1	1	1
2 - تقارير الهيئات الفرعية للأونسيتال المقدمة إلى اللجنة	12	8	12
3 - منكرات من الأمانة العامة إلى اللجنة وهيئاتها الفرعية	82	113	82

85	85	81	85	4 -	ورقات غرفة اجتماع اللجنة وهيئاتها الفرعية
15	15	12	15	5 -	ورقات معلومات للجنة وهيئاتها الفرعية
150	150	98	150		تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات) ^(أ)
30	30	19	30	6 -	اجتماعات اللجنة
120	120	79	120	7 -	اجتماعات الهيئات الفرعية للأونسيترال

باء - توليد المعارف ونقلها

15	15	15	15		مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)
4	4	2	4	8 -	المشاريع الإقليمية في مجال القانون التجاري الدولي
11	11	13	11	9 -	المشاريع القطرية في مجال القانون التجاري الدولي
88	80	68	80		الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)
20	20	24	20	10 -	حلقات عمل وحلقات دراسية وأنشطة تدريبية دولية في مجال القانون التجاري الدولي
42	40	19	40	11 -	حلقات عمل وحلقات دراسية وأنشطة تدريبية إقليمية في مجال القانون التجاري الدولي
26	20	25	20	12 -	حلقات عمل وحلقات دراسية وأنشطة تدريبية قطرية في مجال القانون التجاري الدولي
6	10	2	9		المنشورات (عدد المنشورات)
5	7	2	5	13 -	نصوص قانونية (الاتفاقيات الدولية، والقوانين النموذجية للأونسيترال، والأدلة التشريعية، والنصوص القانونية الأخرى)
1	3	—	4	14 -	منشورات الأونسيترال (حولية لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، وأدلة الأونسيترال، وخلاصات السوابق القضائية)
12	11	10	12		المواد التقنية (عدد المواد)
2	1	2	2	15 -	المواد الترويجية ومواد المساعدة التقنية
10	10	8	10	16 -	خلاصات السوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال الواردة في قاعدة بيانات كلاوت

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: إسداء مشورة متخصصة في القانون التجاري الدولي.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: "كلاوت" (قاعدة بيانات إلكترونية بشأن السوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال)؛ وسجل الشفافية (مستودع إلكتروني لنشر المعلومات والوثائق الواردة في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول)؛ ووحدات التعلم الإلكتروني الشبكية في مجال القانون التجاري الدولي؛ وأدوات إلكترونية، كتقديم العروض، للتوعية بنصوص الأونسيترال وزيادة فهمها؛ وقواعد بيانات أخرى طلبتها الدول.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: كتيبات ونشرات ومجموعات إعلامية عن الأونسيترال؛ وإلقاء محاضرات أمام مجموعات من الممارسين الحقوقيين وغيرهم من الممارسين والأكاديميين وطلاب القانون؛ وندوات عن القانون التجاري الدولي؛ ومسابقات محاكمة صورية في مجال القانون التجاري الدولي؛ وإقامة المناسبات التذكارية؛ ومؤتمرات القانون الدولي.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: النشرات الصحفية المتعلقة باجتماعات الأونسيترال ومناسباتها الهامة الأخرى (مثل انضمام الدول إلى نصوص الأونسيترال؛ وإصدار المنشورات).

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: محتوى محدث للموقع الشبكي للأونسيترال.

خدمات المكتبة: محتوى محدث وذو صلة في المكتبة القانونية للأونسيترال.

(أ) باستثناء دورتين للفريق العامل عقدتا في بداية عام 2020، عقدت جميع الدورات افتراضياً، وخُفضت مدة الجلسات من ثلاث ساعات إلى ساعتين.

البرنامج الفرعي 6

إيداع المعاهدات وتسجيلها ونشرها

الهدف

137-8 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في كفالة شفافية الإطار التعاهدي الدولي، وتوسيع نطاق المعرفة بقانون المعاهدات، وتوسيع نطاق المشاركة في المعاهدات المتعددة الأطراف المبرمة تحت رعاية الأمم المتحدة والمودعة لدى الأمين العام.

الاستراتيجية

138-8 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيتولى البرنامج الفرعي تسجيل ونشر ما يقرب من 2 000 معاهدة وإجراء متعلق بها سنوياً، عملاً بالمادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة، وسيقدم معلومات دقيقة وفي حينها عن المعاهدات المودعة والمعاهدات المسجلة والإجراءات المتصلة بها، من خلال النشر الإلكتروني للمعلومات المتعلقة بالمعاهدات في مجموعة معاهدات الأمم المتحدة على الإنترنت ونشر مجموعة معاهدات الأمم المتحدة. وسيقدم البرنامج الفرعي أيضاً المساعدة والمشورة إلى الدول، والوكالات المتخصصة، وبرامج الأمم المتحدة ومكاتبها، والهيئات المنشأة بمعاهدات، والهيئات الأخرى المعنية بقانون المعاهدات، بما يشمل الأحكام الختامية للمعاهدات، وممارسة الأمين العام لمهام الوديع، وتسجيل المعاهدات ونشرها. وستقدم هذه المساعدة بوجه خاص خلال المفاوضات على المعاهدات المتعددة الأطراف ومن خلال تنظيم الحلقات الدراسية لبناء القدرات في المقر وعلى الصعيدين الوطني والإقليمي، وكذلك عبر إعداد منشورات مرجعية مواضيعية. وأخيراً، سيضطلع البرنامج الفرعي بمهام الوديع المنوطة بالأمين العام فيما يتعلق بأكثر من 600 معاهدة متعددة الأطراف، وسيُنظم ويدير مناسبات توقيع وإيداع المعاهدات، بما في ذلك خلال الأسبوع الرفيع المستوى ضمن الدورة السنوية للجمعية العامة.

139-8 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) تحسين إمكانية الاطلاع على المعاهدات المودعة لدى الأمين العام وعلى ما يتصل بها من إجراءات تعاھدية، بما في ذلك المعلومات بشأن حالتها، وإمكانية الاطلاع على ما يقدم إلى الأمانة العامة لتسجيله ونشره من المعاهدات وما يتصل بها من إجراءات تعاھدية؛
- (ب) الحيلولة دون حصول مشاكل متعلقة بتفسير وتنفيذ الأحكام الختامية للمعاهدات المتعددة الأطراف من جانب الدول المتعاقدة وزيادة إلمام وفهم الدول الأعضاء للجوانب التقنية والقانونية من المشاركة في إطار المعاهدات المتعددة الأطراف وتسجيل المعاهدات؛
- (ج) بدء نفاذ المعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام وتحقيق المشاركة العالمية للدول في تلك المعاهدات.

الأداء البرنامجي في عام 2020

140-8 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجّدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجة 1 و 2 أدناه.

بدء نفاذ ثلاث معاهدات متعددة الأطراف مودعة لدى الأمين العام

141-8 خلال عام 2020، استوفت ثلاث معاهدات متعددة الأطراف مودعة لدى الأمين العام شروط دخولها حيز النفاذ، وهي اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، والاتفاق الإطاري المتعلق بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

142-8 وقدم البرنامج الفرعي المشورة والخدمات القانونية إلى الدول المتفاوضة خلال المراحل المختلفة من التفاوض بشأن المعاهدات المذكورة أعلاه واعتمادها وبدء نفاذها. وقبل اعتماد هذه المعاهدات، قدم البرنامج الفرعي المشورة القانونية للدول المتفاوضة أثناء عملية التفاوض، بما شمل استعراض الأحكام الختامية لمشاريع المعاهدات من منظور قانون المعاهدات وممارسة الأمين العام للأمم المتحدة بوصفه الوديع. وبوجه خاص، قدم المشورة القانونية بشأن الأحكام المتعلقة ببدء نفاذ المعاهدات، وإجراءات تعديلها، والتحفظات، والانسحاب، وعلاقة أحكام المعاهدة بالاتفاقات الأخرى، ودور الوديع ودور الهيئات الإدارية.

143-8 وقد أبرز الأمين العام المعاهدات الثلاث المتعددة الأطراف التي استوفت شروط بدء نفاذها في عام 2020 خلال المناسبات السنوية التي نظمها البرنامج الفرعي في الأعوام 2017 و 2018 و 2019. ونظم البرنامج الفرعي أيضا احتفالات محددة في تلك المناسبات السنوية للمعاهدات، مثل احتفالا بمعاهدة حظر الأسلحة النووية في عامي 2018 و 2019، اللذين وقعت خلالهما 18 دولة على المعاهدة وأودعت 10 دول صكوك التصديق عليها.

144-8 وفي عام 2020، واصل البرنامج الفرعي استعراض وتجهيز الإجراءات التعاهدية فيما يتعلق بالمعاهدات المتعددة الأطراف المذكورة أعلاه، فأقام ثمانية احتفالات للتوقيع وجهز 26 صكا تعبر عن رضاها بالالتزام بتلك المعاهدات.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

145-8 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من دخول ثلاث معاهدات متعددة الأطراف مودعة لدى الأمين العام حيز النفاذ في مجالات التحكيم التجاري والوساطة ونزع السلاح والتجارة والتنمية الدوليين (انظر الجدول 8-24).

الجدول 8-24

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة. توقيع 13 دولة وإيداع 17 دولة صكوك موافقتها على الالتزام بمعاهدة حظر الأسلحة النووية أو الاتفاق الإطاري المتعلق بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ	توقيع 62 دولة وإيداع 16 دولة صكوك موافقتها على الالتزام باتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة أو معاهدة حظر الأسلحة النووية أو الاتفاق الإطاري المتعلق بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ	توقيع 8 دول وإيداع 26 دولة صكوك موافقتها على الالتزام باتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة أو معاهدة حظر الأسلحة النووية أو الاتفاق الإطاري المتعلق بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ واستيفاء شروط بدء نفاذ المعاهدات الثلاث المتعددة الأطراف

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

146-8 نظراً لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، لم يتمكن البرنامج الفرعي من تنظيم المناسبة السنوية للمعاهدة التي تعقد على هامش الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة وتعتمد على حضور رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية في نيويورك.

وبسبب الجائحة عُقدت المناقشة العامة خلال الجزء الافتتاحي للجمعية افتراضيا، وكان لذلك تأثير على عقد المناسبة. وغير البرنامج الفرعي أيضا طريقة تنفيذ الحلقتين الدراسيتين السنويتين المعنيتين بقانون المعاهدات والممارسات المتبعة فيه اللتين كانتا تعقدان في مقر الأمم المتحدة، فعقدتا افتراضيا بعد أن كان من المزمع عقدهما بالحضور الشخصي. وفي ظل هذه الظروف، انتهاز البرنامج الفرعي الفرصة ليقتراح تنظيم حلقة دراسية واحدة باللغة الفرنسية، إضافة إلى اللغة الإنكليزية. وأكدت الحلقتان الدراسيتان الافتراضيتان أنه لا يمكن بسهولة الاستعاضة عن برامج بناء القدرات بالحضور الشخصي بالوسائل الافتراضية، لأنها لا تسمح بنفس المستوى من التبادل بين المشاركين وموظفي قسم المعاهدات.

النتائج المقررة لعام 2022

147-8 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين لنتائج معروضة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، وتعكسان بالتالي الأداء البرنامجي في عام 2020 والخططة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تحقيق الشفافية في الإطار التعاهدي الدولي في القرن الحادي والعشرين⁽¹²⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

148-8 ساعد البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في استعراض الإطار التنظيمي لتسجيل المعاهدات ونشرها بموجب المادة 102 من الميثاق، على النحو المشار إليه في قرار الجمعية العامة 210/73. وأجرى البرنامج الفرعي، على وجه الخصوص، مشاورات واسعة النطاق مع الدول الأعضاء بشأن استعراض نظام إعمال المادة 102 وأعد تقريرا للأمين العام يقدم معلومات عن ممارسات تسجيل المعاهدات ونشرها والخيارات الممكنة لاستعراض نظام إعمال المادة 102، مع مراعاة المسائل المتعلقة التي حددتها الدول الأعضاء (A/75/136). وأثناء نظر اللجنة السادسة في بند جدول الأعمال في الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، قدم البرنامج الفرعي إحاطة للوفود بشأن تقرير الأمين العام وساعد أعضاء اللجنة طوال عملية التشاور.

149-8 وأسهم العمل المذكور أعلاه في توسيع نطاق المعرفة بقانون المعاهدات وممارسة الأمانة العامة فيما يتعلق بتسجيل المعاهدات ونشرها بموجب المادة 102 من الميثاق. وأسهم أيضا في تحديد الدول الأعضاء للمسائل المتعلقة وفي تحديد الخيارات الممكنة لاستعراض نظام إعمال المادة 102، وهو ما لم يشكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في اعتماد الدول الأعضاء إطارا تنظيميا جديدا من شأنه أن يحسن ويبين إيفاء الدول الأعضاء بالتزامها بتسجيل المعاهدات على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2020. وقررت الجمعية العامة في قرارها 144/75 المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 2020، أن ترجى النظر في المقترحات المقدمة بشأن النظام إلى الدورة السادسة والسبعين، آخذة في الاعتبار القيود المفروضة على إمكانية عقد الاجتماعات في مباني الأمم المتحدة كتدبير احترازي يهدف إلى احتواء انتشار كوفيد-19.

الخططة البرنامجية المقترحة لعام 2022

150-8 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، وذلك بما يتفق مع الولاية الموكلة إليه. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تقديم معلومات عن قانون المعاهدات وممارسات الأمانة العامة فيما يتعلق بتسجيل المعاهدات ونشرها، ومساعدة الدول الأعضاء في استعراضها لنظام إعمال المادة 102 من الميثاق أثناء

⁽¹²⁾ على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2020 (A/74/6/Add.1).

نظرها في بند جدول الأعمال "تعزيز الإطار التعاهدي الدولي وتدعيمه" خلال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 8-25).

الجدول 8-25

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ⁽¹⁾	2022 (الأداء المقرر)
عدم وجود إطار تنظيمي مستكمل من أجل تسجيل المعاهدات ونشرها بموجب المادة 102 من الميثاق، على النحو المشار إليه في قرار الجمعية العامة 210/73	إجراء مشاورات بين الدول الأعضاء بشأن مختلف الخيارات المتاحة لمواصلة استعراض نظام إعمال المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة	نظر اللجنة السادسة في تقرير للأمين العام يقدم معلومات عن ممارسات تسجيل المعاهدات ونشرها والخيارات الممكنة لاستعراض نظام إعمال المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة، مع مراعاة المسائل المعلقة التي حددتها الدول الأعضاء	نظر اللجنة السادسة في مقترحات الدول الأعضاء فيما يتعلق بنظام الجمعية العامة لإعمال المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة	تنفيذ إطار تنظيمي مستكمل لتسجيل المعاهدات ونشرها بموجب المادة 102

(أ) يأخذ التغيير المقترح من الميزانية البرنامجية لعام 2021 في الاعتبار قرار الجمعية العامة إرجاء النظر في المقترحات المقدمة بشأن النظام إلى الدورة السادسة والسبعين، مع مراعاة القيود المفروضة على إمكانية عقد الاجتماعات في مباني الأمم المتحدة كتنبيه احترازي يهدف إلى احتواء انتشار كوفيد-19 (القرار 144/75، الفقرة 12).

النتيجة 2: الحلول التكنولوجية الحديثة المتاحة للدول الأعضاء لتعزيز شفافية إطار المعاهدات الدولية⁽¹³⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

151-8 قَدِّم البرنامج الفرعي معلومات إلى الدول الأعضاء عن استحداث أداة تسجيل إلكترونية لتيسير تقديم معاهدات للتسجيل في تقرير الأمين العام عن استعراض نظام إعمال المادة 102 من الميثاق (A/75/136) وأثناء نظر اللجنة السادسة في ذلك التقرير في الدورة الخامسة والسبعين. وأحرز البرنامج الفرعي أيضاً تقدماً في وضع نموذج أولي للنظام الإلكتروني لتقديم المعاهدات.

152-8 وأسهم العمل المذكور أعلاه في نظر اللجنة السادسة في المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء بشأن نظام جديد محتمل لتقديم المعاهدات على الإنترنت، مما يشكل أداءاً مستوفياً للهدف المقرر المتمثل في نظر اللجنة في التحديثات المحتملة لنظام إعمال المادة 102 من الميثاق، فيما يتعلق، على وجه الخصوص، بالمقترحات التي تقدمها الدول الأعضاء لهذا النظام، على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021. وفي عام 2020، نظرت اللجنة السادسة في إمكانية إرساء نظام من هذا القبيل في الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة. وبناءً على ذلك، أشارت الجمعية العامة، في قرارها 144/75 المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 2020 بشأن تعزيز الإطار التعاهدي الدولي وتدعيمه إلى أن أغلب المعاهدات المحالة لغرض التسجيل تقدّم في شكل إلكتروني، وشجعت الأمين العام على القيام، بالتشاور مع الدول الأعضاء وبناءً على تعليقاتها وفي حدود الموارد

⁽¹³⁾ على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

المتوافرة، بإرساء نظام إلكتروني لتسجيل المعاهدات من أجل تيسير إحالتها لغرض التسجيل كي يكون خيارا إضافيا مكملا للطرق المتبعة حاليا لتقديم المعاهدات سواء في شكل إلكتروني أو مطبوع.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

153-8 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، وذلك بما يتفق مع الولاية الموكلة إليه. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي، بناء على تعليقات الدول الأعضاء وفي حدود الموارد المتوافرة، بإرساء نظام إلكتروني لتسجيل المعاهدات من أجل تيسير إحالتها بغرض التسجيل. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 8-26).

الجدول 8-26

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ^(أ)	2022 (الأداء المقرر)
تحديث الجمعية العامة لنظام إعمال المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة، حتى ينص على تقديم المعاهدات والإجراءات المتصلة بالمعاهدات إلكترونيا	إجراء مشاورات بين الدول الأعضاء بشأن المسائل المعلقة المتصلة بنظام إعمال المادة 102 من الميثاق، بما في ذلك دور التكنولوجيا في تسجيل المعاهدات	تشجيع الجمعية العامة الأمين العام على وضع نظام جديد لتقديم المعاهدات عبر الإنترنت	وضع نظام إلكتروني لتسجيل المعاهدات لتيسير تقديم المعاهدات لتسجيلها	مواصلة تطوير نظام إلكتروني لتسجيل المعاهدات، بالتشاور مع الدول الأعضاء واستنادا إلى ردود الفعل الواردة منها، لتيسير تقديم المعاهدات لتسجيلها

(أ) يأخذ التغيير المقترح من الميزانية البرنامجية لعام 2021 في الاعتبار قرار الجمعية العامة إرجاء النظر في المقترحات المقدمة بشأن النظام إلى الدورة السادسة والسبعين، مع مراعاة القيود المفروضة على إمكانية عقد الاجتماعات في مباني الأمم المتحدة كتنبيه احترازي يهدف إلى احتواء انتشار كوفيد-19 (القرار 144/75، الفقرة 12).

النتيجة 3: تعزيز إمكانية إطلاع الدول الأعضاء على المعلومات المتاحة على الموقع الشبكي لمجموعة معاهدات الأمم المتحدة

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

154-8 يتعهد البرنامج الفرعي، في سياق اضطراره بمهام الوديع الموكلة إلى الأمين العام بموجب المعاهدات المتعددة الأطراف عملا بالمادة 98 من الميثاق، بقاعدة بيانات إلكترونية للمعاهدات على الإنترنت توفر معلومات عن أحدث مشاركات الدول في أكثر من 600 معاهدة متعددة الأطراف مودعة لدى الأمين العام، بما في ذلك جميع التوقيعات على المعاهدات والتصديقات عليها وحالات قبولها والموافقة عليها والانضمام إليها. ويكفل نشر هذه المعلومات، المتاحة لكل معاهدة متعددة الأطراف على صفحة معلومات يمكن الاطلاع عليها من خلال الموقع الشبكي لمجموعة معاهدات الأمم المتحدة (<https://treaties.un.org>)، شفافية الإطار التعاهدي الدولي والمشاركة على نطاق أوسع في المعاهدات المتعددة الأطراف المبرمة تحت رعاية الأمم المتحدة.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

155-8 تمثل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أن قاعدة البيانات الإلكترونية للمعاهدات لا تسمح بتقديم تقرير موحد متاح بسهولة عن حالة مشاركة دولة معينة في جميع المعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام. وكثيرا ما تطلب الدول هذه التقارير، على سبيل المثال فيما يتعلق بالمناسبة السنوية لتوقيع وإيداع المعاهدات. ويستغرق إعداد هذه التقارير وقتا طويلا ويتطلب استعراض العديد من إشعارات الوديع. وفي إطار تطبيق هذا الدرس، سيواصل البرنامج الفرعي تعزيز قاعدة بياناته الإلكترونية المتعلقة بالمعاهدات سعيا إلى تحسين الخيارات بشأن عرض البيانات والإبلاغ عنها. وسيعالج هذا التحدي بالذات من خلال وضع لوحة لمتابعة البيانات تتيح تقديم تقارير موحدة، في شكل رسوم بيانية، عن حالة مشاركة فرادى الدول في جميع المعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

156-8 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من زيادة شفافية الإطار التعاهدي الدولي وتوسيع مشاركة الدول في المعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام (انظر الجدول 8-27).

الجدول 8-27

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ¹	2022 (الأداء المقرر)
-	-	-	إمكانية الاطلاع على	زيادة شفافية الإطار
			المعلومات المتعلقة	التعاهدي الدولي وتوسيع
			بالمشاركة في كل معاهدة	مشاركة الدول في المعاهدات
			متعددة الأطراف مودعة	المتعددة الأطراف المودعة
			لدى الأمين العام متاحة	لدى الأمين العام عن طريق
			للدول الأعضاء من خلال	إتاحة الاطلاع على لوحة
			الموقع الشبكي لمجموعة	متابعة البيانات المتعلقة
			معاهدات الأمم المتحدة	بالمشاركة في المعاهدات
				المتعددة الأطراف

الولايات التشريعية

157-8 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

المادة 102

المادة 98

قرارات الجمعية العامة

تسجيل ونشر المعاهدات والاتفاقات الدولية: أنظمة أعمال المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة

97 (د-1)

تسجيل المعاهدات والاتفاقات الدولية

23 (د-1)

نقل بعض مهام وأنشطة وأصول عصابة الأمم

24 (د-1)

364 (د-4)؛ 482 (د-5)	تسجيل المعاهدات والاتفاقات الدولية ونشرها	70/62؛ 118/70	سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي
141/33	تسجيل ونشر المعاهدات والاتفاقات الدولية عملاً بالمادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة	272/62	استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب
158/51	قاعدة البيانات الإلكترونية للمعاهدات	128/63	سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي
153/52؛ 28/54	عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي	179/64	تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ولا سيما قدراته في مجال التعاون التقني
2/55	إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية	210/73؛ 144/75	تعزيز الإطار التعاهدي الدولي وتدعيمه
77/56؛ 73/58؛ 19/60؛ 62/62؛ 110/68	برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه		

المنجزات المستهدفة

158-8 يعرض الجدول 8-28 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتَوَقَّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 8-28

البرنامج الفرعي 6: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي المقرر	لعام 2020	لعام 2021	لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	1	1	1	1
1 - تقرير الجمعية العامة في إطار البند "تعزيز الإطار التعاهدي الدولي وتدعيمه"	1	1	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	9	5	5	5
2 - جلسات اللجنة السادسة للجمعية العامة (المشاورات غير الرسمية والجلسات العامة)	9	5	5	5
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	2	2	2	2
3 - حلقة دراسية عن قانون المعاهدات وممارساتها في مقر الأمم المتحدة	2	2	2	2
المنشورات (عدد المنشورات)	37	40	38	38
4 - مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، المجلدات	37	40	38	38
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				

التشاور والمشورة والدعوة: إسداء المشورة إلى الهيئات الحكومية الدولية بشأن الأحكام الختامية وقانون المعاهدات أثناء مفاوضات المعاهدات التي ستودع لدى الأمين العام؛ والتشاور والمشورة القانونية بشأن قانون المعاهدات وممارسات الإيداع وتسجيل المعاهدات لدى الدول والمنظمات الدولية والأمانات والهيئات المنشأة بموجب معاهدات.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: إخطارات الإيداع بشأن الإجراءات التعاھدية (التوقيع والقبول والموافقة والتصديق والانضمام والخلافة والتحفيز والاعتراض والإعلان وما إلى ذلك) والإجراءات الشكلية (التعديل والتصويب وبدء النفاذ وما إلى ذلك) فيما يتعلق بالمعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام؛ والنصوص الأصلية للمعاهدات والنسخ المعتمدة من المعاهدات المودعة لدى الأمين العام؛ وشهادات التسجيل وغيرها من وثائق التسجيل المتعلقة بالمعاهدات والإجراءات التعاھدية التي سجلتها وصنفتها ودونتها الدول الأعضاء والكيانات الأخرى؛ وتحديث قاعدة بيانات مجموعة معاهدات الأمم المتحدة وتعهدها.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: المناسبة السنوية للمعاهدات خلال الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة ومناسبات تعاھدية خاصة مكرسة لمعاهدة معينة مودعة لدى الأمين العام.

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: محتوى محدث للموقع الشبكي لقسم المعاهدات.

هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية

الخدمات القانونية: تقديم المشورة والدعم القانونيين إلى مكاتب الأمم المتحدة وإداراتها ولجانها الإقليمية بشأن قانون المعاهدات وممارسات الإيداع وتسجيل المعاهدات.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022 لمحة عامة

159-8 ترد في الجداول 8-29 إلى 8-31 الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022، بما في ذلك تفاصيل التغيرات في الموارد، حسب الاقتضاء.

الجدول 8-29

الباب عموماً: تطور الموارد المالية حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	التغيرات						نققات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية إعادة تقدير التكاليف	تقديرات عام 2022 (قبل)
الموارد المتصلة بالوظائف	21 772,2	22 584,9	41,3	—	—	41,3	—	—	—	—	41,3	0,2	22 626,2
تكاليف الموظفين الأخرى	404,1	433,7	—	—	—	—	—	—	—	(33,9)	(33,9)	(7,8)	399,8
التعويضات الممنوحة لغير الموظفين	—	0,1	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	0,1
الضيافة	—	0,7	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	0,7
الخبراء الاستشاريون	98,2	223,5	(22,4)	22,0	—	—	—	—	—	—	(0,4)	(0,2)	223,1
الخبراء	4,1	173,0	—	581,5	—	—	—	—	—	(1,8)	579,7	335,1	752,7
سفر الممثلين	4,9	1 490,9	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	1 490,9
سفر الموظفين	79,7	362,6	—	74,8	—	—	—	—	—	83,6	158,4	24,4	521,0
الخدمات التعاقدية	666,3	914,9	(24,2)	—	—	—	—	—	—	(5,4)	(29,6)	(3,2)	885,3
مصرفات التشغيل العامة	298,6	319,7	(1,3)	—	—	—	—	—	—	(5,5)	(6,8)	(2,1)	312,9
اللوازم والمواد	18,4	41,3	—	—	—	—	—	—	—	(6,0)	(6,0)	(14,5)	35,3
الأثاث والمعدات	43,9	74,8	(12,2)	—	—	—	—	—	—	(1,0)	(13,2)	(17,6)	61,6
تحسين أماكن العمل	—	20,9	(20,9)	—	—	—	—	—	—	—	(20,9)	(100,0)	—
المنح والمساهمات	53,2	251,5	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	251,5
الفئات الأخرى	(0,1)	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
المجموع	23 443,3	26 892,5	(39,7)	678,3	30,0	668,6	2,5	27 561,1					

ملاحظة: استُخدمت المختصرات التالية في الجداول والأشكال: أ ع م: الأمين العام المساعد؛ خ ع (ر أ): فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ خ ع (ر ر): فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)؛ أ ع م: أمين عام مساعد.

الجدول 8-30

الباب عموماً: الوظائف المقترحة والتغيرات في الوظائف لعام 2022

(عدد الوظائف)

العدد	التفاصيل
144	المعتمد لعام 2021 1 أ ع، 1 أ ع م، 4 مد-2، 7 مد-1، 19 ف-5، 22 ف-4، 25 ف-3، 14 ف-1/2، 11 خ ع (ر ر)، 40 خ ع (ر أ)
-	التغيرات في الوظائف
144	المقترح لعام 2022 1 أ ع، 1 أ ع م، 4 مد-2، 7 مد-1، 19 ف-5، 22 ف-4، 25 ف-3، 14 ف-1/2، 11 خ ع (ر ر)، 40 خ ع (ر أ)

الجدول 8-31

الباب عموماً: الوظائف المقترحة حسب الفئة والرتبة^(أ)

(عدد الوظائف)

الفئة والرتبة	المعتمد لعام 2021	التغيرات	المقترح لعام 2022
	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	التغيرات الأخرى
الفئة الفنية والفئات العليا	المجموع		
و أ ع	1	-	-
أ ع م	1	-	-
مد-2	4	-	-
مد-1	7	-	-
ف-5	19	-	-
ف-4	22	-	-
ف-3	25	-	-
ف-1/2	14	-	-
المجموع الفرعي	93	-	-
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها			
خ ع (ر أ)	11	-	-
خ ع (ر ر)	40	-	-
المجموع الفرعي	51	-	-
المجموع	144	-	-

(أ) تشمل ثلاث وظائف مؤقتة (1 ف-3، و 1 ف-1/2، و 1 خ ع (ر أ)) منشأة عملاً بقرار الجمعية العامة 239/75.

8-160 وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجداول 8-32 إلى 8-34 وفي الشكل الرابع من الباب 8.

8-161 وعلى النحو المبين في الجدولين 8-32 (1) و 8-33 (1)، تبلغ الموارد الإجمالية المقترحة لعام 2022 ما قدره 27 561 100 دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يعكس زيادة صافية قدرها 668 600 دولار (أو 2,5 في المائة) مقارنة بالاعتماد

المخصص لعام 2021. وتأتي التغيرات في الموارد نتيجة ثلاثة عوامل هي: (أ) التعديلات الفنية؛ (ب) الولايات الجديدة والموسعة؛ (ج) التغيرات الأخرى. ويغطي مستوى الموارد المقترحة تكاليف تنفيذ الولايات تنفيذاً تاماً يتسم بالكفاءة والفعالية.

الجدول 8-32

الباب عموماً: تطور الموارد المالية حسب مصدر التمويل والعنصر والبرنامج الفرعي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(1) الميزانية العادية

نققات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	النسبة المئوية	تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	التغيرات	
							المجموع	النسبة المئوية
ألف - أجهزة تقرير السياسات	130,3	1 696,4	-	99,3	5,9	1 795,7	99,3	
باء - التوجيه التنفيذي والإدارة	1 047,9	1 147,3	-	0,4	0,0	1 147,7	0,4	
جيم - برنامج العمل								
1 - تقديم الخدمات القانونية إلى منظومة الأمم المتحدة ككل	2 183,3	1 944,2	-	(7,0)	(0,4)	1 937,2	(7,0)	
2 - الخدمات القانونية العامة المقدمة إلى أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها	3 413,0	3 722,8	(15,0)	(9,6)	(0,7)	3 698,2	(24,6)	
3 - التطوير التدريجي للقانون الدولي وتكوينه	3 285,2	4 409,5	-	-	-	4 409,5	-	
4 - قانون البحار وشؤون المحيطات	5 392,1	6 208,4	(24,7)	678,3	10,3	6 848,7	(13,3)	
5 - تنسيق القانون التجاري الدولي وتحديثه وتوحيده تدريجياً	3 281,5	3 438,1	-	(34,5)	(1,0)	3 403,6	(34,5)	
6 - إيداع المعاهدات وتسجيلها ونشرها	3 851,6	3 417,2	-	-	-	3 417,2	-	
المجموع الفرعي، جيم	21 406,7	23 140,2	(39,7)	678,3	2,5	23 714,4	(64,4)	
دال - الدعم البرنامجي	858,6	908,6	-	(5,3)	(0,6)	903,3	(5,3)	
المجموع الفرعي، 1	23 443,3	26 892,5	(39,7)	678,3	2,5	27,561,1	30,0	

(2) الموارد الخارجة عن الميزانية

العنصر/البرنامج الفرعي	نققات عام 2020	تقديرات عام 2021	مجموع التغير	النسبة المئوية	تقديرات عام 2022
ألف - أجهزة تقرير السياسات	-	-	-	-	-
باء - التوجيه التنفيذي والإدارة	72,0	121,9	-	-	121,9
جيم - برنامج العمل					
1 - تقديم الخدمات القانونية إلى منظومة الأمم المتحدة ككل	1 298,6	1 366,7	163,2	11,9	1 529,9
2 - الخدمات القانونية العامة المقدمة إلى أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها	2 258,3	2 790,5	425,6	15,3	3 216,1
3 - التطوير التدريجي للقانون الدولي وتكوينه	-	-	-	-	-
4 - قانون البحار وشؤون المحيطات	-	-	-	-	-

الجزء الثالث العدل والقانون الدوليان

العنصر/البرنامج الفرعي	نفقات عام 2020	تقديرات عام 2021	مجموع التغير	النسبة المئوية	تقديرات عام 2022
5 - تنسيق القانون التجاري الدولي وتحديثه وتوحيده تدريجيا	-	-	-	-	-
6 - إيداع المعاهدات وتسجيلها ونشرها	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي، جيم	3 556,9	4 157,2	588,8	14,2	4 746,0
دال - الدعم البرنامجي	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي، 2	3 628,9	4 279,1	588,8	13,8	4 867,9

(3) الموارد الخارجة عن الميزانية

العنصر/البرنامج الفرعي	تقديرات عام 2021	التغير	تقديرات عام 2022
ألف - أجهزة تقرير السياسات	-	-	-
باء - التوجيه التنفيذي والإدارة	330,6	(30,2)	246,4
جيم - برنامج العمل			
1 - تقديم الخدمات القانونية إلى منظومة الأمم المتحدة ككل	998,6	(14,3)	1 018,7
2 - الخدمات القانونية العامة المقدمة إلى أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها	2 060,2	-	2 502,1
3 - التطوير التدريجي للقانون الدولي وتكوينه	72,9	(64,0)	102,8
4 - قانون البحار وشؤون المحيطات	863,9	7,1	3 735,4
5 - تنسيق القانون التجاري الدولي وتحديثه وتوحيده تدريجيا	683,4	3,0	1 465,0
6 - إيداع المعاهدات وتسجيلها ونشرها	-	-	-
المجموع الفرعي، جيم	4 679,0	(61,1)	8 824,0
دال - الدعم البرنامجي	167,7	-	304,2
المجموع الفرعي، 3	5 177,3	(168,0)	9 374,6
المجموع	32 249,5	1 089,4	41 803,6

الجدول 8-33

الباب عموماً: الوظائف المقترحة لعام 2022 حسب مصدر التمويل والعنصر والبرنامج الفرعي

(عدد الوظائف)

(1) الميزانية العادية

العنصر/البرنامج الفرعي	المعتمد لعام 2021	التغيرات				المقترح لعام 2022
		التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	
ألف - أجهزة تقرير السياسات	-	-	-	-	-	-
باء - التوجيه التنفيذي والإدارة	7	-	-	-	-	7
جيم - برنامج العمل						
1 - تقديم الخدمات القانونية إلى منظومة الأمم المتحدة ككل	11	-	-	-	-	11
2 - الخدمات القانونية العامة المقدمة إلى أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها	21	-	-	-	-	21
3 - التطوير التدريجي للقانون الدولي وتكوينه	21	-	-	-	-	21
4 - قانون البحار وشؤون المحيطات	35	-	-	-	-	35
5 - تنسيق القانون التجاري الدولي وتحديثه وتوجيهه تدريجياً	19	-	-	-	-	19
6 - إيداع المعاهدات وتسجيلها ونشرها	25	-	-	-	-	25
المجموع الفرعي، جيم	132	-	-	-	-	132
دال - الدعم البرنامجي	5	-	-	-	-	5
المجموع الفرعي، 1	144	-	-	-	-	144

(2) الموارد المقررة الأخرى

العنصر/البرنامج الفرعي	تقديرات عام 2021	التغير		تقديرات عام 2022
ألف - أجهزة تقرير السياسات	-	-	-	-
باء - التوجيه التنفيذي والإدارة	-	-	-	-
جيم - برنامج العمل				
1 - تقديم الخدمات القانونية إلى منظومة الأمم المتحدة ككل	6	-	-	6
2 - الخدمات القانونية العامة المقدمة إلى أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها	13	-	-	13
3 - التطوير التدريجي للقانون الدولي وتكوينه	-	-	-	-
4 - قانون البحار وشؤون المحيطات	-	-	-	-
5 - تنسيق القانون التجاري الدولي وتحديثه وتوجيهه تدريجياً	-	-	-	-

الجزء الثالث العدل والقانون الدوليان

العنصر/البرنامج الفرعي	تقديرات عام 2021	التغير	تقديرات عام 2022
6 - إيداع المعاهدات وتسجيلها ونشرها	-	-	-
المجموع الفرعي، جيم	19	-	19
دال - الدعم البرنامجي	-	-	-
المجموع الفرعي، 2	19	-	19

(3) الموارد الخارجة عن الميزانية

العنصر/البرنامج الفرعي	تقديرات عام 2021	التغير	تقديرات عام 2022
ألف - أجهزة تقرير السياسات	-	-	-
باء - التوجيه التنفيذي والإدارة	1	-	1
جيم - برنامج العمل			
1 - تقديم الخدمات القانونية إلى منظومة الأمم المتحدة ككل	4	-	4
2 - الخدمات القانونية العامة المقدمة إلى أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها	11	-	11
3 - التطوير التدريجي للقانون الدولي وتكوينه	-	-	-
4 - قانون البحار وشؤون المحيطات	4	-	4
5 - تنسيق القانون التجاري الدولي وتحديثه وتوحيده تدريجياً	7	(1)	6
6 - إيداع المعاهدات وتسجيلها ونشرها	-	-	-
المجموع الفرعي، جيم	27	(1)	26
دال - الدعم البرنامجي	2	-	2
المجموع الفرعي، 3	29	(1)	28
المجموع	192	(1)	191

الجدول 8-34

الباب عموماً: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

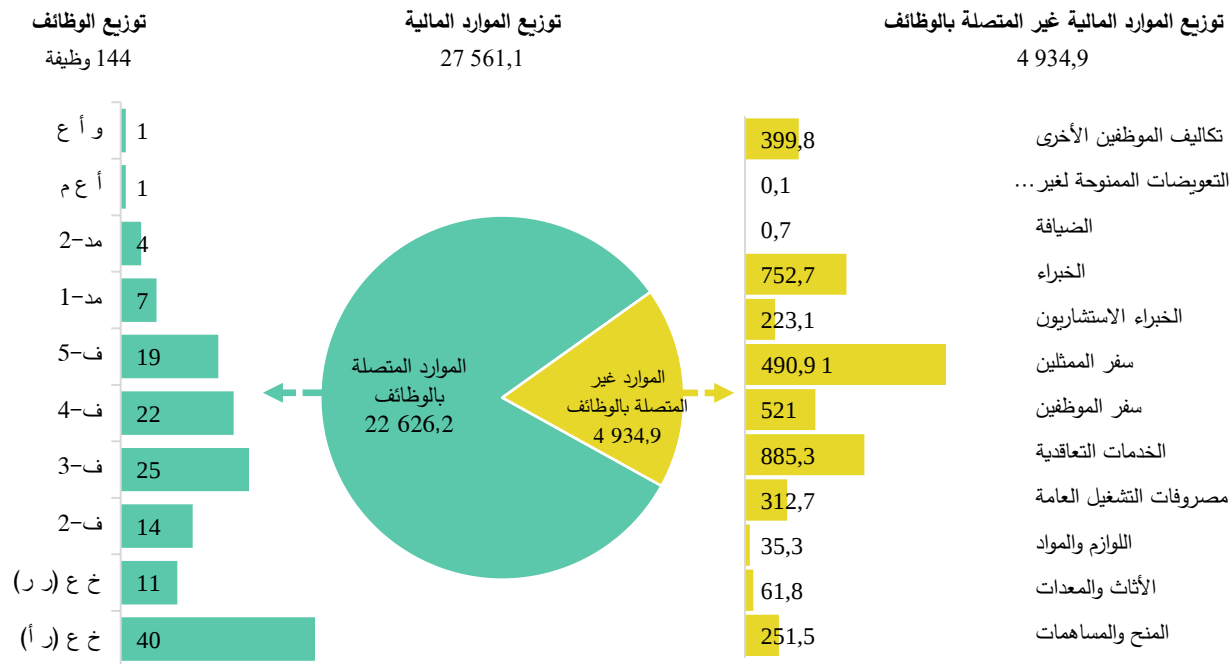
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات							
نفقات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات الفنية	الموسعة	الأخرى	التغيرات المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية							
21 772,2	22 584,9	41,3	-	-	41,3	0,2	22 626,2
الموارد المتصلة بالوظائف							
1 671,1	4 307,6	(81,0)	678,3	30,0	627,3	14,6	4 934,9
الموارد غير المتصلة بالوظائف							
23 443,3	26 892,5	(39,7)	678,3	30,0	668,6	2,5	27 561,1
المجموع							

التغيرات						
نفقات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات الفنية	الموسعة	الأخرى	التغيرات المجموع	النسبة المئوية
تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)						
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة						
الفئات الفنية والفئات العليا	93	-	-	-	-	93
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	51	-	-	-	-	51
المجموع	144	-	-	-	-	144

الشكل الرابع من الباب 8
توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



شرح الفروق حسب العامل والعنصر والبرنامج الفرعي

التغيرات الإجمالية في الموارد

التعديلات الفنية

162-8 كما هو مبين في الجدول 8-32 (1)، تعكس التغيرات في الموارد نقصانا صافيا قدره 39 700 دولار على النحو التالي:

(أ) البرنامج الفرعي 2، الخدمات القانونية العامة المقدمة إلى أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها - ويتصل النقصان البالغ

قدره 15 000 دولار بإلغاء الاحتياجات المتعلقة بوظيفة واحدة لمساعد قانوني (من فئة الخدمات العامة (الرتب

الأخرى)) كانت صالحة لمدة شهرين في عام 2021. فقد ألغيت الوظيفة اعتباراً من 1 آذار/مارس 2021 عملاً بقرار الجمعية العامة 252/75؛

(ب) البرنامج الفرعي 4، قانون البحار وشؤون المحيطات - يعكس النقصان الصافي البالغ 24 700 دولار ما يلي:

1' نقصان قدره 22 400 دولار في إطار الخبراء الاستشاريين، مما يعكس إلغاء الاعتمادات غير المتكررة اللازمة لدعم الأعمال المتصلة بالبند الفرعي المعنون في إطار البند الفرعي المعنون "استدامة مصائد الأسماك، بطرق منها اتفاق عام 1995 لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، والصكوك ذات الصلة"، من البند المعنون "المحيطات وقانون البحار"، عملاً بقرار الجمعية العامة 18/74؛

2' نقصان قدره 58 600 دولار في إطار الخدمات التعاقدية (24 200 دولار)، ومصروفات التشغيل العامة (1 300 دولار)، والأثاث والمعدات (12 200 دولار)، وتحسين أماكن العمل (20 900 دولار)، متصل بإزالة اعتمادات الميزانية غير المتكررة لدعم السنة الأولى من الدورة الثالثة للعملية المنتظمة للفترة 2021-2025، عملاً بالقرار 239/75 بشأن المحيطات وقانون البحار؛

3' زيادة قدرها 56 300 دولار في إطار الموارد المتعلقة بالوظائف، تتعلق بالأثر المتأخر لوظيفة أنشأت حديثاً لموظف معاون لإدارة البرامج (ف-2) في عام 2021، والتي تخضع لمعدل شواغر قدره 50 في المائة وفقاً للممارسة المتبعة للوظائف الجديدة. وقد أقرت هذه الوظيفة لدعم الدورة الثالثة من العملية المنتظمة، عملاً بقرار الجمعية العامة 239/75.

الولايات الجديدة والموسعة

163-8 على النحو المبين في الجدول 8-32 (1)، تعكس التغيرات في الموارد زيادة صافية قدرها 678 300 دولار في إطار البرنامج الفرعي 4، قانون البحار وشؤون المحيطات، لسفر الخبراء الإقليميين (581 500 دولار) وسفر الموظفين في مهام رسمية (74 800 دولار) لحضور ودعم السنة الثانية من الدورة الثالثة للعملية المنتظمة، عملاً بقرار الجمعية العامة 239/75. وإضافة إلى ذلك، اقترح تخصيص مبلغ غير متكرر قدره 22 000 دولار للخدمات الاستشارية من أجل تقديم الدعم في مجال تحليل المسائل التقنية والعلمية ذات الصلة لمساعدة المؤتمر الاستعراضي المعني باتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال في الاضطلاع بولايته عملاً بقرار الجمعية العامة 89/75 بشأن مصائد الأسماك المستدامة، بما في ذلك من خلال اتفاق الأرصدة السمكية والصكوك ذات الصلة.

التغيرات الأخرى

164-8 كما هو مبين في الجدول 8-32 (1)، تعكس التغيرات في الموارد نقصاناً صافياً قدره 30 000 دولار على النحو التالي:

(أ) أجهزة تقرير السياسات - تتعلق الزيادة البالغة 99 300 دولار بتلبية احتياجات في إطار سفر الموظفين لدعم الدورة الخامسة والخمسين لأونسيتال، المقرر عقدها في عام 2022 في نيويورك (29 500 دولار)، وعمل لجنة القانون الدولي خلال دورتها لعام 2022 المقرر عقدها في جنيف (69 800 دولار). وتأخذ الزيادة المقترحة في الحسبان انخفاض موارد السفر التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها 252/75؛

- (ب) **التوجيه التنفيذي والإدارة** - تتصل الزيادة البالغة 400 دولار باحتياجات السفر لدعم اجتماعات شبكة المستشارين القانونيين للأمم المتحدة وحضور اجتماعات لجنة القانون الدولي. وتأخذ الزيادة في الحسبان انخفاض موارد السفر التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها 252/75؛
- (ج) **البرنامج الفرعي 1، تقديم الخدمات القانونية إلى منظومة الأمم المتحدة ككل** - يتصل النقصان البالغ 7 000 دولار في إطار سفر الموظفين (2 200 دولار) والخدمات التعاقدية (4 800 دولار) بجهود إعادة البناء على نحو أفضل الرامية إلى دعم أساليب العمل والممارسات الجديدة التي اضطلع بها خلال جائحة كوفيد-19، وأساسا زيادة استخدام التداول بالفيديو والمنصات الافتراضية لحضور الاجتماعات، بدلا من الحضور شخصيا في هذه المناسبات، وإسداء المشورة بشأن مختلف المسائل القانونية عبر الإنترنت؛
- (د) **البرنامج الفرعي 2، الخدمات القانونية العامة المقدمة إلى أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها** - يتصل النقصان البالغ 9 600 دولار في إطار سفر الموظفين بجهود إعادة البناء على نحو أفضل الرامية إلى دعم أساليب العمل والممارسات الجديدة التي اضطلع بها خلال جائحة كوفيد-19. وتشمل هذه الجهود زيادة استخدام التداول بالفيديو والمنصات الافتراضية لحضور الاجتماعات، بدلا من الحضور شخصيا في هذه المناسبات، وتقديم المشورة بشأن مختلف المسائل القانونية عبر الإنترنت؛
- (هـ) **البرنامج الفرعي 4، قانون البحار وشؤون المحيطات** - يتصل النقصان البالغ 13 300 دولار في إطار سفر الموظفين بجهود إعادة البناء على نحو أفضل الرامية إلى دعم أساليب العمل والممارسات الجديدة التي اضطلع بها خلال جائحة كوفيد-19. وتشمل هذه الجهود زيادة استخدام التداول بالفيديو والمنصات الافتراضية لحضور الاجتماعات، بدلا من الحضور شخصيا في هذه المناسبات، بما في ذلك الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية التابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، وشبكة الأمم المتحدة للمحيطات، ومؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛
- (و) **البرنامج الفرعي 5، تنسيق القانون التجاري الدولي وتحديثه وتوحيده تدريجيا** - يعكس النقصان الصافي البالغ 34 500 دولار ما يلي:
- 1' نقصان قدره 35 700 دولار في إطار تكاليف الموظفين الأخرى (33 900 دولار) والخبراء (1 800 دولار) بسبب تأجيل اجتماع الأونسيترال إلى عام 2023، مما يقلل من الاحتياجات لعام 2022. وسيغطي هذا النقصان جزئيا الاحتياجات الإضافية المقترحة في إطار أجهزة تقرير السياسات (انظر الفقرة 8-163 (أ))؛
- 2' نقصان قدره 3 200 دولار في إطار نفقات التشغيل العامة (2 900 دولار) واللوازم والمواد (300 دولار) يتصل بجهود إعادة البناء على نحو أفضل الرامية إلى دعم أساليب العمل والممارسات الجديدة التي اضطلع بها خلال جائحة كوفيد-19، بما في ذلك زيادة الاتصال عبر الإنترنت وعقد اجتماعات مجموع الخبراء عن طريق التداول بالفيديو، مما أدى إلى انخفاض الاحتياجات من الطباعة واللوازم لدعم الاجتماعات المعقودة بالحضور الشخصي؛
- 3' زيادة قدرها 4 400 دولار في إطار الخدمات التعاقدية المتصلة بخدمات فرادى المتعاقدين اللازمة لخدمة الدورة الخامسة والخمسين للأونسيترال في نيويورك؛
- (ز) **الدعم البرنامجي** - يتصل النقصان البالغ 5 300 دولار في إطار مصروفات التشغيل العامة (2 800 دولار)، واللوازم والمواد (1 200 دولار)، والأثاث والمعدات (800 دولار)، والخدمات التعاقدية (500 دولار)، بجهود إعادة

البناء على نحو أفضل الرامية إلى دعم أساليب العمل والممارسات الجديدة التي اضطلع بها خلال جائحة كوفيد-19. وتشمل هذه الجهود زيادة استخدام التداول بالفيديو والمنصات الافتراضية لحضور الاجتماعات، وزيادة استخدام الاتصال عبر الإنترنت، بدلا من خدمات الطباعة والبريد الحقيقية.

الموارد المقررة الأخرى

165-8 على النحو المبين في الجدولين 8-32 و 8-33 (2)، ستستخدم الموارد المقررة الأخرى المتوقعة لعام 2022 والبالغة 4 867 900 دولار، بما يشمل 19 وظيفة، لدعم أنشطة مكتب الشؤون القانونية فيما يتعلق بأنشطة بعثات حفظ السلام (4 669 000 دولار) والآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية (198 900 دولار). ويعكس ذلك زيادة قدرها 588 800 دولار مقارنة بالتقديرات لعام 2021، ويرجع ذلك أساسا إلى تحديث التكاليف القياسية للمرتبات وانخفاض معدلات الشواغر، على النحو المبين في تقرير الأمين العام عن ميزانية حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022 (A/75/785). وتمثل الموارد المقررة الأخرى نسبة 11,6 في المائة من مجموع الموارد المخصصة لمكتب الشؤون القانونية.

الموارد الخارجة عن الميزانية

166-8 على النحو المبين في الجدولين 8-32 و 8-33 (3)، يتوقع مكتب الشؤون القانونية مواصلة تلقي مساهمات نقدية وعينية على السواء تكمل موارد الميزانية العادية وتكتسي دائما أهمية حيوية بالنسبة لتنفيذ ولاياته. وفي عام 2022، تُقدّر الموارد الخارجة عن الميزانية بمبلغ 9 374 600 دولار وستغطي تكاليف 28 وظيفة، على النحو المبين في الجدول 8-33 (3). وستستخدم هذه الموارد في المقام الأول من أجل دعم المكتب في تقديم المشورة والمساعدة القانونيتين لتيسير تنفيذ الولايات الفنية، وحماية المصالح القانونية، والتقليل إلى أدنى حد من الالتزامات القانونية للأمم المتحدة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، ما يتعلق بما يلي: (أ) الدعم والمساعدة القانونيان استجابة للطلبات المقدمة من أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية والفرعية؛ (ب) تلبية الطلب الكبير على التدريب على القانون الدولي ونشره في إطار برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه؛ (ج) تعزيز وتدعيم قانون البحار من أجل الاستخدام السلمي للمحيطات وتحقيق التنمية المستدامة؛ (د) تقديم المساعدة فيما يتعلق بالتدريج للقانون التجاري الدولي وتنسيقه وفهمه والإلمام به وتفسيره وتطبيقه، وتنسيق عمل المنظمات الدولية العاملة في هذا الميدان. وتمثل الموارد الخارجة عن الميزانية نسبة 22,4 في المائة من مجموع الموارد المخصصة لمكتب الشؤون القانونية.

167-8 وستغطي المساهمات العينية المتوقعة التي تقدر قيمتها بمبلغ 288 700 دولارا ما يلي: (أ) ترتيبات الحق في الاستخدام الممنوحة بموجب مذكرة تفاهم بين الأمم المتحدة ووزارة العدل بجمهورية كوريا ومدينة إنشيون فيما يتعلق بتشغيل المركز الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، والمساهمة فيه ماليا (31 900 دولار)؛ (ب) خدمات أخرى، مثل مشورة خبيرين قانونيين، للمركز الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ (116 800 دولار)؛ (ج) المساعدة التقنية والدعم الإداري والخدمات الأخرى كمساهمة في مناسبة احتفال الأمم المتحدة باليوم العالمي للمحيطات (140 000 دولار).

168-8 وتخضع الموارد الخارجة عن الميزانية تحت هذا الباب لإشراف مكتب الشؤون القانونية المفوض له السلطة من الأمين العام.

أجهزة تقرير السياسات

169-8 ستغطي الموارد المقترحة في إطار هذا العنصر الاحتياجات المتصلة بالأجهزة الحكومية الدولية وهيئات الخبراء الدائمة. ويتضمن الجدول 8-35 معلومات عن الهيئات الحكومية الدولية الدائمة وما يتصل بها من الاحتياجات من الموارد في إطار الميزانية العادية.

الجدول 8-35

أجهزة تقرير السياسات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

جهاز تقرير السياسة	الوصف	معلومات إضافية	اعتمادات عام	تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
لجنة القانون الدولي	عملاً بالفقرة 1 (أ) من المادة 13 من ميثاق الأمم المتحدة، أنشأت الجمعية العامة لجنة القانون الدولي ووافقت على نظامها الأساسي بموجب قرارها 174 (د-2) (انظر القرار 174 (د-2)، المرفق بصيغته المعدلة بموجب القرارات 485 (د-5) و 984 (د-10) و 985 (د-10) و 36/39). ويتمثل هدف اللجنة في تعزيز التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه. وهي تتألف من 34 عضواً من المشهود لهم بالكفاءة في القانون الدولي. وتعدّ اللجنة دورة سنوية تتراوح مدتها بين 10 أسابيع و 12 أسبوعاً في جنيف، وتقدم تقاريرها إلى الجمعية العامة، التي تزود اللجنة بالتوجيهات بشأن برنامج عملها من خلال قرارات سنوية بشأن تقارير اللجنة. وابتداءً من عام 2000، تعقد اللجنة وفق التكاليف الصادر عن الجمعية العامة دورات سنوية مجزأة لفترة كلية تصل إلى 12 أسبوعاً. ويعتمد طول مدة الدورة على التوصية التي تقدمها اللجنة في الدورة السابقة وتوافق عليها الجمعية العامة. وتقوم شعبة التدوين التابعة لمكتب الشؤون القانونية بتقديم الخدمات الفنية للجنة.	الولاية: المادة 13 (أ) من ميثاق الأمم المتحدة العضوية: 34 خبيراً عدد الدورات في عام 2022: دورة واحدة	1 593,5	1 663,3
لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي	عملاً بقرار الجمعية العامة 2205 (د-21)، كُلفت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، المكونة من 60 دولة عضواً، بأن تواصل التنسيق والتحديث التدريجيين للقانون التجاري الدولي، وهي المهمة المقابلة للبرنامج الفرعي 5. وتقوم اللجنة بمهامها، بمساعدة شعبة القانون التجاري الدولي بوصفها أمانة لها، في اجتماع سنوي واحد يمكن أن تصل مدته إلى أربعة أسابيع وفي ستة اجتماعات لأفرقة عاملة معنية بمواضيع في مجالات متخصصة لمدة أقصاها 12 أسبوعاً في السنة.	الولاية: قرار الجمعية العامة 2205 (د-21) العضوية: 60 دولة عضواً عدد الدورات في عام 2022: دورة واحدة	102,9	132,4
المجموع			1 696,4	1 795,7

170-8 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 1 795 700 دولار، وتعكس زيادة قدرها 99 300 دولار مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام 2021. ويرد في الفقرة 8-163 (أ) أعلاه توضيح للزيادة المقترحة البالغة 99 300 دولار. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجدول 8-36 وفي الشكل الخامس من الباب 8.

الجدول 8-36

أجهزة تقرير السياسات: تطور الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

نققات عام اعتمادات	2020	2021	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغييرات الأخرى	النسبة المئوية	تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد غير المتصلة بالوظائف	130,3	1 696,4	-	-	99,3	99,3	1 795,7
المجموع	130,3	1 696,4	-	-	99,3	99,3	1 795,7

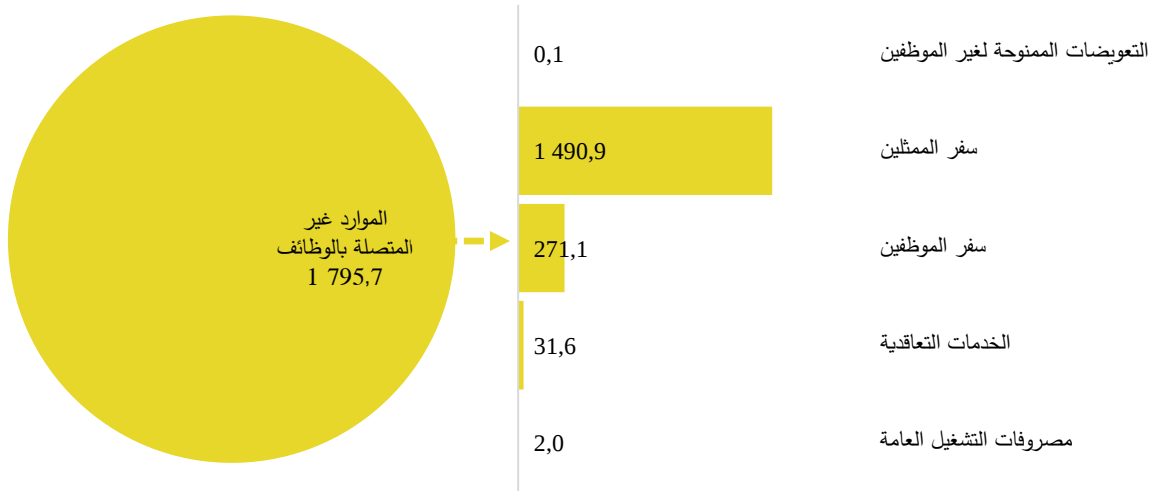
الشكل الخامس من الباب 8

أجهزة تقرير السياسات: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

توزيع الموارد المالية غير المتصلة بالوظائف

1 795,7



التوجيه التنفيذي والإدارة

171-8 يضطلع وكيل الأمين العام للشؤون القانونية، المستشار القانوني، بالمسؤولية عن توجيه السياسات في مكتب الشؤون القانونية والإشراف على المكتب وإدارته وتسيير أعماله عموماً. وهو يمثل الأمين العام في الاجتماعات والمؤتمرات ذات الطابع القانوني وفي الإجراءات القضائية والتحكيمية، ويصدق على الصكوك القانونية التي تصدر باسم الأمم المتحدة، ويدعو إلى عقد اجتماعات المستشارين القانونيين لمنظومة الأمم المتحدة ويمثل المنظمة في هذه الاجتماعات.

172-8 ويقدم مكتب وكيل الأمين العام للشؤون القانونية الدعم إلى المستشار القانوني في اضطلاع مسؤولياته في الوقت المناسب، وفي إدارة مكتب الشؤون القانونية، التي تشمل رصد موارد المكتب من أجل تلبية الاحتياجات التنظيمية المتغيرة وتحمل عبء العمل، وتحسين نظم إدارة المكتب. ويقدم مكتب وكيل الأمين العام الدعم للمستشار القانوني في صياغة التوصيات التي تقدم إلى الأمين العام في إطار الهيئات المشتركة بين الإدارات وبين الوكالات، وفي تنسيق شبكة المستشارين القانونيين للأمم

المتحدة، وفي إسداء المشورة القانونية للهيئات الرفيعة المستوى المشتركة بين الوكالات. ويكفل المكتب، من خلال وحدة التقييم والتخطيط الاستراتيجي التابعة له، الرصد والتقييم الذاتي المستمرين للبرامج الفرعية، ويدعم البرامج الفرعية في تحديد منهجيات وممارسات الرصد والتقييم الذاتي وتطويرها واستعراضها. وتنسق الوحدة أيضا الفريقين العاملين المعنيين داخل مكتب الشؤون القانونية بالرصد والتقييم وبأهداف التنمية المستدامة. ويعمل مكتب وكيل الأمين العام كجهة تنسيق للمعلومات المتعلقة بجميع جوانب عمل مكتب الشؤون القانونية، وينسق الأنشطة المشتركة بين الإدارات ويتشاور ويتفاوض مع الإدارات والمكاتب والهيئات الفرعية والوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك.

173-8 وفي إطار التزام مكتب وكيل الأمين العام بأهداف وغايات خطة عام 2030 والاتفاقات الدولية المتعلقة بتغير المناخ وحماية البيئة، يعكف مكتب الشؤون القانونية على إدماج ممارسات الإدارة البيئية في عملياته، بما في ذلك عن طريق تقليص بصمته الكربونية من خلال ما يلي: (أ) التشجيع على استخدام مرافق التداول بالفيديو لإجراء المقابلات وعقد الاجتماعات، ولا سيما في ظل جائحة كوفيد-19؛ (ب) الحد من خدمات الطباعة وكفالة تشغيل جميع آلات النسخ بخيار الطبع على وجهي الورقة؛ (ج) تشجيع الموظفين على وقف تشغيل الحواسيب والشاشات في نهاية يوم العمل.

174-8 وترد في الجدول 8-37 معلومات عن الامتثال فيما يتعلق بتقديم الوثائق في مواعيدها المقررة والحجز المسبق لتذاكر السفر بالطائرة. وفي الربع الأول من عام 2020، تأثر توقيت حجز تذاكر السفر بحالة السيولة في الميزانية البرنامجية، حيث لم يكن الإصدار العادي لتذاكر السفر ممكنا بسبب نقص الأموال. وعلاوة على ذلك، تأثر سفر الموظفين في عام 2020 بجائحة كوفيد-19. وعُمر أمر توجيهي لتوعية الموظفين وللتأكيد على أهمية واشتراط الامتثال لقاعدة الشراء المسبق. ويُطلب إلى المديرين تنفيذ التدابير الوقائية ورصد التدابير التصحيحية. وترصد معدلات الامتثال، وتُعمَّم الإحصاءات والاتجاهات على المديرين على أساس ربع سنوي.

الجدول 8-37

معدل الامتثال

(بالنسبة المئوية)

الفعلي لعام 2019 الفعلي لعام 2020 المقرر لعام 2021 المقرر لعام 2022

تقديم الوثائق في مواعيدها	100	100	100	100
شراء تذاكر السفر بالطائرة قبل بدء السفر بأسبوعين على الأقل	79	72	100	100

175-8 وتبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 1 147 700 دولار، وتعكس زيادة قدرها 400 دولار مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام 2021. ويرد شرح الزيادة المقترحة في الفقرة 8-163 (ب) أعلاه. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجدول 8-38 وفي الشكل السادس من الباب 8.

الجدول 8-38

التوجيه التنفيذي والإدارة: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

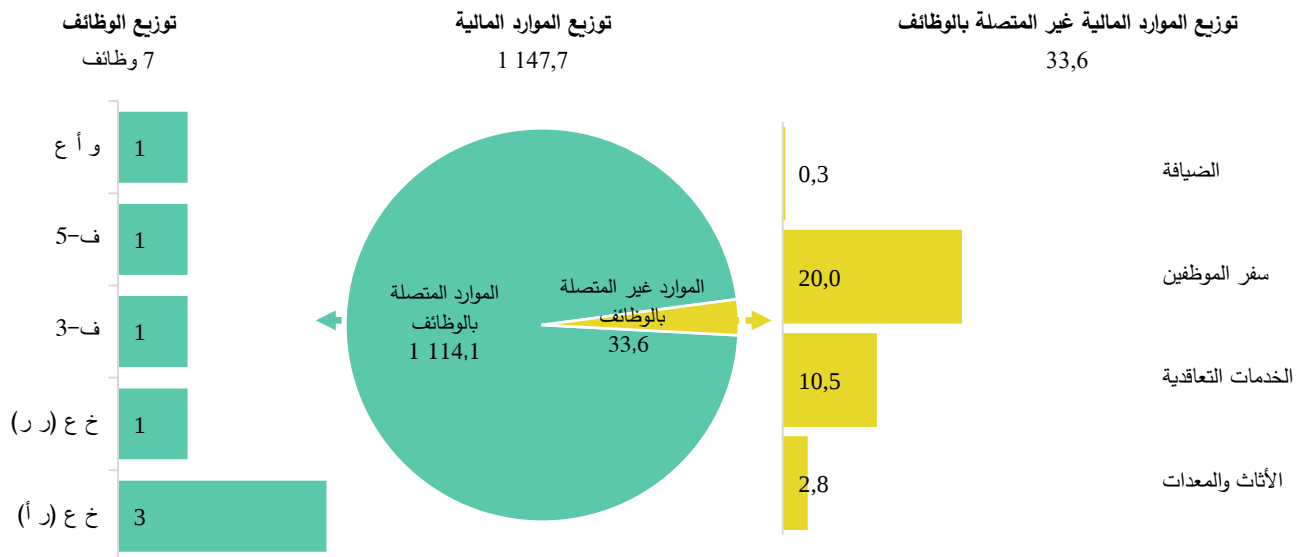
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات							
نفقات عام 2020		اعتمادات عام 2021	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	النسبة المجموع	تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية							
الموارد المتصلة بالوظائف	1 024,7	1 114,1	—	—	—	—	1 114,1
الموارد غير المتصلة بالوظائف	23,1	33,2	—	—	0,4	0,4	33,6
المجموع	1 047,9	1 147,3	—	—	0,4	0,4	1 147,7
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة							
الفئة الفنية والفئات العليا	3	3	—	—	—	—	3
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	4	4	—	—	—	—	4
المجموع	7	7	—	—	—	—	7

الشكل السادس من الباب 8

التوجيه التنفيذي والإدارة: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



الموارد المقررة الأخرى

8-76 تقدر الموارد المقررة الأخرى لمكتب المستشار القانوني بمبلغ 121 900 دولار، وستغطي احتياجات من الموارد غير متصلة بالوظائف لدعم عمليات حفظ السلام. وفي إطار عمليات حفظ السلام، يقدم المكتب الدعم والمساعدة القانونيين من أجل تيسير تنفيذ الولايات الفنية وحماية المصالح القانونية والتقليل إلى الحد الأدنى من التبعات القانونية التي تتحملها الأمم المتحدة.

الموارد الخارجة عن الميزانية

177-8 تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية لمكتب المستشار القانوني بمبلغ 246 400 دولار، وستغطي تكاليف وظيفة واحدة برتبة ف-4، فضلا عن موارد غير متصلة بالوظائف، لدعم وحدة التقييم والتخطيط الاستراتيجي في مهام الرصد والتقييم التي تقوم بها. وستستخدم الموارد أساسا لتعزيز جهود التقييم الذاتي التي يبذلها المكتب، بما في ذلك من خلال إدماج معايير فريق الأمم المتحدة للتقييم وأفضل الممارسات، ولا سيما فيما يتعلق بالمنظور الجنساني ومنظور حقوق الإنسان، استنادا إلى سياسة التقييم المعتمدة في عام 2020. ويعزى النقصان المتوقع البالغ 106 800 دولار إلى إنجاز مشروع لمرة واحدة لدعم تقديم المشورة القانونية بشأن منكرات التفاهم المبرمة بين الأمم المتحدة والأطراف الثالثة.

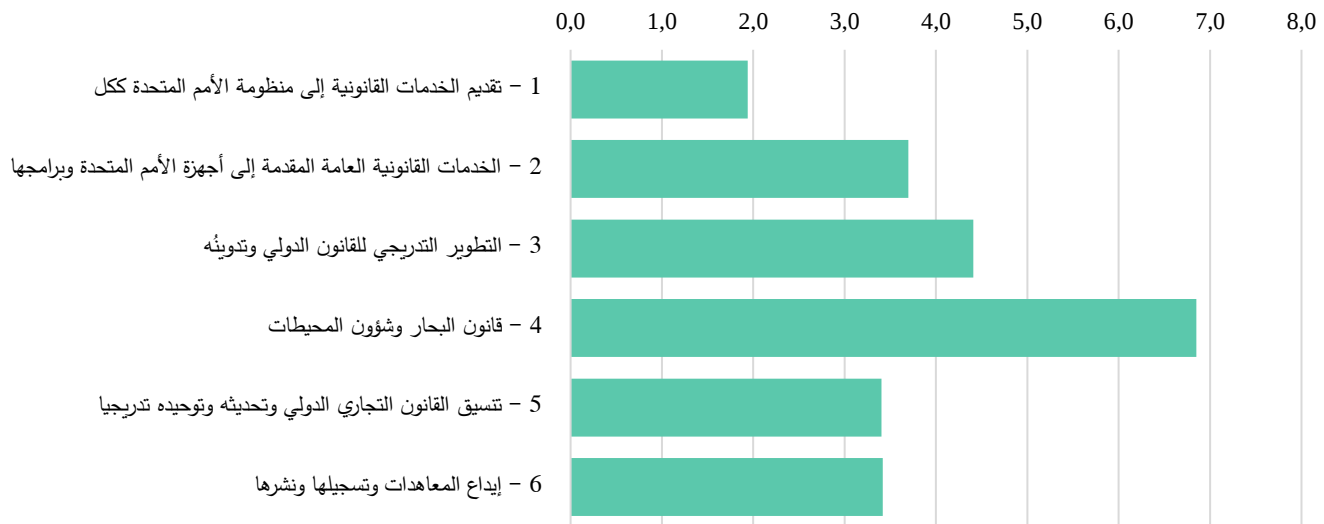
برنامج العمل

178-8 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 23 714 400 دولار، وتعكس زيادة صافية قدرها 574 200 دولار مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام 2021. ويرد شرح الزيادة المقترحة في الفقرات 8-161 إلى 8-163 أعلاه. ويرد في الشكل السابع من الباب 8 توزيع الموارد بحسب كل برنامج فرعي.

الشكل السابع من الباب 8

توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 حسب البرنامج الفرعي

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



البرنامج الفرعي 1

تقديم الخدمات القانونية إلى منظومة الأمم المتحدة ككل

179-8 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 1 937 200 دولار، وتعكس نقصانا قدره 7 000 دولار مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام 2021. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجدول 8-39 وفي الشكل الثامن من الباب 8.

الجدول 8-39

البرنامج الفرعي 1: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

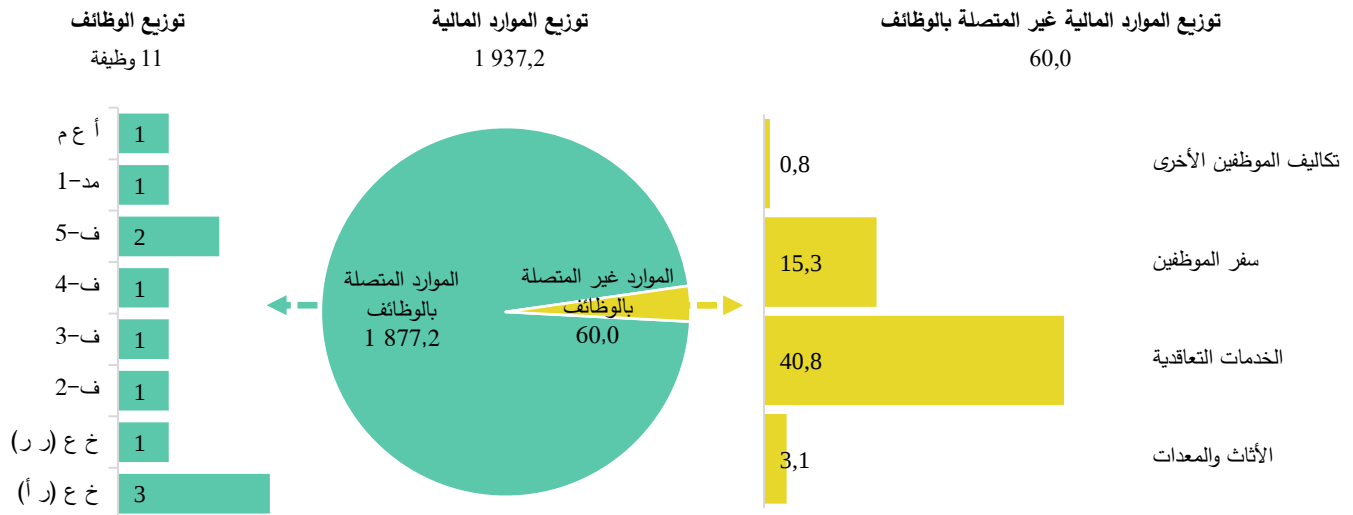
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

		التغيرات				نفقات عام	
		النسبة	التغيرات	الولايات الجديدة/	التعديلات	اعتمادات عام	2020
		المئوية	المجموع	الأخرى	الموسعة	الفنية	عام 2021
		إعادة تقدير التكاليف					
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية							
الموارد المتصلة بالوظائف	1 877,2	—	—	—	—	—	2 154,6
الموارد غير المتصلة بالوظائف	60,0	(10,4)	(7,0)	(7,0)	—	—	28,7
المجموع	1 937,2	(0,4)	(7,0)	(7,0)	—	—	2 183,3
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة							
الفئة الفنية والفئات العليا	7	—	—	—	—	—	7
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	4	—	—	—	—	—	4
المجموع	11	—	—	—	—	—	11

الشكل الثامن من الباب 8

البرنامج الفرعي 1: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



الموارد المقررة الأخرى

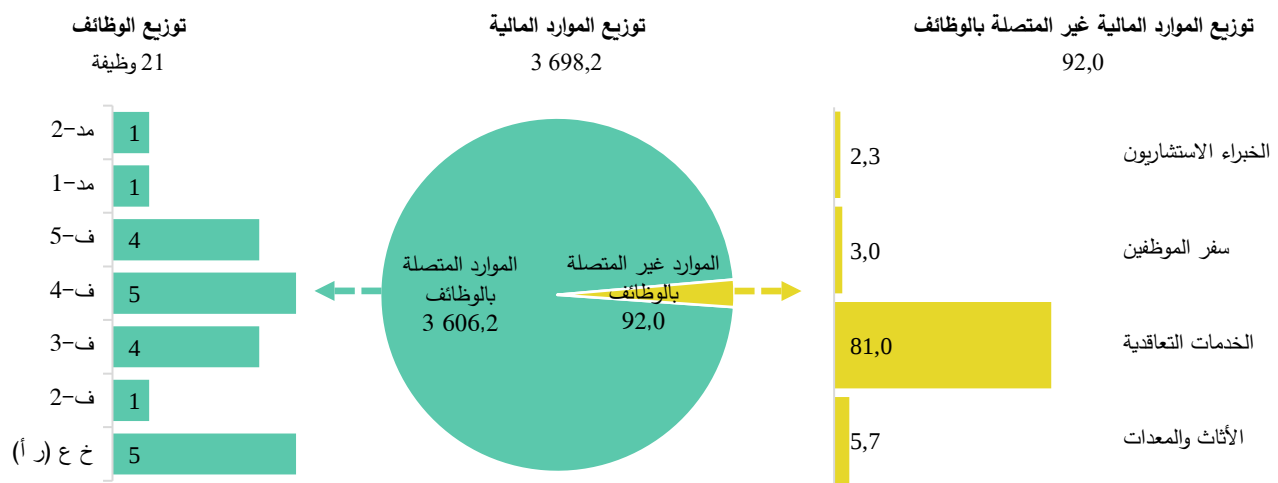
تقدر الموارد المقررة الأخرى للبرنامج الفرعي بمبلغ 1 529 900 دولار، وستغطي تكاليف ست وظائف (1 ف-5، و 3 ف-4، و 1 ف-1/2، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، فضلا عن الموارد غير المتصلة بالوظائف، لدعم عمليات حفظ السلام والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وستستخدم الموارد في المقام الأول من أجل تقديم

التغيرات						نفقات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات الولايات الجديدة/ التغيرات الأخرى	النسبة المئوية	تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
المجموع	المجموعة	المجموعة	المجموعة	المجموعة	المجموعة					
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	5	—	—	—	—	5	5	—	—	5
المجموع	21	—	—	—	—	21	21	—	—	21

الشكل التاسع من الباب 8

البرنامج الفرعي 2: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



الموارد المقررة الأخرى

183-8 تقدر الموارد المقررة الأخرى للبرنامج الفرعي بمبلغ 3 216 100 دولار، وستغطي تكاليف 13 وظيفة (4-ف-5، و 6-ف-4، و 2-ف-3، و 1 من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، فضلا عن الموارد غير المتصلة بالوظائف، لدعم عمليات حفظ السلام. وستستخدم الموارد أساسا لدعم البرنامج الفرعي في تقديم المشورة والمساعدة القانونيتين بشأن تفسير وتطبيق أنظمة الأمم المتحدة وقواعدها وسياساتها؛ وتمثيل الأمين العام في القضايا المعروضة أمام محكمة الأمم المتحدة للاستئناف وإسداء المشورة بشأن القانون الإداري للمنظمة؛ وإسداء المشورة بشأن أنشطة الشراء وإعداد عقود هامة لاقتناء السلع أو الخدمات لعمليات الأمم المتحدة والتفاوض بشأنها؛ والمساعدة في حل المنازعات والمطالبات الناشئة عن الأنشطة التنفيذية للمنظمة؛ وإسداء المشورة بشأن تدابير المساءلة التي تتخذها المنظمة فيما يتعلق بكل من الجزاءات الداخلية وإجراءات الإنفاذ الخارجية ضد موظفي الأمم المتحدة والخبراء الموفدين في بعثات والأطراف الثالثة الذين يواجهون تهما بالاحتيال والفساد وغير ذلك من المخالفات؛ وإسداء المشورة بشأن أنشطة التنمية والمساعدة التقنية والإنسانية، بما في ذلك الشراكات مع القطاع الخاص. وتعزى الزيادة المتوقعة البالغة 425 600 دولار أساسا إلى تحديث تكاليف المرتبات ومعدلات الشواغر واحتياجات السفر المقدرة لعام 2022، كما هو مبين في تقرير الأمين العام عن ميزانية حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022.

الموارد الخارجة عن الميزانية

184-8 تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 2 502 100 دولار، وستغطي تكاليف 11 وظيفة (1 مد-1، و 1 ف-5، و 4 ف-4، و 1 ف-3، و 1 ف-1/2، و 3 من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، فضلا عن الموارد غير المتصلة بالوظائف. وستستخدم الموارد أساسا لدعم مكتب الشؤون القانونية في تقديم المساعدة القانونية استجابة للطلبات التي تقدمها الأجهزة الرئيسية والفرعية للأمم المتحدة، بما في ذلك المكاتب والإدارات في المقر، وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ولجانها الإقليمية.

البرنامج الفرعي 3

التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه

185-8 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 4 409 500 دولار، وهي لا تعكس أي تغير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجدول 8-41 وفي الشكل العاشر من الباب 8.

الجدول 8-41

البرنامج الفرعي 3: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

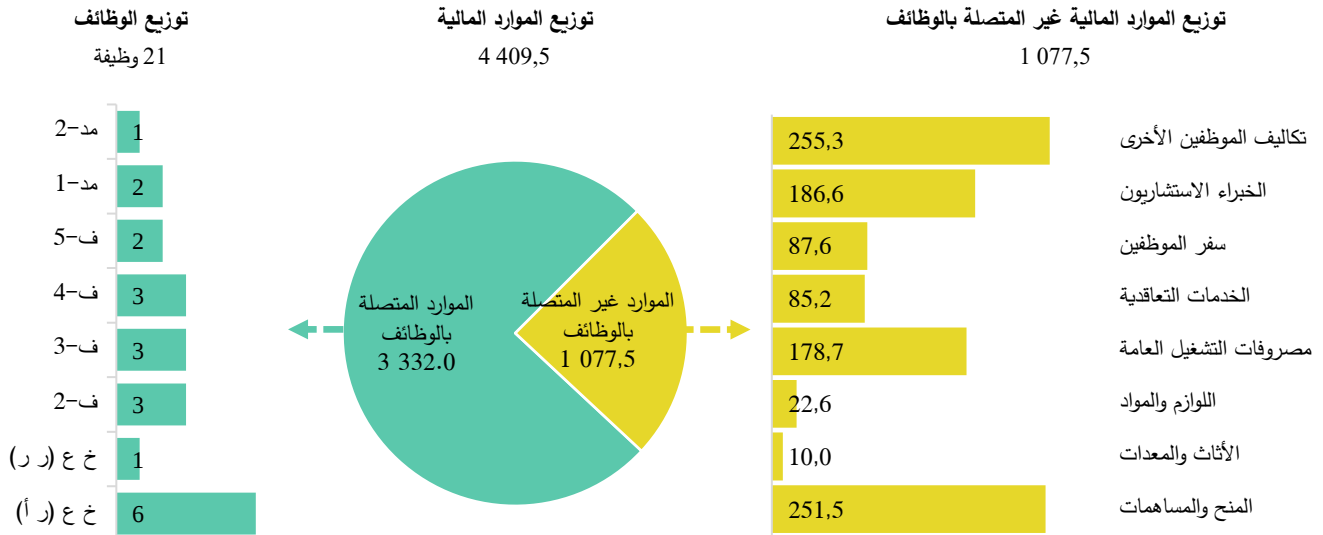
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات															
نققات عام		اعتمادات		التعديلات		الولايات الجديدة/ التغيرات		النسبة		تقديرات عام 2022 (قبل					
2020		عام 2021		الفنية		الموسعة		الأخرى		المجموع		المئوية		إعادة تقدير التكاليف)	
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية															
2 796.4		3 332.0		—		—		—		—		—		3 332.0	
الموارد المتصلة بالوظائف															
488.8		1 077.5		—		—		—		—		—		1 077.5	
الموارد غير المتصلة بالوظائف															
3 285.2		4 409.5		—		—		—		—		—		4 409.5	
المجموع															
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة															
14		14		—		—		—		—		—		14	
الفئة الفنية والفئات العليا															
7		7		—		—		—		—		—		7	
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها															
21		21		—		—		—		—		—		21	
المجموع															

الشكل العاشر من الباب 8

البرنامج الفرعي 3: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



الموارد الخارجة عن الميزانية

186-8 تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 102 800 دولار، وستستخدم أساساً لإعداد مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة، ومعالجة العمل المتراكم فيما يخص حولية لجنة القانون الدولي، واستكمال جهود البرنامج الفرعي لتلبية الطلب المتزايد على التدريب على القانون الدولي ونشره في إطار برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه. وسيشمل ذلك إجراء تسجيلات خارجية لفائدة مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي في مختلف المناطق من أجل توسيع نطاق التمثيل الجغرافي والتعدد اللغوي لسلسلة المحاضرات، وإتاحة فرص زمالات إضافية للمشاركة في برامج التدريب، وتحديث ونشر دليل القانون الدولي باللغة الإنكليزية: *International Law Handbook* و *Recueil de droit international: Collection d'instruments* ونظيره باللغة الفرنسية *Collection of Instruments*. ويعزى الانخفاض المتوقع البالغ 182 700 دولار أساساً إلى الانتهاء المتوقع من عدة مراحل لتحديث الموقع الشبكي للمكتبة السمعية البصرية في عام 2021.

البرنامج الفرعي 4

قانون البحار وشؤون المحيطات

187-8 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 6 848 700 دولار، وتعكس زيادة قدرها 640 300 دولار مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام 2021. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجدول 8-42 وفي الشكل الحادي عشر من الباب 8.

الجدول 8-42

البرنامج الفرعي 4: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

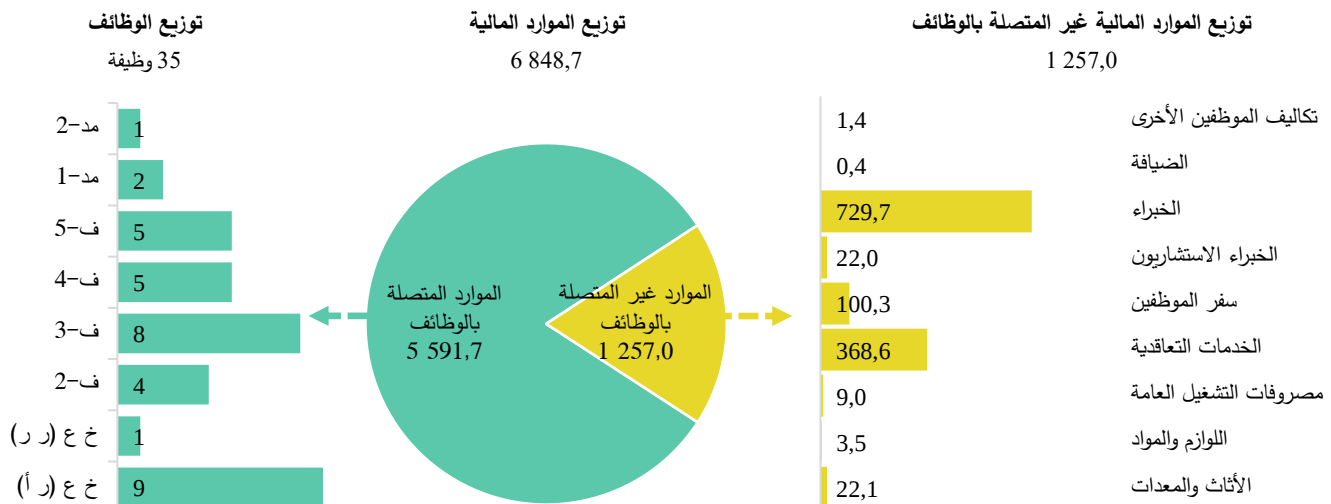
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات							
نققات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية							
4 993,4	5 535,4	56,3	—	—	56,3	1,0	5 591,7
الموارد المتصلة بالوظائف							
398,7	673,0	(81,0)	678,3	(13,3)	584,0	86,8	1 257,0
الموارد غير المتصلة بالوظائف							
5 392,1	6 208,4	(24,7)	678,3	(13,3)	640,3	10,3	6 848,7
المجموع							
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة							
25	—	—	—	—	—	—	25
الفئة الفنية والفئات العليا							
10	—	—	—	—	—	—	10
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها							
35	—	—	—	—	—	—	35
المجموع							

الشكل الحادي عشر من الباب 8

البرنامج الفرعي 4: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



الموارد الخارجة عن الميزانية

188-8 تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 3 735 400 دولار، وستغطي تكاليف 4 وظائف (1 ف-5،

و 1 ف-2 و 2 من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، فضلا عن الموارد غير المتصلة بالوظائف، لدعم أنشطة البرنامج

الفرعي في مجال بناء القدرات (الزمالات والدورات التدريبية)، وبرامج التعاون التقني لتقديم المساعدة إلى الدول النامية في تنفيذ

اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاق المتعلق بتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون

الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. وستستخدم الموارد أيضا في توفير مشاركة الدول النامية في أعمال الجمعية العامة المتصلة بالمحيطات، وما يتصل بها من عمليات عالمية وإقليمية، وعمل لجنة حدود الجرف القاري.

189-8 وستسمح الموارد للبرنامج الفرعي بمواصلة تنفيذ عدد من أنشطة بناء القدرات ومشاريع التعاون التقني، بما في ذلك برامج المساعدة لتلبية احتياجات القدرات الاستراتيجية للدول النامية في مجال إدارة المحيطات وقانون البحار، التي تنص على توفير موارد غير متصلة بالوظائف، من بينها ما يتصل بتغطية تكاليف التعاقد مع 14 شركة استشارية، وزمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار، وبرنامج الزمالات المشترك بين الأمم المتحدة ومؤسسة نيبون اليابانية لتنمية الموارد البشرية والنهوض بالنظام القانوني في محيطات العالم، الذي يشمل برنامج الزمالات وبرنامج المحيطات المستدامة.

190-8 وتُعزى الزيادة البالغة 248 200 دولار في عام 2022 أساسا، إلى زيادة الاحتياجات لعقد الاجتماعات، من قبيل اجتماعات الدورات السنوية الثلاث للجنة حدود الجرف القاري، التي من المتوقع أن تستأنف بالكامل بالحضور الشخصي في عام 2022، يقابلها جزئيا نقصان في الاحتياجات المتعلقة بالأنشطة التي لا يتوقع حاليا أن تستمر في عام 2022، مثل المؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام والمشروع 89، في إطار الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال.

البرنامج الفرعي 5

تنسيق القانون التجاري الدولي وتحديثه وتوحيده تدريجيا

191-8 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 3 403 600 دولار، وتعكس نقصانا قدره 34 500 دولار مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام 2021. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجدول 8-43 وفي الشكل الثاني عشر من الباب 8.

الجدول 8-43

البرنامج الفرعي 5: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

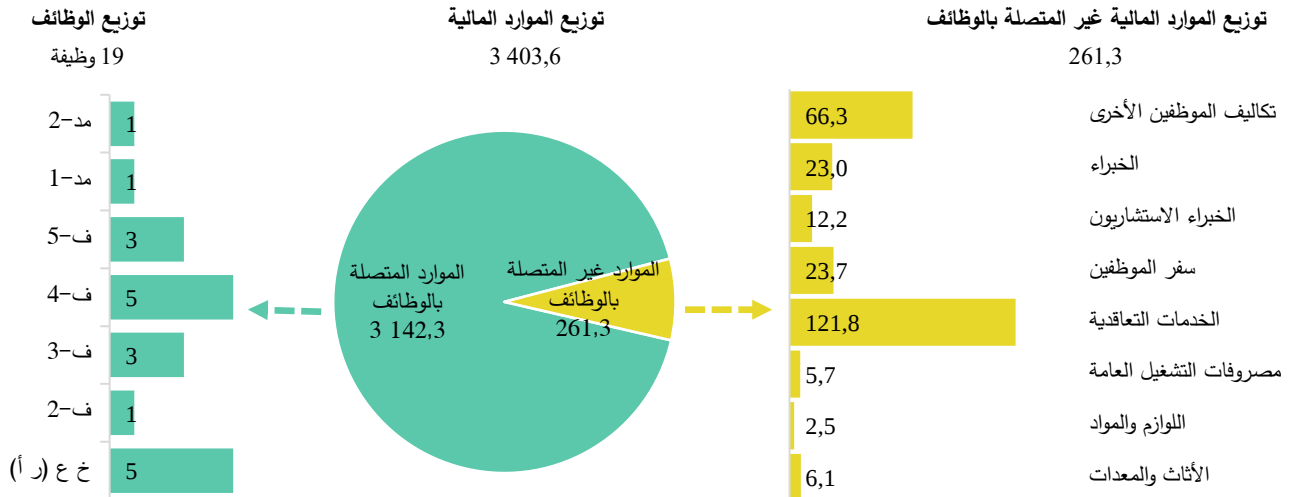
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات						
نفقات عام		التعديلات		التغيرات		النسبة
2020	عام 2021	الفنية	الموسعة	الأخرى	المجموع	المئوية
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية						
3 126,2	3 142,3	-	-	-	-	-
الموارد المتصلة بالوظائف						
155,3	295,8	-	-	(34,5)	(34,5)	(11,7)
الموارد غير المتصلة بالوظائف						
3 281,5	3 438,1	-	-	(34,5)	(34,5)	(1,0)
المجموع						
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة						
14	14	-	-	-	-	-
الفئة الفنية والفئات العليا						
5	5	-	-	-	-	-
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها						
19	19	-	-	-	-	-
المجموع						

الشكل الثاني عشر من الباب 8

البرنامج الفرعي 5: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



الموارد الخارجة عن الميزانية

192-8 تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 1 465 000 دولار، وستغطي تكاليف 6 وظائف (1 ف-4، و 1 ف-3، و 1 ف-2/1، و 1 من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) و 2 من الرتبة المحلية)، فضلاً عن الموارد غير المتصلة بالوظائف. وستستخدم الموارد أساساً لدعم مكتب الشؤون القانونية في كفالة مشاركة الدول النامية في دورات الأونسيترال، وتشغيل المركز الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ؛ وإدارة سجل الشفافية (مستودع إلكتروني لنشر المعلومات والوثائق الواردة في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول)؛ واستكمال موارد الميزانية العادية المتعلقة بتنفيذ مختلف الأنشطة في إطار البرنامج الفرعي. وتشمل هذه الأنشطة زيادة الوعي وتعزيز الفهم الفعال لنصوص الأونسيترال واعتمادها واستخدامها؛ وإسداء المشورة وتقديم المساعدة للدول بشأن اعتماد واستخدام تلك النصوص؛ وبناء القدرات لدعم استخدام النصوص وتنفيذها وتفسيرها بشكل موحد، بما في ذلك من خلال أنشطة التدريب ووحدات التعلم الإلكتروني بشأن الأونسيترال ونصوصها. وتُعزى هذه الزيادة البالغة 42 900 دولار أساساً إلى تقديم خدمات المساعدة المتعلقة بالسفر إلى الدول النامية لحضور اجتماعات الأونسيترال.

البرنامج الفرعي 6

إيداع المعاهدات وتسجيلها ونشرها

193-8 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 3 417 200 دولار، وهي لا تعكس أي تغيير في مستوى الموارد مقارنةً بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجدول 8-44 وفي الشكل الثالث عشر من الباب 8.

الجدول 8-44

البرنامج الفرعي 6: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

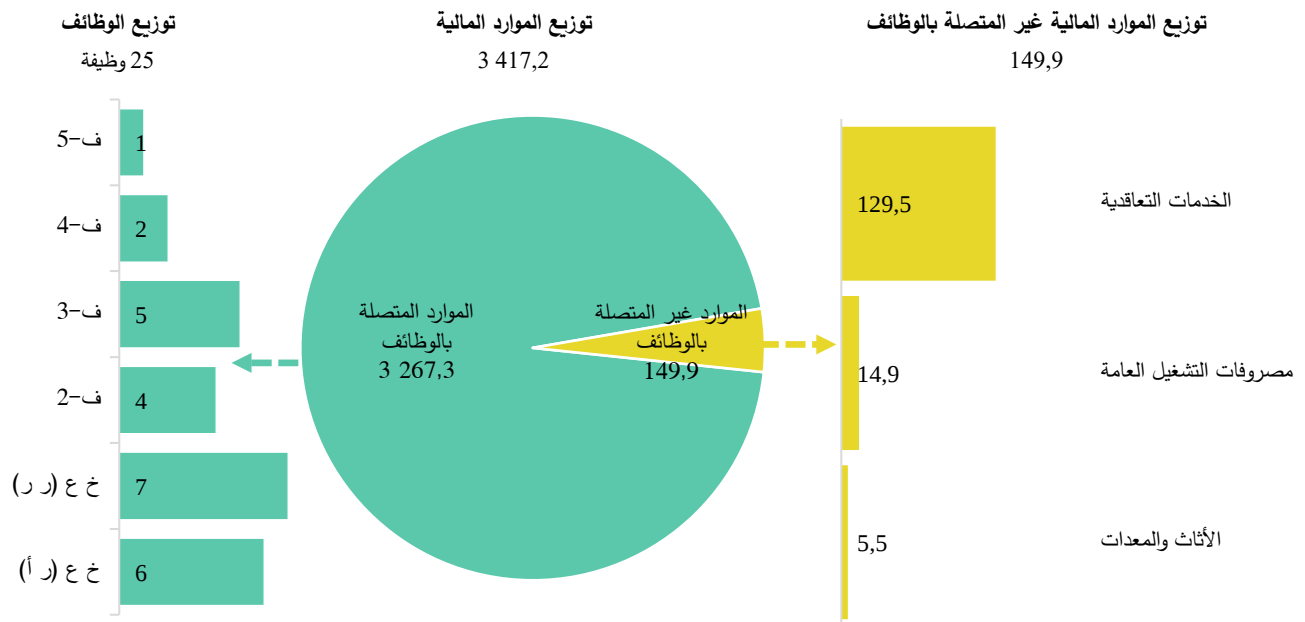
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات									
نفقات عام 2020		اعتمادات عام 2021	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية									
3 571,4		3 267,3	-	-	-	-	-	3 267,3	الموارد المتصلة بالوظائف
280,2		149,9	-	-	-	-	-	149,9	الموارد غير المتصلة بالوظائف
3 851,6		3 417,2	-	-	-	-	-	3 417,2	المجموع
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة									
12		12	-	-	-	-	-	12	الفئة الفنية والفئات العليا
13		13	-	-	-	-	-	13	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها
25		25	-	-	-	-	-	25	المجموع

الشكل الثالث عشر من الباب 8

البرنامج الفرعي 6: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



الدعم البرنامجي

8-194 يقدم المكتب التنفيذي الخدمات إلى مكتب الشؤون القانونية فيما يتعلق بإدارة شؤون الموظفين وإدارة الميزانية والشؤون المالية، وتخطيط الموارد، واستغلال الخدمات المشتركة، إلى جانب تقديم الدعم الإداري لأجهزة تقرير السياسة والاجتماعات الدولية الأخرى، حسب الاقتضاء.

8-195 وتبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 903 300 دولار، وتعكس نقصانا قدره 5 300 دولار مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام 2021. ويرد شرح الزيادة المقترحة في الفقرة 8-163 (ز) أعلاه. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجدول 8-45 وفي الشكل الرابع عشر من الباب 8.

الجدول 8-45

الدعم البرنامجي: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

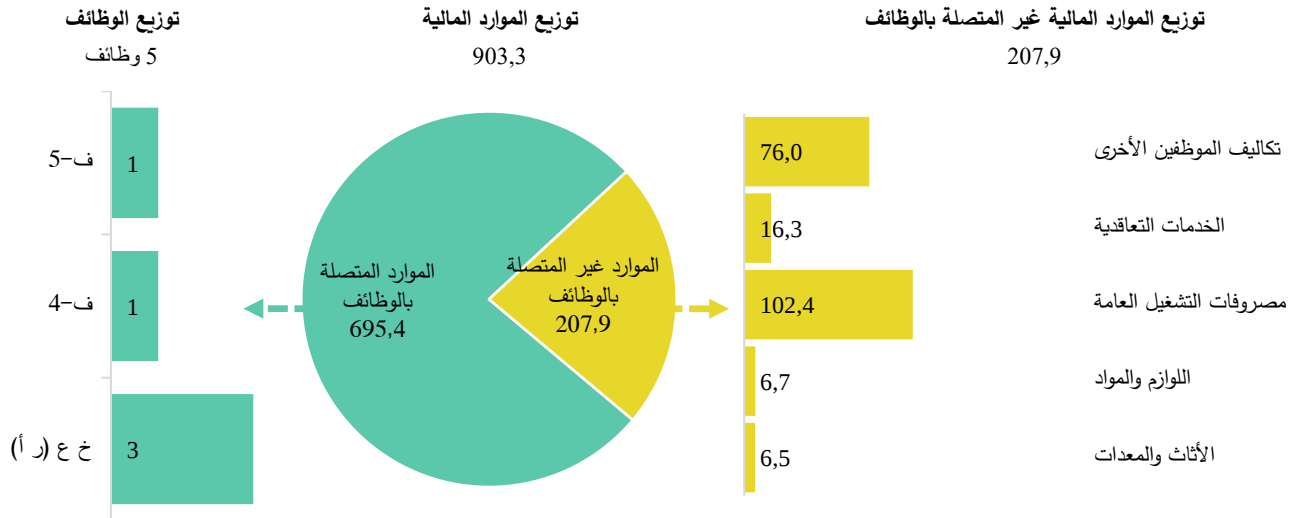
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات								
نفقات عام 2020		اعتمادات عام 2021		التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	النسبة المئوية	تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
773,8	695,4	—	—	—	—	—	—	695,4
الموارد المتصلة بالوظائف								
84,8	213,2	—	—	—	(5,3)	(5,3)	(2,4)	207,9
الموارد غير المتصلة بالوظائف								
858,6	908,6	—	—	—	(5,3)	(5,3)	(0,6)	903,3
المجموع								
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
2	2	—	—	—	—	—	—	2
الفئة الفنية والفئات العليا								
3	3	—	—	—	—	—	—	3
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها								
5	5	—	—	—	—	—	—	5
المجموع								

الشكل الرابع عشر من الباب 8

الدعم البرنامجي: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



الموارد الخارجة عن الميزانية

196-8 تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية للدعم البرنامجي بمبلغ 304 200 دولار، وستتبع تغطية تكاليف وظيفتين (2 من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). وستدعم الموارد المكتب التنفيذي في مختلف مهامه الإدارية، ومن بينها تقديم المساعدة المالية، وإدارة الموارد البشرية، والدعم الإداري المتصل بتوسيع نطاق الأنشطة الممولة من خارج الميزانية من خلال صناديق استثمارية مختلفة. وتشمل الأنشطة المرتبطة بذلك إدارة برامج الموظفين والزمالات الممولة من مؤسسة نيبون، وترتيبات السفر وشراء السلع والخدمات، واستعراض التبرعات العينية.

ثانيا - آلية التحقيق المستقلة لميانمار

تصدير

سيكون عام 2022 عاما هاما لآلية التحقيق المستقلة لميانمار، ولا سيما بعد ما فرضه التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من معوقات جسيمة في عام 2020 إلى جانب الأزمة في ميانمار التي بدأت في شباط/فبراير 2021. وتتابع الآلية باهتمام الأحداث الأخيرة ذات الصلة بولايتها.

وفي عام 2020، واجهت الآلية، مثل بقية منظومة الأمم المتحدة، قيودا غير مسبقة فرضت على التنقل والسفر بسبب الجائحة، وقيودا على التوظيف وعلى عملياتها بسبب أزمة السيولة. ونظرا للمسافة بين موقع الآلية ومواقع الجرائم والشهود، أثرت القيود المفروضة على السفر تأثيرا كبيرا على قدرة الآلية على القيام بمهام التحقيق لجمع الأدلة. واعتمدت الآلية، حيثما أمكن، تدابير بديلة من أجل مواصلة النهوض بولايتها. وفي موازاة ذلك، ركزت الآلية على إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية آمنة للأدلة ووضعت سياسات وإجراءات داخلية وغيرها من الأعمال التأسيسية والإعدادية التي تخدم الآلية على نحو جيد في المضي قدما في تنفيذ ولايتها. وقد استخلصت الآلية الدروس من الجائحة وستدمجها في استراتيجيتها وبرنامجهما لعام 2022. وستتمكن الآلية، باتخاذ التدابير المناسبة، من تحقيق تقدم كبير في ولايتها فيما يتعلق بجمع الأدلة وتحليلها، وإعداد ملفات القضايا، ومشاركة الملفات مع المحاكم الوطنية والإقليمية والدولية.

وقد أرسى أساس قوي منذ أن اعتبرت الآلية جاهزة للعمل في 30 آب/أغسطس 2019، وهي في وضع جيد يمكنها من مواصلة التقدم بكفاءة وسرعة، بما في ذلك عن طريق القيام ببعثات لجمع الأدلة من أشخاص على دراية مباشرة بالأحداث، بمجرد أن تسمح حالة تفشي الجائحة بذلك في الوقت الذي تكفل فيه سلامة جميع المحاورين والأفراد.

(توقيع) نيكولاس كومجيان

رئيس آلية التحقيق المستقلة لميانمار

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

197-8 تتولى آلية التحقيق المستقلة لميانمار المسؤولية عن جمع الأدلة المتعلقة بأخطر الجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي المرتكبة في ميانمار منذ عام 2011 ودمجها وحفظها وتحليلها، وإعداد ملفات يمكن موافاة الهيئات القضائية أو المحاكم الوطنية أو الإقليمية أو الدولية بها لتسهيل إقامة دعاوى جنائية عادلة ومستقلة. وتستمد الآلية ولايتها من الأولويات المنصوص عليها في قرارات مجلس حقوق الإنسان 2/39 و 3/42 و 26/43. وتشمل ولايتها أيضا التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية على نحو وثيق وفي حينه. والولاية مبنية بمزيد من التفصيل في اختصاصات الآلية بالصيغة التي أحالها الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة (A/73/716) وفي رسالة موجهة إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان.

198-8 ورحبت الجمعية العامة في قرارها 264/73 بإنشاء الآلية. ورحب مجلس حقوق الإنسان في قراره 3/42 ببدء تشغيل الآلية في 30 آب/أغسطس 2019، وأهاب بالأمم المتحدة أن تكفل تزويد الآلية بما يلزم من دعم وموارد تحتاجها من حيث ملاك الموظفين والموقع والحرية التشغيلية حتى يمكنها أن تنجز ولايتها بأقصى قدر ممكن من الفعالية. وأهابت الجمعية كذلك في قرارها 238/75 بالأمم المتحدة أن تكفل منح الآلية المرونة التي تحتاج إليها من حيث ملاك الموظفين والموقع والحرية التشغيلية حتى يمكنها أن تنجز ولايتها بأقصى قدر ممكن من الفعالية.

برنامج العمل

الهدف

199-8 الهدف الذي تسهم الآلية في تحقيقه هو كفالة مساءلة الجناة وإقامة العدل إنصافا لضحايا أخطر الجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي المرتكبة في ميانمار منذ عام 2011.

الاستراتيجية

200-8 للإسهام في تحقيق الهدف، ستبني الآلية على استراتيجيتها لعام 2021 وستواصل تنفيذ برنامجها وأنشطتها على نحو رباعي المحاور.

201-8 وستواصل الآلية جمع وتحليل المعلومات عن الحالات والحوادث والأشخاص والكيانات وفقا لولايتها، بسبل منها إجراء مقابلات مع الشهود وإنجاز تحقيقات باستخدام المصادر المفتوحة. وستحدد أولوية التحقيقات على أساس معايير موضوعية وتنفيذية منها مدى الجرائم وطبيعتها وطريقة ارتكابها وأثرها؛ ودرجة مسؤولية الجناة المزعومين؛ وإمكانية إجراء تحقيقات تقي بالمعايير الدولية؛ واحتمال تولي محكمة أو هيئة قضائية اختصاص البت في الجريمة أو الجرائم المعنية. واستنادا إلى هذه التحقيقات، ستعد الآلية ملفات قضايا عن الأفراد المسؤولين عن هذه الجرائم والانتهاكات.

202-8 وستواصل الآلية دمج المواد المجمعة وحفظها في قاعدة بياناتها الإلكترونية مع ضمان سلامة الأدلة وتسلسل العهدة المناسب. وستكفل الآلية أيضا أن تكون قاعدة البيانات مجهزة بمعدات حاسوبية رقمية وبرمجيات أمنية حديثة.

203-8 وستواصل الآلية موافاة الهيئات القضائية أو المحاكم الوطنية أو الإقليمية أو الدولية بالمواد وملفات القضايا، وفقا لولايتها. وستواصل الآلية أيضا التعاون مع أي إجراءات جارية أو مقبلة للهيئات القضائية أو المحاكم الوطنية أو الإقليمية أو الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية.

204-8 وستواصل الآلية تنفيذ استراتيجيتها للاتصال وتوعية الجمهور لشرح ولايتها واستراتيجياتها ونواتجها لأصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما جماعات الشهود والضحايا. وستواصل الآلية استخدام أدوات اتصال مختلفة، منها موقعها على شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي ونشرة دورية، لتتواصل بفعالية مع أصحاب المصلحة المعنيين.

205-8 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) قيام كيان مستقل ومحايّد بجمع وحفظ معلومات بشأن أخطر الجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي المرتكبة في ميانمار منذ عام 2011 يُمكنُ موافاة الهيئات القضائية أو المحاكم الوطنية أو الإقليمية أو الدولية بها؛

(ب) بدء إجراءات جنائية عادلة ومستقلة في الهيئات القضائية أو المحاكم الوطنية أو الإقليمية أو الدولية بشأن الجرائم المشار إليها أعلاه؛

(ج) زيادة فهم جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم الضحايا وعامة الجمهور، ولا سيما داخل ميانمار، لولاية الآلية وعملها والنتائج المتوقعة منها.

العوامل الخارجية لعام 2022

206-8 فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) سماح الدول الأعضاء المعنية للآلية بأن تقوم بأنشطة على أراضيها؛

(ب) تولّي الهيئات القضائية أو المحاكم الوطنية أو الإقليمية أو الدولية، أو احتمال تولّيها مستقبلاً، اختصاص البت في الجرائم التي تدخل ضمن ولاية الآلية، واحتمال طلب السلطات المعنية أن توافيها الآلية بالمعلومات.

207-8 وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية المقترحة إلى افتراض أن المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022، بما فيها ترتيبات السفر، ستكون قابلة للتنفيذ. غير أنه في حال أحدثت الجائحة مزيداً من التأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فسوف تُعدّل خلال عام 2022 ضمن نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات بوجه عام. وسيبلغ عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات عن الأداء البرنامجي.

208-8 وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على المستوى العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، تواصل الآلية التواصل مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات الأعمال طلباً للمعلومات السديدة وحرصاً على تلقي الدعم في تنفيذ ولايتها. وتُبذل المساعي لتلقي هذه المعلومات وهذا الدعم من مجموعة متنوعة من الكيانات بغض النظر عن انتماءاتها أو ولاياتها الإثنية أو الدينية أو السياسية.

209-8 وفيما يتعلق بالتعاون مع الدول الأعضاء، تستمر الآلية في التواصل مع الدول ومع المنظمات الحكومية الدولية التي قد تكون لديها معلومات وجبّة و/أو لها دخل بالإجراءات القانونية، وفقاً لولاية الآلية. ويظل من المهم جداً أن تتعاون الدول الأعضاء مع الآلية في ما تقوم به من أنشطة تحقيق، بما في ذلك من حيث الوصول إلى مواقع الجرائم وإجراء المقابلات مع الشهود بطريقة تكفل أمنهم وتحفظ خصوصيتهم.

210-8 وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، تواصل الآلية التشاور مع المحاكم الدولية وغيرها من آليات المساءلة الدولية للتعلم من تجاربها وأفضل ممارساتها. وتتسق الآلية مع هذه الكيانات في مجالات منها على الأخص نظم تكنولوجيا المعلومات وإدارة البيانات، وحماية الشهود ودعمهم، وإجراء المقابلات مع الشهود. وتواصل الآلية التنسيق أيضاً مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى التي تعمل على مسائل متصلة بميانمار.

211-8 وتواصل الآلية مراعاة منظور جنساني في سياساتها وأنشطتها ومنجزاتها المستهدفة، حسب الاقتضاء. وفي هذا الصدد، تستمر الآلية في تميم تناول الجرائم الجنسية والجنسانية في جميع أنشطتها، بسبل منها الحرص على توفير الحماية والدعم المناسبين للضحايا الذين يتعاملون مع الآلية لتقادي تعرضهم لمزيد من الأذى أو الصدمات.

212-8 وفيما يتعلق بمراعاة منظور الإعاقة، ستستعرض الآلية وستدرس استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة على وجه التحديد بهدف الاستمرار في تعزيز مراعاة منظور الإعاقة، وستضع تدابير تخفيفية للتغلب على أي تحديات قد تبرز خلال تفعيل الاستراتيجية. وقد صممت أماكن العمل الجديدة للآلية والمكاتب فيها بشكل يمكن ذوي الإعاقة من الوصول إليها وإراعي احتياجاتهم، وستحرص الآلية على أن تُدار مرافقها على نحو يستمر في تعزيز مراعاة منظور الإعاقة لتيسير سهولة وصولهم إليها واستخدامهم لها.

أنشطة التقييم

213-8 استُرد في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 بالتقييمين الذاتيين التاليين اللذين أنجزا في عام 2020:

(أ) تقييم ذاتي لأمن الاتصالات الداخلية والخارجية لموظفي الآلية؛

(ب) تقييم ذاتي لفعالية استراتيجية الآلية للاتصال وتوعية الجمهور عن طريق استقصاء شمل منظمات المجتمع المدني.

214-8 وروعت في وضع الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 نتائج التقييمين الذاتيين المشار إليهما أعلاه. فعلى سبيل المثال، ستواصل الآلية إصدار نشرات وتعهّد موقعها على شبكة الإنترنت لتيسير التواصل الفعال مع المعنيين.

215-8 ومن المقرر إجراء التقييمين الذاتيين التاليين في عام 2022:

(أ) تقييم ذاتي يتعلق بتبادل المعلومات مع الأطراف الثالثة؛

(ب) تقييم ذاتي لفعالية استراتيجية الآلية للاتصال وتوعية الجمهور.

الأداء البرنامجي في عام 2020

216-8 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجّدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروف في إطار النتيجة 1 و 2 أدناه.

التوسع في استقاء معلومات من المصادر المفتوحة تتعلق بالجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي الخطيرة المرتكبة في ميانمار منذ عام 2011

217-8 نظرا لانتشار المعلومات ذات الصلة بولاية الآلية في مصادر متاحة للجمهور، وتزايد استخدام المحاكم الوطنية والدولية لأسلوب إنجاز التحقيقات باستخدام المصادر المفتوحة، رأت الآلية في المراحل الأولى من وضع استراتيجيتها أنها تحتاج إلى قدرات لإنجاز تحقيقات باستخدام المصادر المفتوحة. وفي عام 2020، ركزت الآلية بشكل متزايد على جمع المعلومات من المصادر المفتوحة واستخدمت أحدث الأدوات والتكنولوجيات في مجال إنجاز التحقيقات باستخدام المصادر المفتوحة.

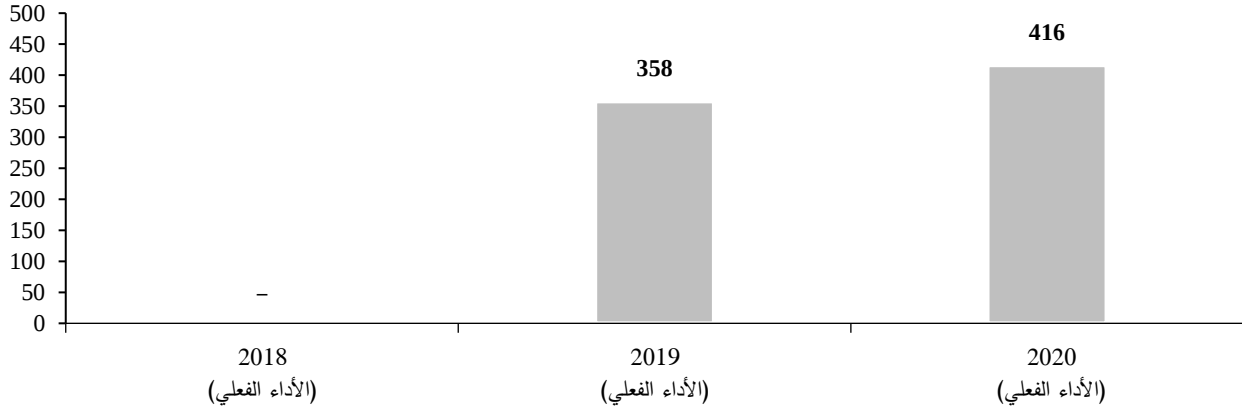
التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

218-8 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من تزايد الحجم الإجمالي لعناصر المعلومات المجمعة على أساس احتمال موافاة المحاكم الوطنية والإقليمية والدولية وغيرها من الأطراف الثالثة بها، وفقا لولاية الآلية (انظر الشكل الخامس عشر من الباب 8).

الشكل الخامس عشر من الباب 8

مقياس الأداء : إجمالي حجم عناصر المعلومات المجمعة على أساس احتمال الموافقة بها

(الحجم بالجيجابايت)



تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

219-8 خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 تأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للآلية. ومن هذا التأثير القيود المفروضة على السفر بسبب الجائحة التي أخرت السفر لقاء محاورين معينين خارج مركز العمل، وإلغاء أسفار مقررة أخرى للتشاور مع دول أعضاء بشأن الدعم والموافقة اللازم الحصول عليهما منها للقيام بأنشطة على أراضيها، ولقاء ضحايا ومعنيين آخرين شخصيا لتيسير زيادة فهمهم لعمل الآلية. فقد أعاق ذلك، على سبيل المثال، قدرة الآلية على الحصول على موافقة الأطراف المعنية على تقديم المعلومات. ولذلك، ركزت الآلية بشكل أكبر خلال هذه الفترة على تحديد مصادر محتملة للمعلومات والاتصال بها، حيثما أمكن، بوسائل إلكترونية مأمونة. وكان لهذه التغييرات تأثير على الأداء البرنامجي في عام 2020 على النحو المحدد في النتيجتين 1 و 2 أدناه.

220-8 وساهمت القيود المتصلة بالسفر أيضا في تقرير الآلية استخدام تكنولوجيا الاتصال عبر الفيديو للتواصل مع مصادر محتملة للمعلومات وللترتيب لجمع المعلومات، وقد أثبتت هذه التكنولوجيا فائدتها في حالات عديدة. غير أن استخدامها في الاتصال بمحاورين آخرين مثل الشهود اعتُبر غير ملائم لأنه لا يمكن ضمان عدم خضوع الشهود عند إجراء المقابلات معهم لتأثير غير ملائم يفرضه أفراد بجوارهم. واعتُبر أيضا أن المقابلات عن بُعد تتطوي على مخاطر كبيرة على سلامة الشهود وأمنهم، ويُحتمل أن تقوض أيضا سلامة تحقيقات الآلية وتؤدي إلى رفع طعون قانونية في أي إجراءات قانونية مقبلة. كما أن إمكانية اتصال العديد من المحاورين بالإنترنت كانت محدودة للغاية أو معدومة. ولهذه الأسباب، قررت الآلية تأجيل إجراء المقابلات مع الشهود إلى أن يصبح السفر ممكنا.

221-8 وتجسيدا لأهمية التحسين المتواصل وتلبية الاحتياجات المتغيرة، ستعمم الآلية الدروس المستفادة والممارسات الفضلى المتعلقة بتعديل وتكييف برنامجها على ضوء جائحة كوفيد-19. ومن الأمثلة المحددة للممارسات الفضلى استمرار التركيز على إنجاز التحقيقات باستخدام المصادر المفتوحة كعنصر رئيسي في استراتيجية التحقيق، من خلال استخدام تسجيلات الفيديو والصور المحملة على الإنترنت، والمنشورات على منصات وسائل التواصل الاجتماعي، والصور الجغرافية المكانية، والاتصال بالمصادر المحتملة للمعلومات بوسائل إلكترونية مأمونة. ويتمشى ذلك أيضا مع تزايد استخدام المحاكم الوطنية والدولية لأسلوب إنجاز التحقيقات باستخدام المصادر المفتوحة.

النتائج المقررة لعام 2022

222-8 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة وبالتالي تبيّنان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: وضع أطر تعاونية لجمع المعلومات والوثائق والأدلة وحفظها وتخزينها⁽¹⁴⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

223-8 شرعت الآلية في إجراء مناقشات مع دول أعضاء ومنظمات حكومية دولية وكيانات من منظومة الأمم المتحدة وجهات من المجتمع المدني بشأن وضع وإبرام أطر تعاونية لجمع المعلومات وحفظها وتخزينها. وتيسر هذه الأطر عمل الآلية بإتاحتها ما يلي: (أ) توفير المعلومات للآلية؛ (ب) توفير الدعم اللوجستي للآلية؛ (ج) قيام الآلية بأنشطتها على أراضي الدول الأعضاء.

224-8 وأسهم العمل المذكور أعلاه في إنجاز الآلية مفاوضات مستفيضة وإبرام 12 ترتيباً تعاونياً، وبذلك يكون قد استُوفي الهدف المقرر في الميزانية البرنامجية لعام 2020 وهو موافقة الأطراف على وضع أطر تعاونية لجمع المعلومات والوثائق والأدلة وحفظها وتخزينها.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

225-8 ستواصل الآلية العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً لولايتها. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، ستواصل الآلية جهودها للتفاوض بشأن أطر تعاون إضافية وإبرامها. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 8-46).

الجدول 8-46

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ⁽¹⁾	2022 (الأداء المقرر)
اعتماد قرار مجلس حقوق	بدء الحوار مع الأطراف	موافقة الأطراف على	تيسير إمكانية الوصول	موافقة أطراف إضافية على
الإنسان 2/39	12 ترتيباً تعاونياً للحصول	إلى مصادر المعلومات	على المعلومات والوثائق والأدلة	على المعلومات والوثائق والأدلة وتبادلها

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(14) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2020 (A/74/6/Add.1).

النتيجة 2: جمع ودمج المعلومات والوثائق والأدلة المتعلقة بأخطر الجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي المرتكبة في ميانمار منذ عام 2011⁽¹⁵⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

226-8 أجرت الآلية تقييماً للمعلومات التي بحوزتها، ولا سيما المواد الواردة من البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار، حتى تقف على الثغرات فيها. وعلى أساس هذا التقييم، وضعت الآلية استراتيجية لجمع معلومات إضافية بطرق منها تتبع التطورات الجارية في ميانمار، واستخدام المصادر المفتوحة، وتوجيه طلبات رسمية إلى مجموعة متنوعة من الكيانات للحصول على المعلومات. وتواصلت الآلية على نحو مستفيض مع مصادر المعلومات الراهنة والمحتملة لمعالجة مسائل السرية والموافقة.

227-8 ورغم حدوث حالات تأخير في أوائل عام 2020، أنشأت الآلية قاعدة بياناتها الإلكترونية لتخزين المعلومات ودمجها وحفظها بشكل مأمون. وفي إطار جهودها لضمان أمن المعلومات، اقتنت الآلية تجهيزات ومعدات حاسوبية لتمكين التشفير وتقييد الضوابط الإدارية.

228-8 وأسهم العمل المذكور أعلاه في زيادة عدد وحجم عناصر المعلومات المجهزة على أساس احتمال الموافقة بها (انظر الشكل السادس عشر من الباب 8). ويعرض الجدول 8-46 أعلاه الأداء ضمن مقياس الأداء السابق الوارد في الوثيقة A/75/6/Add.1.

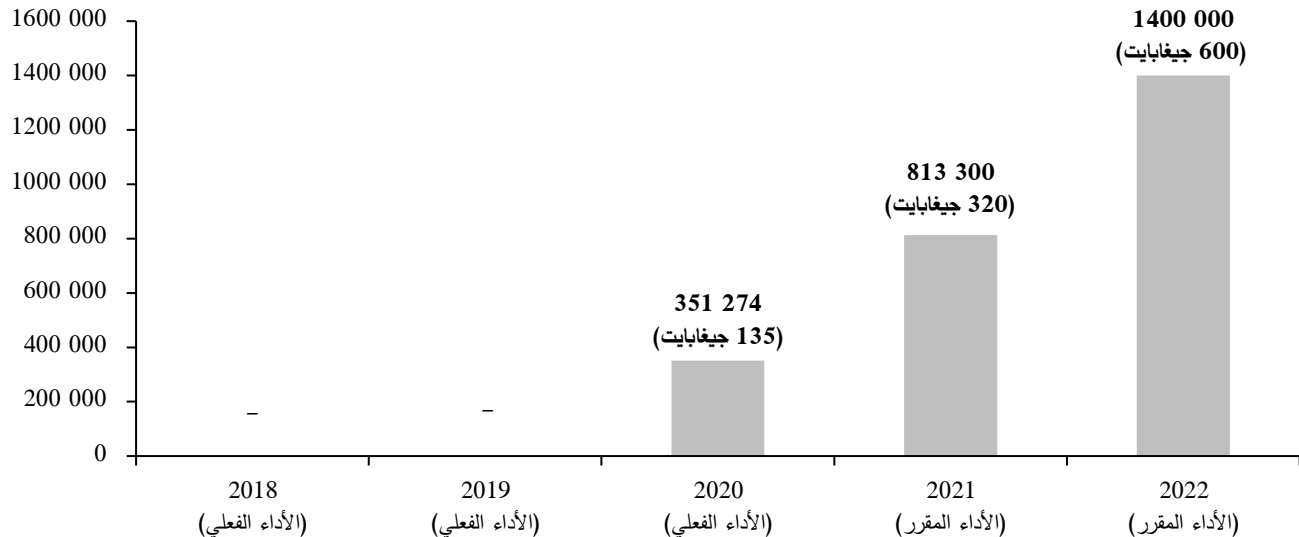
الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

229-8 ستواصل الآلية العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً لولايتها. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، ستعمل الآلية على زيادة إجراء التحقيقات باستخدام المصادر المفتوحة، وتحديد مصادر جديدة للمعلومات، وإجراء مقابلات مع الشهود، وتتبع ما يجري في ميانمار. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل السادس عشر من الباب 8).

الشكل السادس عشر من الباب 8

مقياس الأداء : عدد وحجم عناصر المعلومات المجهزة على أساس احتمال الموافقة بها

(عدد العناصر وحجمها بالجيغابايت)



(15) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

النتيجة 3: توفر مجموعات أدلة ضمن ملفات القضايا ووثائق تحليلية لموافاة الكيانات المعنية بها

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

230-8 تيسيراً للإجراءات الجنائية في المحاكم أو الهيئات القضائية الوطنية أو الإقليمية أو الدولية، قامت الآلية بترتيب وتحليل المعلومات التي جمعتها على أساس احتمال موافاة سلطات التحقيق أو الادعاء أو السلطات القضائية المختصة بها. وخلصت الآلية استناداً إلى تحليلها إلى أن المعلومات بحاجة إلى أن تُنظم جيداً وأن تُرتب ضمن ملفات متناسقة تتعلق بحالة أو حادثة بعينها أو بشخص أو كيان بعينه، وأن يُربط بينها بتحليل واضح حتى يُضمن قدر الإمكان أن تكون المعلومات مفيدة لسلطات التحقيق أو الادعاء أو السلطات القضائية. وواصلت الآلية تطوير قدراتها التحليلية ليكون بمقدورها إجراء تحليلات متعمقة للمعلومات الغنية التي توجد بحوزتها.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

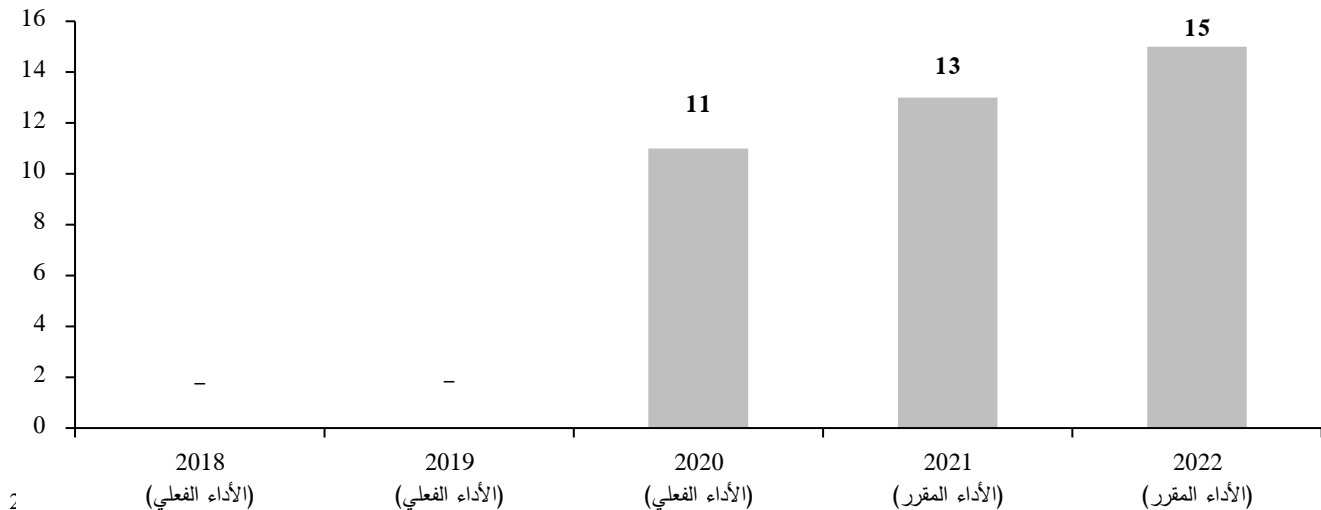
231-8 الدرس الذي استخلصته الآلية من عملها على تجميع معلوماتها وتحليلاتها لتُوفي بها هو أهمية أن تتناول المعلومات أحداثاً أو حالات أو أشخاصاً أو كيانات بالتحديد وأن يكون لها معايير واضحة ومحددة تحديداً جيداً. ولتطبيق الآلية هذا الدرس وحتى يكون كل ملف من ملفات القضايا التي تُعدّها محدداً فيما يتناوله ويكون بحجم يسهل التعامل معه، سُنّعت مجموعات تضم معلومات وتحليلات داعمة لتُوفي بها الكيانات المعنية في إطار الإجراءات الجنائية أو القانونية المعنية استجابةً لطلبها. وسُنّرتب الآلية معلوماتها وتحليلاتها ضمن ملفات قضايا مقبلة على نحو متسق وعملي حتى تزيد إلى أقصى حد ممكن من جدوى هذه الملفات ومن فائدتها بالنسبة لمتلقيها مستقبلاً.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

232-8 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما سيثبت تحققه من خلال توفر مزيد من المعلومات وملفات القضايا التي يمكن موافاة المحاكم أو الهيئات القضائية الوطنية أو الإقليمية أو الدولية بها لتستخدمها، وفقاً لولاية الآلية. وسيُعزز التنامي المتواصل لقاعدة البيانات واستخدام أحدث الأدوات التحليلية قدرة الآلية على أن تُوفي بمواد وملفات وجيهة حسب الطلب، وهو ما سيثبت تحققه من خلال تزايد عدد عناصر المعلومات المجهزة للتحليل (انظر الشكل السابع عشر من الباب 8).

الشكل السابع عشر من الباب 8

مقياس الأداء: عدد مجموعات الأدلة ضمن ملفات القضايا والوثائق التحليلية المتوفرة للموافاة بها



الولايات التشريعية

233-8 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى الآلية.

قرارات الجمعية العامة

264/73 حالة حقوق الإنسان في ميانمار 238/75 حالة حقوق الإنسان لمسلمي الروهينغيا وغيرهم من الأقليات في ميانمار

قرارات مجلس حقوق الإنسان

3/42؛ 2/39 حالة حقوق الإنسان لمسلمي الروهينغيا وغيرهم من الأقليات في ميانمار 26/43؛ 21/46 حالة حقوق الإنسان في ميانمار

المنجزات المستهدفة

234-8 يعرض الجدول 8-47 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 8-47

آلية التحقيق المستقلة لميانمار: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2020	لعام 2020	لعام 2021	لعام 2022	المقرر الفعلي المقرر المقرر
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء					
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	2	2	2	2	
1 - التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة	1	1	1	1	
2 - التقارير المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان	1	1	1	1	
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	5	5	4	4	
3 - اجتماعات الجمعية العامة	1	—	—	—	
4 - اجتماعات مجلس حقوق الإنسان	1	1	1	1	
5 - اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	1	1	1	1	
6 - اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق	1	1	1	1	
7 - اجتماعات اللجنة الخامسة	1	2	1	1	
باء - توليد المعارف ونقلها					
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	6	—	—	—	
8 - تدريب الشركاء على استخدام نظام الآلية لإدارة الأدلة	6	—	—	—	
المواد التقنية (عدد المواد)	6	11	13	15	
9 - وثائق مجمعة فيها المعلومات والأدلة المتعلقة بالجرائم الدولية	6	9	10	10	
10 - وثائق مجمعة فيها تحليلات الأدلة المتعلقة بالجرائم الدولية	—	2	3	5	
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية					

بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: بعثات تحقيق لجمع المعلومات والوثائق والأدلة المتعلقة بأخطر الجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي المرتكبة في ميانمار منذ عام 2011، بما في ذلك عن طريق أخذ إفادات من الضحايا والشهود.

التشاور والمشورة والدعوة: إجراء مشاورات بشأن الآلية مع أكثر من 30 كياناً، بما في ذلك الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: إنشاء قاعدة بيانات لدمج المعلومات والأدلة ذات الصلة بالموضوع وتنظيمها وحفظها والتحقق منها وتحليلها.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: عقد اجتماعات ومؤتمرات مع أصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما منظمات المجتمع المدني، للتوعية بولاية الآلية وأنشطتها؛ وإعداد مواد إعلامية عن الآلية وعملها لأغراض النشر العام، ومواد مصممة خصيصاً لجماهير محددة باللغات المناسبة.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: عقد مؤتمرات صحفية وإجراء مقابلات مع وسائط الإعلام؛ والمشاركة في حلقات النقاش والمناسبات؛ وتقديم إحاطات إلى الأوساط الدبلوماسية والأكاديمية بشأن التقدم المحرز في عمل الآلية.

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: تحديث موقع الآلية على الإنترنت.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022 لمحة عامة

235-8 ترد في الجداول 8-48 إلى 8-50 الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022، بما في ذلك تفاصيل التغيرات في الموارد، حسب الاقتضاء.

الجدول 8-48

الكيان عموماً: تطور الموارد المالية حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	نققات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات		النسبة المئوية	إعادة تقدير التكاليف
					الأخرى	المجموع		
تكاليف الموظفين الأخرى	6 490,2	9 046,1	688,5	—	(76,8)	611,7	6,8	9 657,8
الاستشاريون	62,0	317,1	—	—	—	—	—	317,1
الخبراء	1,8	—	—	—	—	—	—	—
سفر الموظفين	4,9	356,2	—	—	—	—	—	356,2
الخدمات التعاقدية	1 325,3	1 242,3	(50,3)	—	—	(50,3)	(4,0)	1 192,0
مصرفات التشغيل العامة	1 918,8	827,9	—	—	(56,4)	(56,4)	(6,8)	771,5
اللوازم والمواد	39,1	47,1	—	—	(12,0)	(12,0)	(25,5)	35,1
الأثاث والمعدات	881,5	699,4	(20,8)	—	(51,7)	(72,5)	(10,4)	626,9
تحسين أماكن العمل	27,9	—	—	—	—	—	—	—
المنح والمساهمات	9,1	130,1	—	—	—	—	—	130,1
أوجه أخرى	259,1	—	—	—	—	—	—	—
المجموع	11 019,6	12 666,2	617,4	—	(196,9)	420,5	3,3	13 086,7

الجدول 8-49

الكيان عموماً: وظائف المساعدة المؤقتة العامة المقترحة والتغيرات في الوظائف لعام 2022⁽¹⁾

(عدد الوظائف)

العدد	التفاصيل
55	1 أ ع م، 1 مد-1، 4 ف-5، 8 ف-4، 20 ف-3، 13 ف-1/2، 8 خ ع (ر أ)
—	إعادة ندب وظيفة لموظف لشؤون المالية والميزانية برتبة ف-3 لتصبح وظيفة لموظف إداري
55	1 أ ع م، 1 مد-1، 4 ف-5، 8 ف-4، 20 ف-3، 13 ف-1/2، 8 خ ع (ر أ)

(أ) يرد في المرفق الثاني مزيد من المعلومات عن التغيرات في الوظائف.

ملاحظة: تُستخدم المختصرات التالية في الجداول والأشكال: أ ع م = أمين عام مساعد؛ خ ع (ر أ) = فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى).

الجدول 8-50

الكيان عموماً: وظائف المساعدة المؤقتة العامة المقترحة، حسب الفئة والرتبة

(عدد الوظائف)

الفئة والرتبة	المعتمد لعام 2021	التغيرات				المقترح لعام 2022
		التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	
الفئة الفنية والفئات العليا						
أ ع م	1	—	—	—	—	1
مد-1	1	—	—	—	—	1
ف-5	4	—	—	—	—	4
ف-4	8	—	—	—	—	8
ف-3	20	—	—	—	—	20
ف-1/2	13	—	—	—	—	13
المجموع الفرعي	47	—	—	—	—	47
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها						
خ ع (أ)	8	—	—	—	—	8
المجموع الفرعي	8	—	—	—	—	8
المجموع	55	—	—	—	—	55

8-236 وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجدول 8-51 والشكل الثامن عشر من الباب 8.

8-237 وكما هو مبين في الجدول 8-51، تبلغ الموارد الإجمالية المقترحة لعام 2022 ما قدره 13 086 700 دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وتعكس زيادة صافية قدرها 420 500 دولار (أو 3,3 في المائة) مقارنة باعتمادات عام 2021. وترجع التغيرات في الموارد إلى عاملين اثنين هما: (أ) التعديلات الفنية؛ (ب) التغيرات الأخرى. ويغطي مستوى الموارد المقترحة تكاليف تنفيذ الولايات تنفيذاً تاماً يتسم بالكفاءة والفعالية.

الجدول 8-51

الكيان عموماً: تطور الموارد المالية ووظائف المساعدة المؤقتة العامة

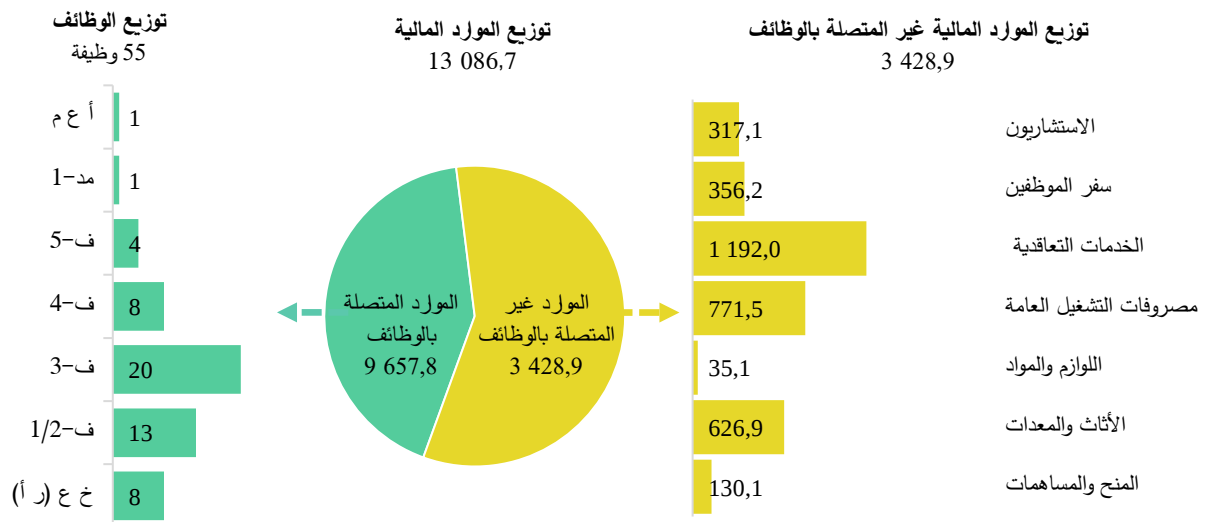
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

نققات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات الفنية	الموسعة	الولايات الجديدة/التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية							
الموارد غير المتصلة بالوظائف	11 019,6	12 666,2	617,4	—	(196,9)	3,3	13 086,7
المجموع	11 019,6	12 666,2	617,4	—	(196,9)	3,3	13 086,7

التغيرات						
نققات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية
تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)						
وظائف المساعدة المؤقتة العامة حسب الفئة						
47	47	—	—	—	—	—
الفئة الفنية والفئات العليا						
8	8	—	—	—	—	—
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها						
55	55	—	—	—	—	—
المجموع						

الشكل الثامن عشر من الباب 8
توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



شرح الفروق حسب العامل والعنصر والبرنامج الفرعي

التغيرات الإجمالية في الموارد

التعديلات الفنية

238-8 كما هو مبين في الجدول 8-48، تعكس التغيرات في الموارد زيادة صافية قدرها 617 400 دولار على النحو التالي:

- (أ) زيادة تبلغ 688 500 دولار تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى وتُعزى إلى الأثر المرجحاً لتسع وظائف كانت خاضعة لمعدل شواغر قدره 50 في المائة في عام 2021، وفقاً للممارسة المتبعة. وتشمل التغيرات التسعة إنشاء وظيفتين جديدتين إحداهما لموظف لشؤون الإعلام (ف-4) والأخرى لمحرر (ف-3)، وإعادة ندب سبع وظائف مساعدة مؤقتة عامة: محقق (ف-4)، وموظف للشؤون القانونية (ف-4)، وموظف لشؤون حقوق الإنسان (ف-3)، وموظف لشؤون حماية ودعم الشهود (ف-3)، وموظف معاون لشؤون حماية ودعم الشهود (ف-2)، وموظف معاون لنظم المعلومات (ف-2)، وموظف معاون لشؤون الإعلام (ف-2)، واعتمدت هذه الوظائف عملاً بقرار الجمعية العامة 252/75؛

(ب) نقصان بمبلغ 50 300 دولار تحت بند الخدمات التعاقدية وبمبلغ 20 800 دولار تحت بند الأثاث والمعدات يُعزى إلى شطب اعتمادات غير متكررة رُصدت للحصول على خدمات سحابية واقتناء أثاث مكاتب في عام 2021.

التغيرات الأخرى

239-8 كما هو مبين في الجدول 8-48، تعكس التغيرات في الموارد نقصانا صافيا قدره 196 900 دولار على النحو التالي:

(أ) نقصان قدره 76 800 دولار تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى يُعزى إلى اقتراح إعادة ندب وظيفة لموظف لشؤون المالية والميزانية (ف-3) لتُصبح وظيفة لموظف إداري (ف-3) في قسم الخدمات الإدارية، وستخضع لمعدل شواغر قدره 50 في المائة. ويتألف قسم الخدمات الإدارية حاليا من كبير موظفين إداريين (ف-5) تدعمه وظيفتان برتبة ف-3 (إحدهما لموظف لشؤون الموارد البشرية والأخرى لموظف لشؤون المالية والميزانية)، وثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) (واحدة لمساعد لشؤون الموارد البشرية، وواحدة لمساعد لشؤون المالية والميزانية، والأخرى لمساعد لشؤون اللوجستيات). وستُعزز إعادة الندب المقترحة القدرة الإدارية للآلية على أن تغطي ليس فقط مهام الميزانية والمالية، بل أيضا المهام الإدارية الأخرى، بما في ذلك الشراء، وإدارة العقود (ولا سيما العقود المتعلقة بالبرامج التكنولوجية لجمع الأدلة ومعالجتها وتحليلها وحفظها)، ومراجعة الحسابات، وأعمال أخرى تدخل ضمن المبادرات على نطاق الأمانة العامة، ومنها الإدارة المركزية للمخاطر، واستمرارية تصريف الأعمال، وتقويض السلطة، وحسن السلوك والانضباط، إضافة إلى أنها ستُكمل قدرات الموارد البشرية الحالية في مجال إعداد تقارير إدارة الموارد البشرية والرقابة. وعقب العمل في هذه المجالات آخذ في الازدياد وسيستوعبه الموظف الإداري الذي ستكون لديه خبرة في هذه المجالات تفوق خبرة الموظف لشؤون المالية والميزانية؛

(ب) يُعزى النقصان المتبقي البالغ 120 100 دولار إلى ما يلي:

1' انخفاض في الاحتياجات تحت بند مصروفات التشغيل العامة (56 400 دولار) يُعزى إلى المرافق المُقتصدة في استخدام الطاقة في مبنى الآلية الجديد؛

2' انخفاض في الاحتياجات تحت بند اللوازم والمواد (12 000 دولار) وبند الأثاث والمعدات (51 700 دولار) يُعزى إلى جهود تدخل ضمن إعادة البناء على نحو أفضل، حيث ستدعم هذه الجهود مواصلة أساليب وممارسات العمل الجديدة المتبعة خلال جائحة كوفيد-19، بما في ذلك زيادة عقد الاجتماعات عبر الفيديو والمنصات الافتراضية بدلا من حضورها شخصيا. بالإضافة إلى ذلك، سيؤدي تزايد استخدام المنصات الرقمية لتقديم التدريب والانتقال إلى زيادة الاستخدام للوثائق والاتصالات الإلكترونية إلى خفض الاحتياجات من الورق وآلات تمزيق الورق العالية القدرة.

الموارد الخارجة عن الميزانية

240-8 تُعزى المساهمات العينية المتوقعة التي تقدر قيمتها بمبلغ 200 300 دولار إلى إعارة موظفين إلى الآلية على أساس عدم السداد لإتاحة وتعزيز خدمات تقديم التوجيه والمشورة الاستراتيجية بشأن التعاون والبحث القانونيين بهدف تعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء وسيادة القانون فيما يتعلق بجوانب منها الجرائم الجنسية والجنسانية.

241-8 وتخضع الموارد الخارجة عن الميزانية تحت هذا الباب لإشراف الآلية المفوض لها السلطة من الأمين العام.

معلومات أخرى

242-8 ووفقا لخطة عام 2030، ولا سيما الغاية 12-6 من أهداف التنمية المستدامة التي تُشجّع فيها المؤسسات على إدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها، وامتثالاً للولاية الشاملة المنصوص عليها في الفقرة 19 من قرار الجمعية العامة 219/72، تعمل الآلية على دمج ممارسات الإدارة البيئية في عملياتها. فعلى سبيل المثال، قامت الآلية عند تشييد مرفقها في جنيف المشيد لها خصيصاً بإقامة جدران خارجية مميزة مزودة بألواح عازلة للحرارة للحد من تشتت الحرارة، ونوافذ حرارية بسمات موفرة للطاقة ومصممة لمقاومة فقدان الحرارة والبرودة، ومصابيح بصمامات ثنائية باعثة للضوء في جميع المكاتب والأماكن المشتركة، ونظام للتدفئة والتهوية وتكييف الهواء مزود بمنظّمات للحرارة في جميع المكاتب والأماكن المشتركة لإتاحة التحكم في النظام على نحو أفضل.

243-8 وترد في الجدول 8-52 معلومات عن الامتثال فيما يتعلق بتقديم الوثائق في مواعيدها والحجز المسبق لتذاكر السفر بالطائرة. ومن الجهود التي تبذلها الآلية لتعزيز معدل الامتثال فيما يتعلق بالسفر زيادةً وتيرة رصد الامتثال لمقتضيات الحجز المسبق لتذاكر السفر بالطائرة عن طريق طرح المسألة في الإحاطات الشهرية بشأن الموارد المقدمة للإدارة. وأدى ذلك إلى انخفاض عدد الحالات التي تُحجز فيها تذاكر للسفر بالطائرة قبل وقت قصير من تاريخ المغادرة لأسباب تقع تحت سيطرة الآلية.

الجدول 8-52

معدل الامتثال

بالنسبة المئوية

الفعلي لعام 2019 الفعلي لعام 2020 المقرر لعام 2021 المقرر لعام 2022

100	100	100	100	تقديم الوثائق في مواعيدها
100	100	79	12	شراء تذاكر السفر بالطائرة قبل بدء السفر بأسبوعين على الأقل

ثالثاً - الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011

تصدير

في عام 2022، ستواصل الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 التقدم في تنفيذ ولايتها، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة 248/71، حتى تُساعد في التحقيق في الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية وملاحقتها قضائياً. وبعد عمل الآلية لعدة سنوات على دمج وتحليل المواد التي جمعتها كيانات أخرى في مستودع الآلية المركزي للمعلومات والأدلة، يتزايد استخدامها لولايتها في مجال التحقيق لسد الثغرات التي وُقف عليها في مجموعتها للأدلة مثل الثغرات المتصلة بالجوانب الجنسانية للجرائم الدولية وأثر الجرائم على الأطفال تحديداً. وستواصل الآلية إبرام أطر تعاون مع الكيانات التي بحوزتها معلومات وأدلة ستزيد من فائدة وشمولية مستودع الآلية المركزي للأدلة والمعلومات.

وتعمل الآلية أيضاً على تطوير وتطبيق تكنولوجيات جديدة لتحسين إمكانية الاطلاع على المواد في المستودع المركزي وإمكانية البحث فيها. وستُعزز هذه التكنولوجيات وتيرة ودقة العمليات التحليلية التي تقوم بها الآلية وجودة تحقيقاتها الهيكلية وملفاتها للقضايا ونواتجها التحليلية بما يمكنها من تعزيز دعمها لجهود إقامة العدل التي تبذلها السلطات القضائية المختصة. وتواصل الآلية تلقي عدد متزايد من طلبات المساعدة من السلطات القضائية المختصة، وهي توافي هذه الكيانات استباقياً بمواد تعنيها. وستواصل الآلية العمل على تلبية طلبات المساعدة على نحو أسرع وأكثر شمولية من خلال تعزيز كفاءة عمليات البحث في مستودعها المركزي، والتشاور الوثيق مع السلطات المقدّمة للطلبات، وتوجيه طلبات محددة إلى شبكة مقدّمي المعلومات إليها.

وقد أحرزت الآلية تقدماً ملموساً في تنفيذ ولايتها. وتظل ملتزمة بتيسير إقامة العدل من أجل الجميع في الجمهورية العربية السورية من خلال العمل طوال فترة تنفيذ ولايتها على كفاءة إيلاء الاهتمام المناسب إلى فئات الجرائم والضحايا والناجين المُولى إليها تاريخياً اهتمام دون المستوى الكافي.

(توقيع) كاترين مارشي - أويل

رئيسة الآلية

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي في عام 2020

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

244-8 تتولى الآلية المسؤولية عن المساعدة في التحقيق في أخطر الجرائم الدولية المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 وملاحقة المسؤولين عنها قضائياً. وتستمد الآلية ولايتها من الأولويات المحددة في قرارات ومقررات الجمعية العامة ذات الصلة بهذا الموضوع، ومنها القرار 248/71، بصيغتها المبينة بمزيد من التفصيل في اختصاصات الآلية (انظر A/71/755، المرفق). وتتولى الآلية المسؤولية عن دعم المساءلة الجنائية، ويتصل عملها بدعم التحقيقات والملاحقات القضائية الجارية التي تقوم بها جهات أخرى، وبإعداد ملفات للقضايا لتُوفى بها المحاكم أو الهيئات القضائية التي لديها حالياً اختصاص البت في تلك الجرائم أو قد يكون لها هذا الاختصاص مستقبلاً.

برنامج العمل

الهدف

245-8 الهدف الذي تسهم الآلية في تحقيقه هو كفالة المساءلة عن أخطر الجرائم الدولية المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011.

الاستراتيجية

246-8 للإسهام في تحقيق الهدف، ستواصل الآلية إنماء المستودع المركزي بواسطة اتفاقات التعاون القائمة والمستجدة. وستواصل الآلية أيضاً تحليل الأدلة في إطار تحقيقاتها الهيكلية واستجابة لطلبات المساعدة التي تردها من السلطات القضائية ذات الصلاحية. وستعدّ الآلية كذلك ملفات قضايا جنائية من خلال تحليل الأدلة التي بحوزتها، حيث ستتبع مسارات التحقيق وستجري التحقيقات اللازمة لسد الثغرات في الأدلة. وإضافة إلى ذلك، ستؤدي الآلية المحاكم والهيئات القضائية الوطنية أو الإقليمية أو الدولية التي لها اختصاص البت في هذه الجرائم المزعومة بالمعلومات والأدلة والوثائق التحليلية والخبرات وملفات القضايا أو أيّ من ذلك. وستواصل الآلية تطوير وتنفيذ نهجها المتمحور حول الضحايا والناجين، وستؤدي في جميع أعمالها اهتماماً ينصب التركيز فيه على الجرائم الجنسية والجنسانية المرتكبة ضد الأطفال وستواصل الآلية أيضاً تشجيع اتباع نهج متكامل في إقامة العدل والمساءلة من خلال الحوار والتنسيق الفعالين، بما في ذلك مع الجهات العاملة في مجال العدالة الجنائية والمجتمع المدني وجهات أخرى من الأمم المتحدة، مما سيساعد الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات) والهدف 16 (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات).

247-8 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) تخزين أدلة هامة عن الجرائم المزعومة في مستودع مركزي يُتاح ترتيبها وتوزيعها على الأطراف التي تطالبها؛
- (ب) تعزيز إجراء السلطات القضائية المختصة التحقيقات والملاحقات القضائية والمحاكمات بشأن الجرائم المزعومة التي تدخل ضمن ولاية الآلية؛

- (ج) زيادة إمكانية اللجوء إلى القضاء وتعزيز المساواة بين الجنسين؛
- (د) تعزيز أوسع مجموعة ممكنة من مبادرات العدالة، بما يتفق مع ولاية الآلية.

العوامل الخارجية لعام 2022

248-8 فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) تقديم الأطراف معلومات وأدلة بأشكال مختلفة لإدراجها في المستودع المركزي، مما يستلزم قدرات وموارد تخزين لمواصلة وسم المعلومات والأدلة؛
- (ب) استمرار إتاحة المواد ذات الصلة باستخدام الأسلحة الكيميائية التي جمعتها آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة.
- 249-8 وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية المقترحة إلى افتراض أن المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022، ستكون قابلة للتنفيذ. غير أنه في حال أحدثت الجائحة مزيداً من التأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فسوف تُعدّل خلال عام 2022 ضمن نطاق الهدف والاستراتيجيات والولايات بوجه عام. وسيلعب عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات عن الأداء البرنامجي.

250-8 وتراعي الآلية منظوراً جنسانياً في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. فعلى سبيل المثال، تواصل الآلية مراعاة منظور جنساني في استراتيجياتها المتعلقة بالإثبات من أجل تجنب أي تحيز قد يؤدي إلى عدم الدقة في تسجيل الضرر الذي تعرضت له إناث؛ وضمان إيلاء الاهتمام الواجب لجرائم العنف الجنسي المرتكبة ضد الذكور؛ وتوزيع مصادر الإثبات لمراعاة مختلف المنظورات الجنسانية.

251-8 وفيما يتعلق بمراعاة منظور الإعاقة، ستستعرض الآلية وستدرس استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة على وجه التحديد بهدف الاستمرار في تعزيز مراعاة منظور الإعاقة، وستضع تدابير تخفيفية للتغلب على أي تحديات قد تبرز خلال تفعيل منظور الإعاقة.

252-8 وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على المستوى العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، ستواصل الآلية التعاون مع الهيئات القضائية المختصة والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني السورية والدولية والأفراد، باستخدام مجموعة متنوعة من أطر التعاون.

253-8 وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، ستواصل الآلية التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى العاملة على قضايا تتعلق بالجمهورية العربية السورية، بما فيها لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، وفق ولايتها.

أنشطة التقييم

254-8 من المقرر إجراء تقييم ذاتي في عام 2022 لسير العمل في جميع الأقسام فيما يتعلق بإدماج تحليل جنساني في الأنشطة الأساسية للآلية، عملاً بالاستراتيجية الجنسانية.

الأداء البرنامجي في عام 2020

255-8 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجّدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

زيادة إمكانية الوصول إلى مجموعة مواد ذات قيمة إثباتية عالية

256-8 واجهت الآلية تحديات في تناول وتحليل بعض مواد الإثبات نظرا لحجمها وتنوعها وتعقيدها. ولمواجهة ذلك، عملت الآلية بتكنولوجيات جديدة لتحسين الاستخراج والترجمة التلقائيين للنصوص من الوثائق الممسوحة ضوئيا، وقد عزز ذلك إلى حد كبير إمكانية البحث في مواد الإثبات وساعد في تأمين سرعة العمليات التحليلية وزيادة متانتها ودقتها.

257-8 وقد اختبرت الآلية هذا النهج على مجموعة شديدة الصعوبة وكبيرة الحجم من المواد ذات القيمة الإثباتية العالية، وتوصلت إلى نتائج ناجحة. وستطبق الآلية أسلوب الفحص بمساعدة التكنولوجيا هذا على مجموعات ووثائق أخرى موجودة في مستودعها المركزي لتمكينها من إجراء فحص أشمل لمجموعات الأدلة الأكبر حجما، مما سيُسَرِّر التحديد بسرعة أكبر للأدلة القيمة. وزيادة إمكانية فحص هذه المجموعات الهامة ستمكّن الآلية من تقديم ردود أشمل إلى الأطراف التي تطلب ذلك.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

258-8 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من التحسن الكبير في فعالية تكنولوجيا التعرف الضوئي على الحروف التي طُبِّقت على مجموعة كبيرة من الوثائق، مما أفضى إلى تقديم ردود أشمل إلى السلطات القضائية المختصة.

الجدول 8-53
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
-	موافاة السلطات القضائية المختصة بمعلومات إثباتية	موافاة السلطات القضائية المختصة بمعلومات إثباتية أشمل على نحو فعال

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

259-8 خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 تأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للآلية. ومن آثار الجائحة تأجيل القيام بمهام تتطلب التلاقي وجها لوجه حتى يتسنى إقامة علاقات مع المصادر المعنية والتحقيق في الجرائم الدولية في الجمهورية العربية السورية وجمع المعلومات والأدلة بشأنها. وأُجِّلَت كذلك المشاورات التي كان من المزمع إجراؤها وجها لوجه مع المعنيين الرئيسيين، بما في ذلك جهات من المجتمع المدني، والزيارات التي كان من المقرر أن تقوم بها وحدات وطنية معنية بجرائم الحرب ليجدوا أدلة وجبهة في قاعدة الآلية للبيانات. وكان لهذه التغييرات تأثير على الأداء البرنامجي في عام 2020 على النحو المحدد في النتيجة 1 أدناه.

260-8 وتجسيدا لأهمية التحسين المتواصل وتلبية الاحتياجات المتغيرة، ستعمّم الآلية الدروس المستفادة والممارسات الفضلى المتعلقة بتعديل وتكييف برنامجها على ضوء جائحة كوفيد-19. ومن الأمثلة المحددة للدروس المستفادة مواصلة الآلية صقل وتعديل سير أعمالها التحليلية مراعاةً للتغيرات في خططها لجمع الأدلة ومعالجتها، واستمرار ترتيباتها للعمل عن بُعد، وقد مكّن ذلك من إحراز تقدم في وضع أساس لملفاتها للقضايا. وبالإضافة إلى ذلك، ستيُسَرِّر الآلية المعالجة المأمونة للأدلة في ظل ظروف متغيرة، وستواصل صقل قدراتها التقنية لتدعم العمل عن بُعد دعما أفضل.

النتائج المقررة لعام 2022

261-8 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2 اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة وبالتالي تبيّنان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخططة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: دعم التحقيقات والملاحظات القضائية المحلية عن طريق توسيع مجموعة الأدلة وتنويعها⁽¹⁶⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

262-8 واصلت الآلية تدعيم قدرتها على إنماء مستودعها المركزي عن طريق التفاوض على أطر تعاون تسمح بجمع المواد من مختلف المعنيين. وفي إطار مواجهة تأثير جائحة كوفيد-19، عززت الآلية قدرتها على جمع المعلومات والأدلة عن بُعد والاطلاع على المعلومات والأدلة على الإنترنت. وحددت الآلية أيضاً وجود ثغرات في مجموعتها للأدلة وستسعى إلى سدّها استباقياً، وفقاً لولايتها.

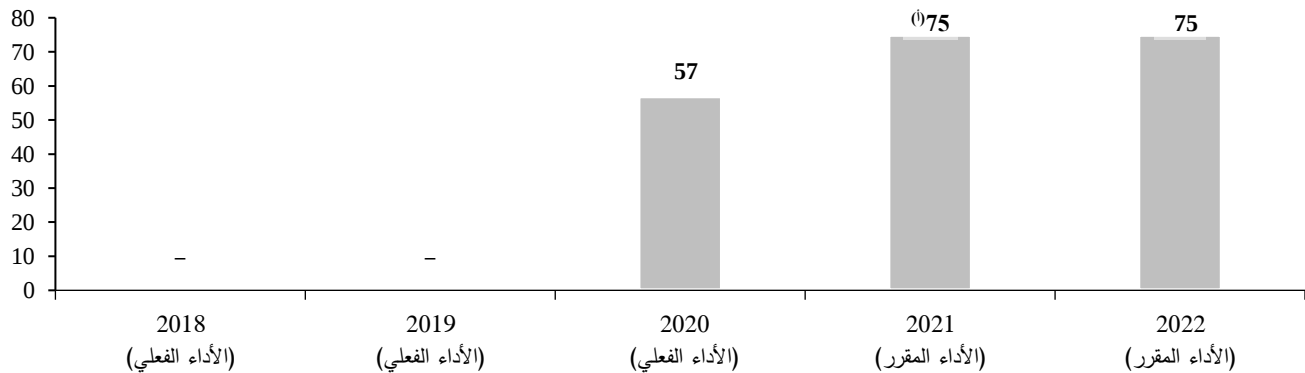
263-8 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تسجيل 57 مصدراً للمعلومات والأدلة، وبذلك لم يتحقق الهدف المقرر في الميزانية البرنامجية لعام 2020 وهو توفر 69 مصدراً للبيانات. ويرجع عدم تحقق الهدف أساساً إلى القيود التشغيلية المفروضة نتيجة لجائحة كوفيد-19.

الخططة البرنامجية المقترحة لعام 2022

264-8 ستواصل الآلية العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً لولايتها. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، ستعمل الآلية على تحديد وتسجيل مصادر عالية القيمة يُمكنها توفير معلومات وأدلة من شأنها سدّ الثغرات الرئيسية في محتوى مستودع الآلية المركزي ودعم الملاحظات القضائية المحلية. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل التاسع عشر من الباب 8).

الشكل التاسع عشر من الباب 8

مقياس الأداء: عدد مصادر البيانات المتاحة (العدد التراكمي)



(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(16) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2020 (A/74/6/Add.1).

النتيجة 2: تحليل متعدد الأشكال⁽¹⁷⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

265-8 واصلت الآلية جمع معلومات وأدلة متعددة الأشكال، منها الوثائق وتسجيلات الفيديو والصور الرقمية والتسجيلات الصوتية. وأحرزت الآلية تقدماً أيضاً في استخدام أساليب حاسوبية متقدمة لتحليل كميات كبيرة من المواد. وواصلت الآلية كذلك تعزيز قدرتها الداخلية على التعامل مع مختلف أشكال الأدلة من خلال اقتناء التكنولوجيا اللازمة ووضع إجراءات تشغيل موحدة في هذا الصدد، ومن خلال التدريب التقني عند الاقتضاء.

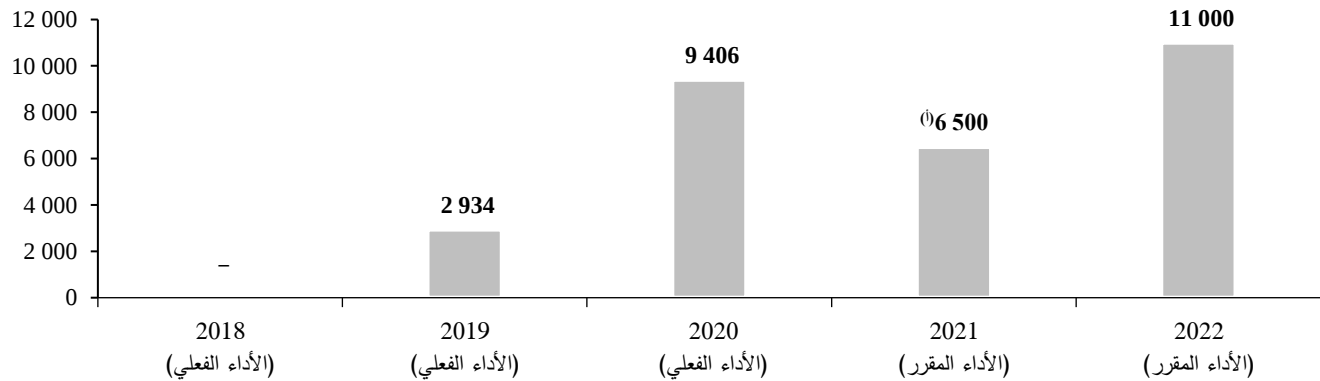
266-8 وأسهم العمل المذكور أعلاه في فحص 9 406 سجلات إثبات من أجل الاستجابة لطلبات المساعدة المقدمة من السلطات المختصة في دوائر الولاية القضائية المعنية، وهو ما يتجاوز الهدف المقرر في الميزانية البرنامجية لعام 2021 وهو فحص 5 000 سجل إثبات.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

267-8 ستواصل الآلية العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً لولايتها. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، ستواصل الآلية تدعيم قدرتها على جمع أدلة متنوعة الأشكال وحفظها وفحصها من خلال اقتناء وتطوير التكنولوجيات اللازمة وتحسين إجراءات التشغيل، ومن خلال إنجاز ما يلزم من تدريب تقني. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل العشرين من الباب 8).

الشكل العشرون من الباب 8

مقياس الأداء : عدد سجلات مجموعات الأدلة التي وُفيت بها الجهات المعنية (العدد السنوي)



(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(17) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

النتيجة 3: تحسّن مراعاة المنظورات الجنسانية في جميع الأعمال الفنية للآلية لتيسير إقامة العدل من أجل الجميع

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

268-8 وضعت الآلية، وفقاً لاختصاصاتها، استراتيجية جنسانية شاملة وهي تعمل على التوسّع في تنفيذها من أجل تعزيز مراعاة المنظورات الجنسانية في أعمالها الفنية دعماً لجهود إقامة العدل التي تبذلها السلطات القضائية المختصة حالياً ومستقبلاً.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

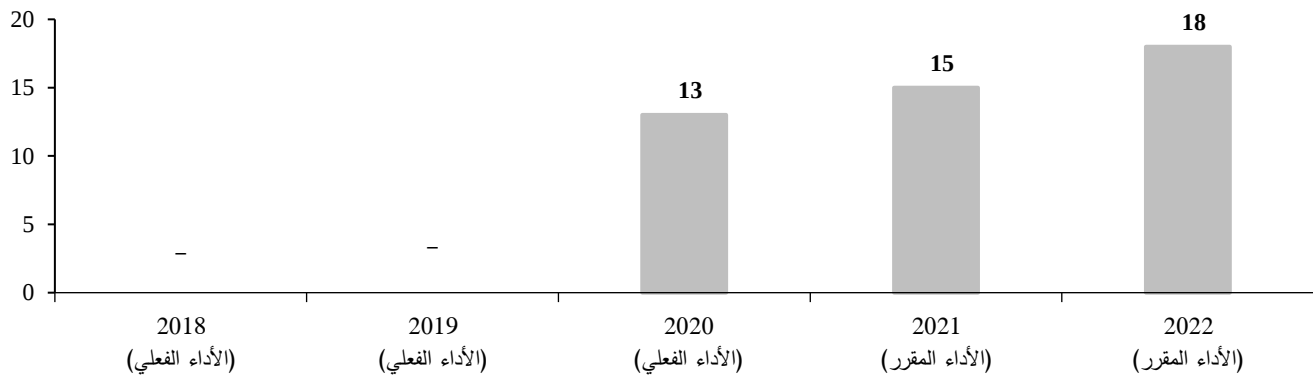
269-8 الدرس الذي استخلصته الآلية هو أن من الضروري تقديم التوجيه على نحو استباقي وفعال في شكل إجراءات تشغيل موحدة ومبادئ توجيهية أخرى، وإتاحة أدوات تحليلية وأطر استراتيجية، وإجراء دورات تدريبية ومشاورات مع الخبراء حتى تتسنى المراعاة المناسبة والفعالة للمنظورات الجنسانية في أعمالها الفنية. وتطبيقاً لهذا الدرس، ستُعد الآلية نواتج جنسانية متخصصة أخرى، حيث ستقوم على سبيل المثال بإتاحة ما يُناسب لهذا الغرض من دعم وتدريب ومبادئ توجيهية وأدوات تحليلية حتى تُراعى المنظورات الجنسانية في أعمالها الفنية على وجه أفضل. وبذلك ستستطيع الآلية كفالة أن تعكس بدقة الجوانب والآثار الجنسانية للجرائم المرتكبة في الجمهورية العربية السورية، ووجهات النظر المتنوعة لضحايا هذه الجرائم والناجين منها.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

270-8 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما سيثبت تحققه من خلال إعداد 18 ناتجاً جنسانياً متخصصاً يُتاح فوراً أو مستقبلاً للكيانات الخارجية التي تطلب إسهاماً أو مساعدة من الآلية في جهود إقامة العدل والأنشطة المتصلة بالجرائم الجنسية والجنسانية في السياق السوري وفي التواصل مع ضحايا هذه الجرائم والناجين منها (انظر الشكل الحادي والعشرين من الباب 8).

الشكل الحادي والعشرون من الباب 8

مقياس الأداء : عدد النواتج المتخصصة المراعية لمنظور جنساني التي تُتاح لكيانات خارجية (العدد السنوي)



الولايات التشريعية

271-8 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى الآلية.

قرارات الجمعية العامة

193/75 حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية

248/71 الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011

المنجزات المستهدفة

272-8 يعرض الجدول 54-8 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 54-8

الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
				وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)
1	2	2	2	1 - التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة
4	4	6	5	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
1	1	2	2	2 - اجتماعات الجمعية العامة
1	1	2	1	3 - اجتماعات اللجنة الخامسة
1	1	1	1	4 - اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق
1	1	1	1	5 - اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية
باء - توليد المعارف ونقلها				
6	5	3	87	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)
2	2	1	2	6 - حلقات عمل في لوزان بشأن استراتيجيات التعاون بين المنظمات غير الحكومية في الجمهورية العربية السورية والآلية
2	2	1	4	7 - حلقات عمل للجهات الفاعلة من المجتمع المدني في الجمهورية العربية السورية لبناء قدراتها على أن تكون جهات فاعلة في مجال المساءلة هناك
-	-	-	80	8 - تدريب أعضاء الوحدات المعنية بجرائم الحرب على استخدام نظام الآلية لإدارة الأدلة من أجل تيسير تحديدهم للأدلة المتعلقة بالجرائم الدولية وتحليلها
2	1	1	1	9 - عقد اجتماع سنوي مع ممثلي الضحايا من المنظمات غير الحكومية إعمالاً لنهجها المتمحور حول الضحايا
87	71	60	50	المواد التقنية (عدد المواد)
50	50	34	32	10 - وثائق مجمعة فيها المعلومات والأدلة المتعلقة بالجرائم الدولية، بما في ذلك استجابة لطلبات المساعدة التي تتلقاها الآلية من سلطات الادعاء
35	19	25	15	11 - وثائق مجمعة فيها تحليلات للأدلة المتعلقة بالجرائم الدولية من أجل موافاة السلطات المختصة بها
2	2	1	3	12 - ملفات قضايا متعلقة بالمسؤولية الجنائية الفردية عن جرائم دولية محددة جاهرة (كلياً أو جزئياً) للتعميم على السلطات المعنية التي لها اختصاص الملاحقة القضائية للجرائم الدولية المرتكبة في الجمهورية العربية السورية

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: إفاد أكثر من 15 بعثة لتحديد ولقاء مصادر وشهود محتملين وجمع الأدلة لسد الثغرات الموجودة في مستودع الآلية المركزي؛ و/أو تجهيز ملف أو ملفات قضايا للهيئات القضائية الوطنية أو الإقليمية أو الدولية التي ستقوم بالملاحقة القضائية للجرائم الدولية المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011.

التشاور والمشورة والدعوة: إجراء مشاورات مع السلطات القضائية الوطنية من أكثر من 15 بلدا لتيسير قيامها بتحديد وتحليل الأدلة المتعلقة بالجرائم الدولية المجمع في مستودع الآلية المركزي، ولزيادة التعاون دعما للتحقيقات والملاحقات القضائية على الصعيد الوطني؛ وإجراء مشاورات مع المجتمع المدني، بما في ذلك طائفة واسعة من جماعات الضحايا والناجين، لتحسين فهمهم لعمليات المساءلة، وتواصلهم مع الآلية، وفهم الآلية للعوامل السياقية وأولويات المساءلة.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: توفير مستودع مركزي للأدلة على الجرائم المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 يُمكنه تيسير الملاحقات القضائية الجنائية في الولايات القضائية المناسبة، في الحاضر أو المستقبل.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: توزيع نشرات دورية عن عمل الآلية على نحو 200 منظمة غير حكومية وكيانات أخرى؛ وإعداد المعلومات ومنشورات "الأسئلة الشائعة" لأغراض النشر العام؛ وإعداد ورقات معلومات أساسية تتضمن معلومات عن الآلية؛ وعقد اجتماعات لتعريف شركاء الأمم المتحدة بولاية الآلية وأنشطتها.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: عقد مؤتمرات صحفية وإجراء مقابلات مع الصحافة؛ والمشاركة في حلقات النقاش والمناسبات؛ وتقديم إحاطات إلى الأوساط الدبلوماسية والأكاديمية بشأن التقدم المحرز في عمل الآلية.

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: إتاحة محتوى في موقع الآلية على الإنترنت.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022 لمحة عامة

273-8 ترد في الجداول 55-8 إلى 57-8 الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022، بما في ذلك تفاصيل التغيرات في الموارد، حسب الاقتضاء.

الجدول 55-8

الكيان عموماً: تطور الموارد المالية حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	نققات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات			تقديرات عام 2022 (قبل)
					الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	
الموارد المتصلة بالوظائف	8 183,8	10 479,4	-	-	(0,7)	(0,7)	0,0	10 478,7
تكاليف الموظفين الأخرى	1 067,9	1 682,5	-	-	(525,6)	(525,6)	(31,2)	1 156,9
الضيافة	-	3,7	-	-	-	-	-	3,7
الاستشاريون	484,7	1 104,7	-	-	(678,4)	(678,4)	(61,4)	426,3
سفر الممثلين	-	290,7	-	-	(78,7)	(78,7)	(27,1)	212,0
سفر الموظفين	21,8	556,4	-	-	(81,3)	(81,3)	(14,6)	475,1
الخدمات التعاقدية	2 576,8	1 497,9	-	-	1 363,3	1 363,3	91,0	2 861,2
مصرفوات التشغيل العامة	1 169,9	950,7	-	-	(285,7)	(285,7)	(30,1)	665,0
اللوازم والمواد	18,8	64,8	-	-	(14,7)	(14,7)	(22,7)	50,1
الأثاث والمعدات	867,2	1 417,5	-	-	(634,3)	(634,3)	(44,7)	783,2
المنح والمساهمات	18,4	47,5	-	-	-	-	-	47,5
أوجه أخرى	8,0	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	14 417,2	18 095,8	-	-	(936,1)	(936,1)	(5,2)	17 159,7

الجدول 56-8

الكيان عموماً: الوظائف المقترحة والتغيرات في الوظائف لعام 2022^(أ)

(عدد الوظائف)

العدد	التفاصيل
60	1 أ ع م، 1 مد-1، 4 ف-5، 10 ف-4، 24 ف-3، 10 ف-1/2، 1 خ ع (ر)، 9 خ ع (ر أ)
-	رفع رتبة وظيفة واحدة من ف-4 إلى ف-5، وخفض رتبة وظيفة واحدة من ف-4 إلى ف-3
60	1 أ ع م، 1 مد-1، 5 ف-5، 8 ف-4، 25 ف-3، 10 ف-1/2، 1 خ ع (ر)، 9 خ ع (ر أ)

(أ) يرد في المرفق الثاني مزيد من المعلومات عن التغيرات في الوظائف.

ملاحظة: تُستخدم المختصرات التالية في الجداول والأشكال: أ ع م = أمين عام مساعد؛ خ ع (ر أ) = فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ خ ع (ر) = فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية).

الجدول 8-57

الكيان عموماً: الوظائف المقترحة حسب الفئة والرتبة

(عدد الوظائف)

الفئة والرتبة	المعتمد لعام 2021					التغيرات		المقترح لعام 2022	
	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع					
الفئة الفنية والفئات العليا									
أ ع م	1	—	—	—	—	—	1		
مد-1	1	—	—	—	—	—	1		
ف-5	4	—	—	—	1	—	5		
ف-4	10	—	—	—	(2)	—	8		
ف-3	24	—	—	—	1	—	25		
ف-1/2 ^(١)	10	—	—	—	—	—	10		
المجموع الفرعي	50	—	—	—	—	—	50		
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها									
خ ع (ر ر)	1	—	—	—	—	—	1		
خ ع (أ)	9	—	—	—	—	—	9		
المجموع الفرعي	10	—	—	—	—	—	10		
المجموع	60	—	—	—	—	—	60		

(أ) يشمل العدد أربع وظائف برتبة ف-2 وست وظائف برتبة ف-1.

274-8 وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجداول 8-58 إلى 8-60 والشكل الثاني والعشرين من الباب 8.

275-8 وكما هو مبين في الجدولين 8-58 (1) و 8-59 (1)، تبلغ الموارد الإجمالية المقترحة لعام 2022 ما قدره 17 159 700 دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وتعكس نقصاً قدرها 936 100 دولار (أو 5,2 في المائة) مقارنة باعتمادات عام 2021. وتعزى التغيرات في الموارد إلى تغيرات أخرى. ويغطي مستوى الموارد المقترحة تكاليف تنفيذ الولايات تنفيذاً تاماً يتسم بالكفاءة والفعالية.

الجدول 8-58

الكيان عموماً: تطور الموارد المالية حسب مصدر التمويل والعنصر

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(1) الميزانية العادية

العنصر	نفقات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات			تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
					المجموع	النسبة المئوية	الأخرى	
برنامج العمل	14 417,2	18 095,8	-	-	(936,1)	(5,2)	(936,1)	17 159,7
المجموع الفرعي، 1	14 417,2	18 095,8	-	-	(936,1)	(5,2)	(936,1)	17 159,7

(2) الموارد الخارجة عن الميزانية

العنصر	نفقات عام 2020	تقديرات عام 2021	التغير			تقديرات عام 2022 (بالنسبة المئوية)
			المجموع	النسبة المئوية	الأخرى	
برنامج العمل	678,4	4 887,4	261,4	5,3	261,4	5 148,8
المجموع الفرعي، 2	678,4	4 887,4	261,4	5,3	261,4	5 148,8
المجموع	15 095,6	22 983,2	(674,7)	(3,0)	22 308,5	22 308,5

الجدول 8-59

الكيان عموماً: الوظائف المقترحة لعام 2022 حسب مصدر التمويل والعنصر

(عدد الوظائف)

(1) الميزانية العادية

العنصر	المعتمد لعام 2021	التغيرات				المقترح لعام 2022
		التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	
برنامج العمل	60	-	-	-	-	60
المجموع الفرعي، 1	60	-	-	-	-	60

(2) الموارد الخارجة عن الميزانية

العنصر	تقديرات عام 2021	التغير		تقديرات عام 2022
		المجموع	النسبة المئوية	
برنامج العمل	25	1	26	26
المجموع الفرعي، 2	25	1	26	26
المجموع	85	1	86	86

الجدول 8-60

الكيان عموماً: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

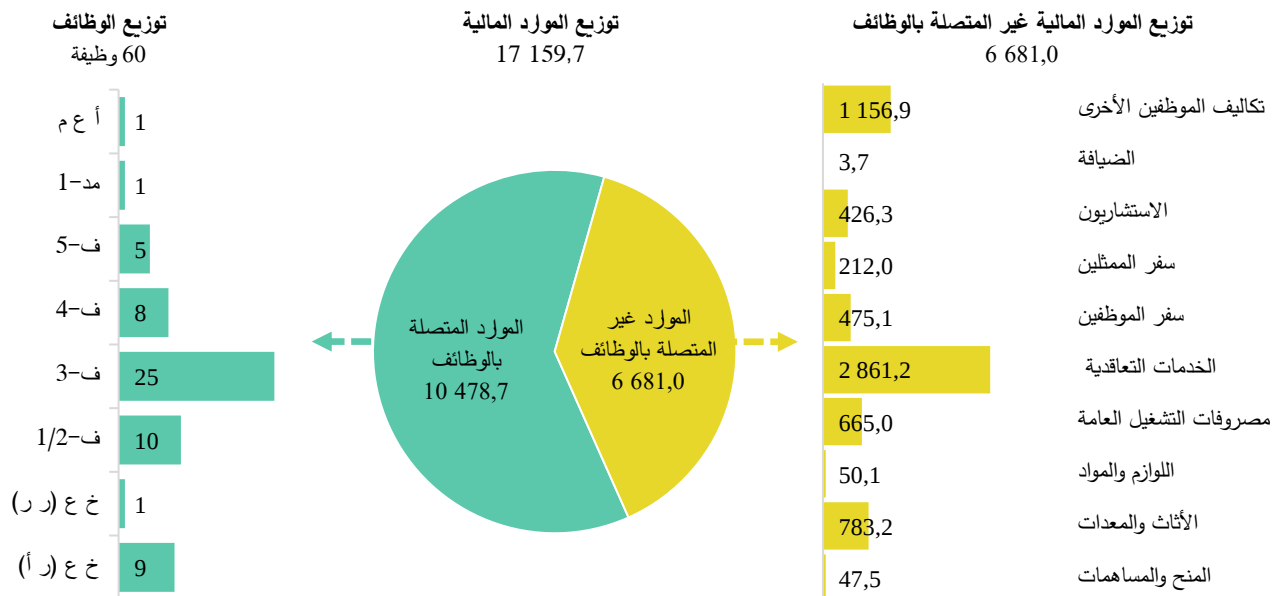
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

		التغيرات				نفقات عام	
		تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	النسبة المئوية	المجموع	التغيرات الأخرى	اعتمادات عام 2021	2020
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية							
الموارد المتصلة بالوظائف	10 478,7	0,0	(0,7)	(0,7)	–	10 479,4	8 183,8
الموارد غير المتصلة بالوظائف	6 681,0	(12,3)	(935,4)	(935,4)	–	7 616,4	6 433,5
المجموع	17 159,7	(5,2)	(936,1)	(936,1)	–	18 095,8	14 617,2
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة							
الفئة الفنية والفئات العليا	50	–	–	–	–	50	
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	10	–	–	–	–	10	
المجموع	60	–	–	–	–	60	

الشكل الثاني والعشرون من الباب 8

توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



شرح الفروق حسب العامل والعنصر

التغيرات الإجمالية في الموارد

التغيرات الأخرى

276-8 كما هو مبين في الجدول 8-58 (1)، تعكس التغيرات في الموارد نقصانا صافيا قدره 936 100 دولار يشمل نقصانا تحت بند الموارد المتصلة بالوظائف (700 دولار) ونقصانا صافيا تحت بند الموارد غير المتصلة بالوظائف (935 400 دولار) على النحو التالي:

(أ) يعزى النقصان البالغ 700 دولار تحت بند الموارد المتصلة بالوظائف إلى خفض المقترح لرتبة وظيفة لموظف للشؤون القانونية من الرتبة ف-4 إلى الرتبة ف-3 الذي سيُقابل جزئيا رفع رتبة وظيفة لموظف للشؤون القانونية (ف-4) إلى رتبة كبير موظفين للشؤون القانونية (ف-5). وتعزى التغيرات المقترحة إلى التقسيم المقترح لقسم جمع المعلومات وتحليلها والموافاة بها الحالي إلى قسمين هما قسم جمع المعلومات وتحليلها وقسم الدعم والموافاة بالمعلومات على النحو التالي:

'1' يضم قسم جمع المعلومات وتحليلها والموافاة بها حاليا وحدة الدعم والموافاة بالمعلومات ووحدة جمع المعلومات وتحليلها. ويعكس التقسيم المقترح توسع نطاق وحدة الدعم والموافاة بالمعلومات وتزايد عبء عملها، فالوحدة مسؤولة عن التعاون مع القضاة والمدعين العامين وأجهزة إنفاذ القانون، وذلك عادة بناء على طلبات مساعدة، كما أنها مسؤولة عن دعم أنشطتهم في مجالي التحقيق والادعاء. وتتولى الوحدة أيضا إعداد أطر التعاون الرسمية وغير الرسمية (مثل الاتفاقيات والبروتوكولات ومذكرات التفاهم) والتفاوض عليها مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والدول والمنظمات الدولية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وتيسر الوحدة جمع المعلومات والأدلة ثم تُوافي السلطات القضائية المختصة بها. وفي عام 2020، تضاعف عدد طلبات المساعدة، ويُتوقع استمرار هذا الاتجاه في عام 2022 وبعده. وقابل ذلك ارتفاع مواز في التعاون في مجال الأطر القانونية في العام الماضي. وينبغي أن تُلبي هذه الأطر ما تقتضيه الطبيعة المتزايدة الحساسية للمعلومات التي يُوافي بها. ومع تنفيذ الأطر التي سبق إبرامها وزيادة أنشطة جمع المعلومات والموافاة بها استنادا إلى الترتيبات القائمة، دخلت الآلية مرحلة جديدة من التعاون. وكلا هذين الجانبين من عمل الوحدة يتطلبان من رئيس الوحدة التواصل بانتظام مع أفراد رفيعي المستوى من السلطات القضائية والدبلوماسية الوطنية ومع المعنيين من المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني بشأن مسائل سرية للغاية وشديدة الحساسية. وبناء على زيادة عبء العمل والمسؤوليات، يُقترح أن تصبح وحدة الدعم والموافاة بالمعلومات قسما مستقلا يُشار إليه بقسم الدعم والموافاة بالمعلومات ويضم ثلاث وظائف لموظفين للشؤون القانونية (1 ف-4 و 2 ف-3) ووظيفة لمحقق مساعد (1 ف-1). ويُقترح أيضا إعادة تصنيف وظيفة لموظف للشؤون القانونية (ف-4) لتصبح وظيفة لكبير موظفين للشؤون القانونية (ف-5) وأن يصبح شاغل الوظيفة رئيس القسم الجديد؛

'2' ويُقترح أيضا، بناء على احتياجات قسم جمع المعلومات وتحليلها، خفض رتبة وظيفة لموظف للشؤون القانونية من الرتبة ف-4 إلى الرتبة ف-3، وسيُتيح ذلك المساواة في توزيع الدعم القانوني من الرتبة ف-3 في القسمين الجديدين المقترحين. وسيعمل موظف الشؤون القانونية على عناصر محددة من التحقيقات الهيكلية التي تنجزها الآلية، بما في ذلك خطوط تحقيق وملفات قضايا محددة. وسيطلب ذلك تفحص عمل المحللين، وإعداد مذكرات توصيات قانونية، وإتاحة المشورة بشأن التوجه الذي ينبغي أن تسير عليه

التحقيقات الإضافية، وإعداد مواد لملفات القضايا، بما في ذلك مذكرات ونماذج قانونية/إثباتية. وبهذا التغيير المقترح، سيُصبح قسم جمع المعلومات وتحليلها مؤلفاً من 21 وظيفة (1 ف-5، 1 ف-4، 9 ف-3، 7 ف-1/2، 3 من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛

(ب) **الموارد غير المتصلة بالوظائف:** يعزى النقصان الصافي البالغ 935 400 دولار تحت بند الموارد غير المتصلة بالوظائف إلى التغيرات التالية:

1' انخفاض في الاحتياجات تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى (525 600 دولار) يتعلق بالمساعدة المؤقتة العامة، وتحت بند الاستشاريين (678 400 دولار)، ويعكس هذا الانخفاض اعتزام الآلية استخدام القدرات والخبرات والمهارات الداخلية الموجودة على نحو ما أوصت به اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الفقرة ثالثاً-54 من تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/7) و A/75/7/Corr.1)، ويأخذ في الاعتبار التجربة السابقة في الإنفاق. وسيُغطي جزء من المبلغ المتأتى من الانخفاض تحت بند الاستشاريين الاحتياجات الإضافية تحت بند الخدمات التعاقدية؛

2' انخفاض في الاحتياجات تحت بنود سفر الممثلين (78 700 دولار) وسفر الموظفين (81 300 دولار) واللوازم والمواد (14 700 دولار) يعكس الجهود التي تدخل ضمن إعادة البناء على نحو أفضل والتي ستدعم مواصلة أساليب وممارسات العمل الجديدة المتبعة خلال جائحة كوفيد-19. وتشمل هذه الجهود زيادة استخدام المنصات الافتراضية، وعقد الاجتماعات التشاورية مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بواسطة خليط من أشكال الاجتماع، والاتصال عن بُعد بدلا من السفر لحضور الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية التي أصبحت تُقدم عبر الإنترنت؛

3' انخفاض في الاحتياجات تحت بند الأثاث والمعدات (634 300 دولار) يُعزى أساساً إلى انخفاض الإنفاق على البرامجيات والخوادم والمعدات الحاسوبية نتيجة الانتقال إلى الخدمات السحابية. ويشمل هذا الانخفاض إعادة توزيع مبلغ 470 000 دولار لتغطية خدمات تحليل الصور الساتلية وأدوات علم الأدلة الجنائية التي ستُتاح من خلال الخدمات التعاقدية؛

4' انخفاض في الاحتياجات تحت بند مصروفات التشغيل العامة (285 700 دولار) يُعزى أساساً إلى نقل موارد إلى بند الخدمات التعاقدية لتغطية خدمات الدعم المركزية للموارد البشرية والخدمات المالية وخدمات الإعلام والاتصال في مكتب الأمم المتحدة في جنيف؛

5' استخدام الزيادة البالغة 1 363 300 دولار تحت بند الخدمات التعاقدية، التي ستُقابل جزئياً حالات النقصان المذكورة أعلاه، في تعزيز تغطية احتياجات دائرة الآلية لتجهيز البيانات لدعم أساليب وممارسات العمل الجديدة ومواصلتها؛ وتقديم التدريب اللغوي والتقني لدعم تحليل المعلومات والأدلة؛ وإتاحة خدمات الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية لدعم أنشطة الجمع؛ وتوفير الخدمات المتخصصة الأخرى ومنها الاشتراكات وخدمات السلامة والأمن في الميدان وخدمات متعاقدين أفراد لتوفير قدرات إضافية على المدى القصير في مجال التحليل والبحث القانوني.

الموارد الخارجة عن الميزانية

277-8 على النحو المبين في الجدولين 8-58 (2) و 8-59 (2)، تتوقع الآلية أن تستمر في تلقي مساهمات خارجة عن الميزانية ستُكمل موارد الميزانية العادية. وتُقدّر الموارد الخارجة عن الميزانية لعام 2022 بمبلغ 5 148 800 دولار، وستُوفّر تكاليف

26 وظيفة، على نحو ما يرد في الجدول 8-59 (2)، وما يرتبط بها من موارد غير متصلة بالوظائف. وستستخدم الموارد أساساً لتغطية تكاليف خطوط تحقيق إضافية و/أو ملفات قضايا جديدة تتطلب خبرة إضافية في أنواع محددة من الجرائم؛ ودعم العمليات، بما في ذلك في الميدان؛ ومعالجة مسألة الصدمات النفسية الثانوية؛ ودعم إدارة السجلات؛ وتعزيز قدرات الآلية في مجال الترجمة التحريرية والشفوية. وستستخدم الموارد أيضاً لدعم العلاقات الخارجية والاتصال، بما يشمل المجتمع المدني في الجمهورية العربية السورية، من خلال عقد مناسبات ومشاورات عبر الإنترنت وبالحضور شخصياً. ويتوقع أن تمثل الموارد الخارجة عن الميزانية في عام 2022 نسبة 23,1 في المائة من مجموع الموارد المخصصة للآلية.

278-8 وتخضع الموارد الخارجة عن الميزانية تحت هذا الباب لإشراف الآلية المفوض لها السلطة من الأمين العام.

معلومات أخرى

279-8 ووفقاً لخطة عام 2030، ولا سيما الغاية 12-6 من أهداف التنمية المستدامة التي تُشجّع فيها المؤسسات على إدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها، وامتثالاً للولاية الشاملة المنصوص عليها في الفقرة 19 من قرار الجمعية العامة 219/72، تعمل الآلية على دمج ممارسات الإدارة البيئية في عملياتها. فعلى سبيل المثال، شكّلت الإدارة البيئية أحد الاعتبارات في تشييد مرفق الآلية المشيّد لها خصيصاً. ويشغل نظام التدفئة بشبكة اقتصادية مكونة من ثلاث مضخات، مما يسمح باسترجاع الطاقة. وتُضاء الأماكن المشتركة بشبكة إضاءة تستشعر الحركة، مما يكفل إطفاء المصابيح عندما لا تكون مستخدمة. ولا تتضمن خطة صيانة الأراضي المحيطة بالمبنى استخدام مبيدات الآفات، ومن المقرر تنفيذها بوتيرة تُتيح تزايد التنوع البيولوجي.

280-8 وترد في الجدول 8-61 معلومات عن الامتثال فيما يتعلق بتقديم الوثائق في مواعيدها والحجز المسبق لتذاكر السفر بالطائرة. وتتطلب طبيعة عمل الآلية من الموظفين السفر في غضون مهلة قصيرة في كثير من الأحيان لأن عليهم مواكبة الجداول الزمنية لمصادر الآلية. ويرجع انخفاض معدل الامتثال في عام 2020 أيضاً إلى تفشي كوفيد-19. فنظراً لتغير القيود المفروضة على السفر باستمرار، كثيراً ما رُتبت الرحلات أو غُيّرت في آخر لحظة، مما حال دون امتثال الآلية لقاعدة شراء تذاكر السفر بالطائرة قبل أسبوعين على الأقل من موعد السفر. وتخطط الآلية لبدء مبادرات سيكون لها أثر إيجابي على التخطيط المسبق للسفر، ومنها تعزيز الرصد المركزي وتعميم وثيقة توجيهية بشأن السفر الرسمي تتضمن إجراءات واضحة بشأن عملية الموافقة على السفر.

الجدول 8-61

معدل الامتثال

(النسبة المئوية)

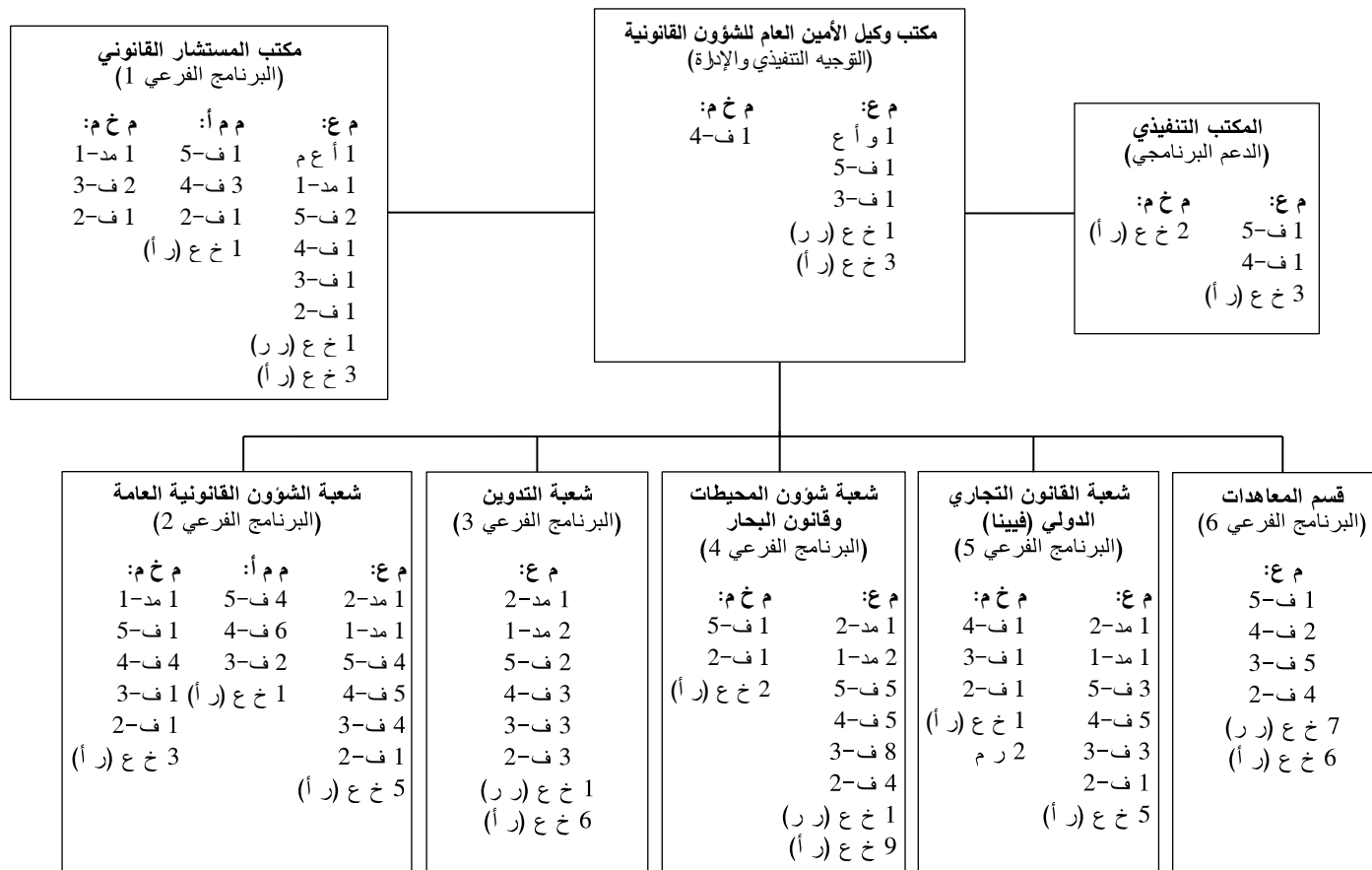
الفعلي لعام 2019 الفعلي لعام 2020 المقرر لعام 2021 المقرر لعام 2022

تقديم الوثائق في مواعيدها	—	100	100	100
شراء تذاكر السفر بالطائرة قبل بدء السفر بأسبوعين على الأقل	—	10	100	100

مرفقات الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022

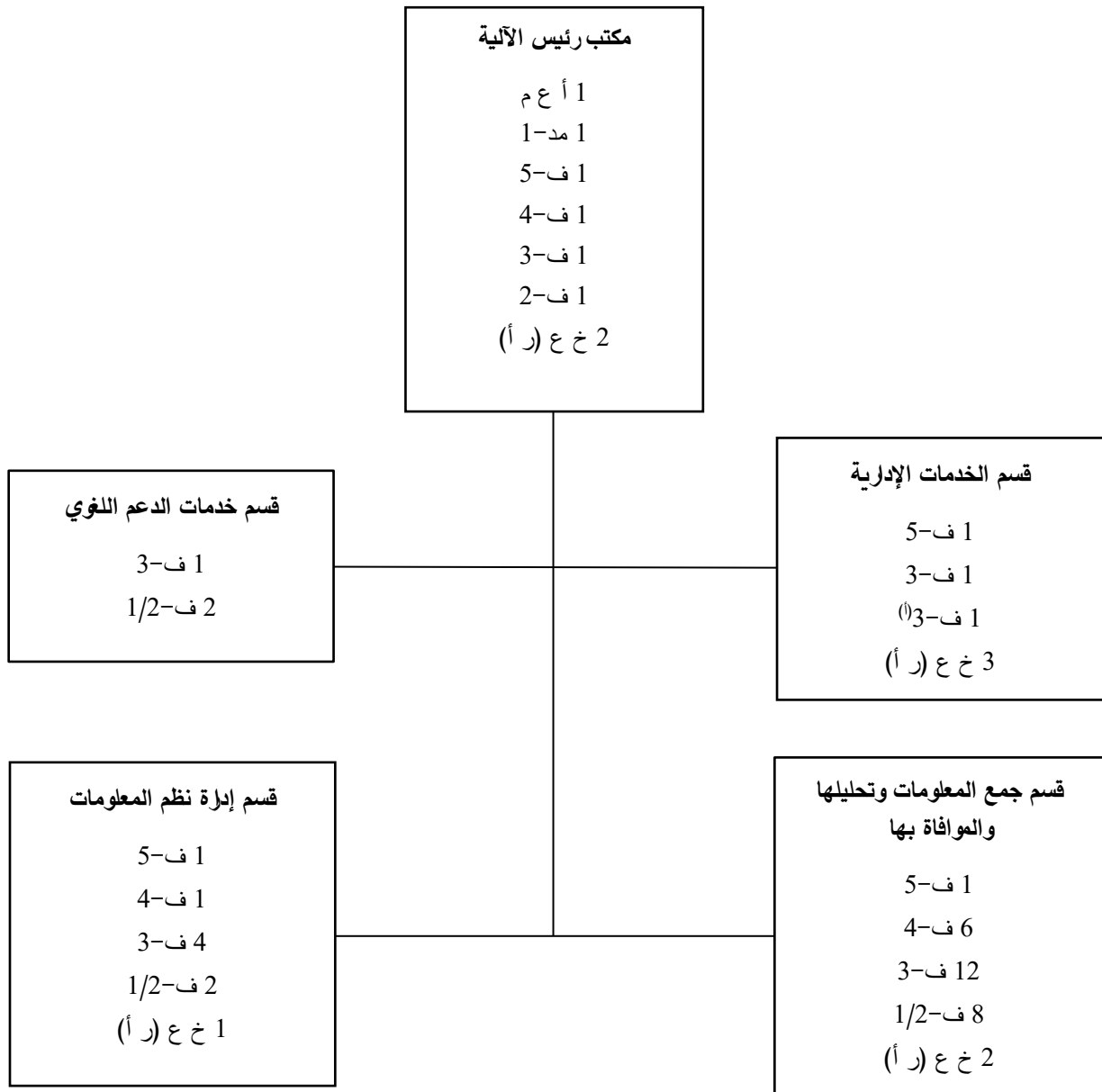
أولاً - الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام 2022

ألف - مكتب الشؤون القانونية



المختصرات: خ ع (ر أ) = فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ خ ع (ر ر) = فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)؛ ر م = الرتبة المحلية؛ م ف و = موظف فني وطني؛ ع خ = عقد خدمات؛ م خ م = الموارد الخارجة عن الميزانية.

باء - آلية التحقيق المستقلة لميانمار



(أ) وظيفة مُعاد نديها.

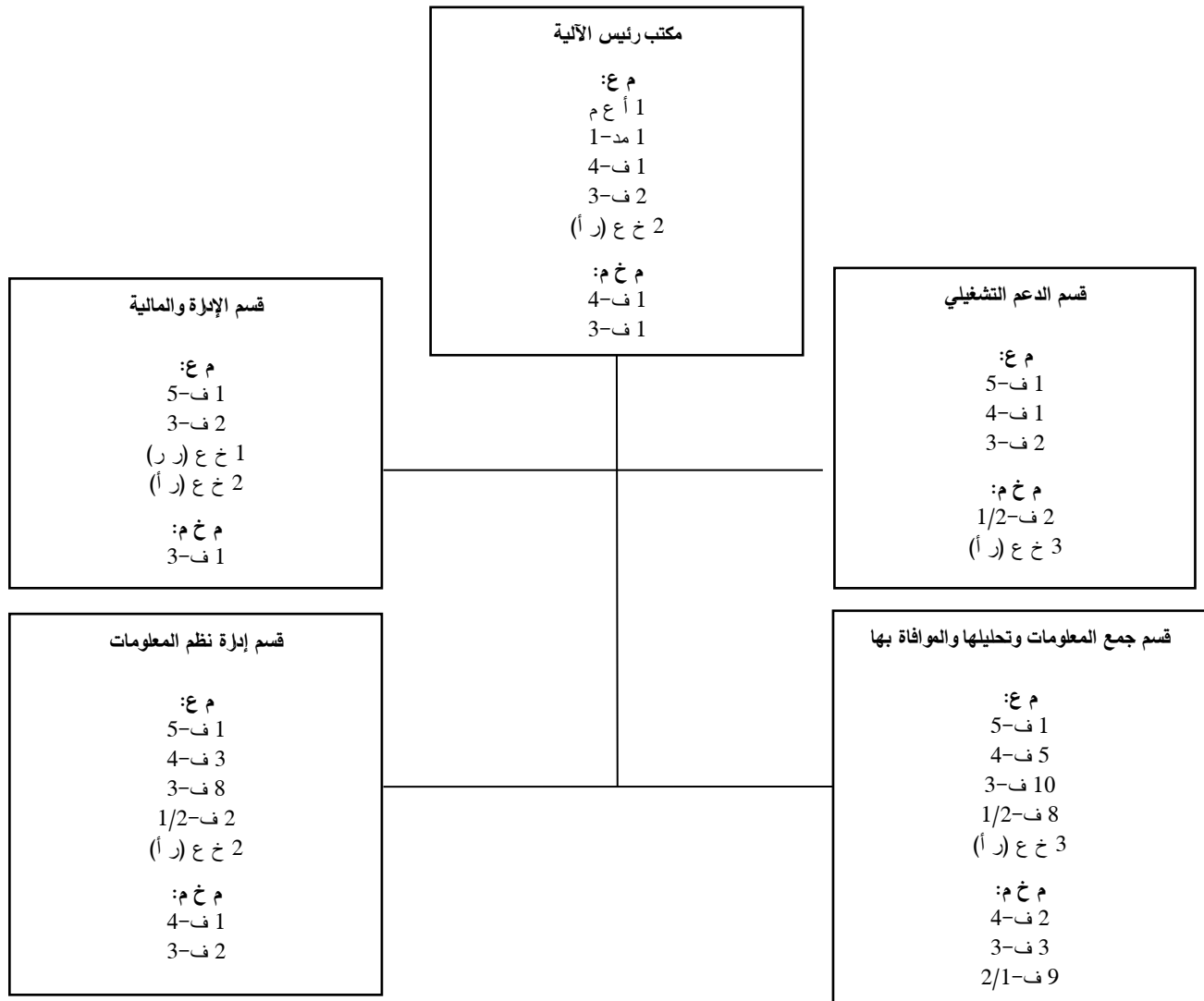
جيم - الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011

يرد فيما يلي مخططان يعرضان الهيكل التنظيمي للآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011. ويعرض المخطط 1 الهيكل التنظيمي المعتمد لعام 2021. بينما يعرض المخطط 2 الهيكل التنظيمي المقترح لعام 2022.

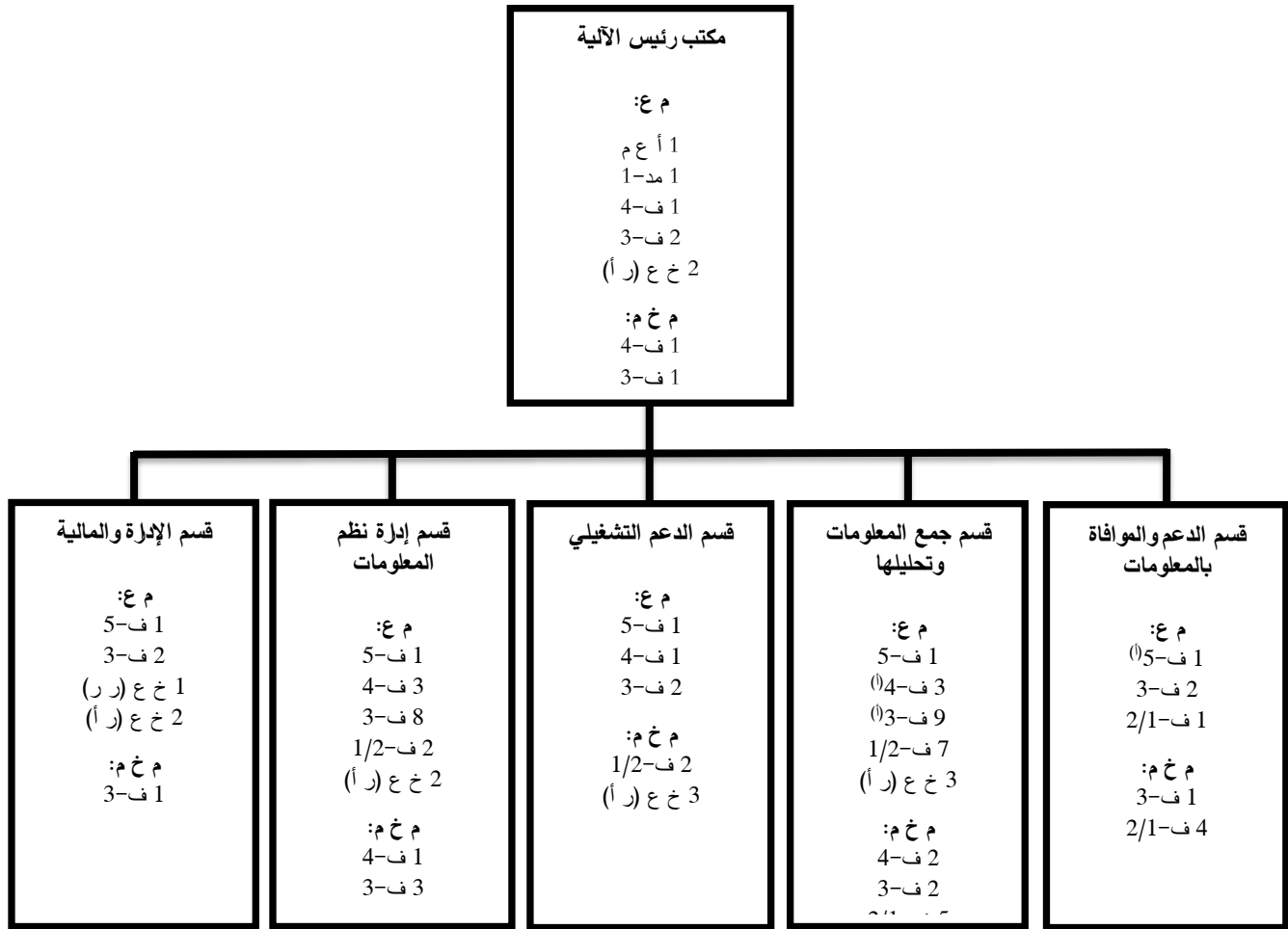
تبرير التغييرات المقترحة

تشمل التغييرات المقترحة تقسيم قسم جمع المعلومات وتحليلها والموافاة بها إلى قسمين هما: قسم جمع المعلومات وتحليلها، وقسم الدعم والموافاة بالمعلومات. ويعكس التقسيم المقترح توسع نطاق وحدة الدعم والموافاة بالمعلومات وتزايد عبء عملها، فالوحدة مسؤولة عن التعاون مع القضاة والمدعين العامين وأجهزة إنفاذ القانون، وذلك عادةً بناءً على طلبات مساعدة، كما أنها مسؤولة عن دعم أنشطتهم في مجالي التحقيق والادعاء. وتتولى الوحدة أيضاً إعداد أطر التعاون الرسمية وغير الرسمية (مثل الاتفاقيات والبروتوكولات ومذكرات التفاهم) والتفاوض عليها مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والدول والمنظمات الدولية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وتيسّر الوحدة جمع المعلومات والأدلة ثم تُوافي السلطات القضائية المختصة بها. وفي عام 2020، تضاعف عدد طلبات المساعدة، ويُتوقع استمرار هذا الاتجاه في عام 2022 وبعده. وقابل ذلك ارتفاع مواز في التعاون في مجال الأطر القانونية في العام الماضي. وينبغي أن تلبي هذه الأطر ما تقتضيه الطبيعة المتزايدة الحساسة للمعلومات التي يُوافي بها. ومع تنفيذ الأطر التي سبق إبرامها وزيادة أنشطة جمع المعلومات والموافاة بها استناداً إلى الترتيبات القائمة، دخلت الآلية مرحلة جديدة من التعاون. وكلا هذين الجانبين من عمل الوحدة يتطلبان من رئيس الوحدة التواصل بانتظام مع أفراد رفيعي المستوى من السلطات القضائية والدبلوماسية الوطنية ومع المعنيين من المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني بشأن مسائل سرية للغاية وشديدة الحساسية.

1 - الهيكل التنظيمي المعتمد وتوزيع الوظائف لعام 2021



2 - الهيكل التنظيمي المقترح وتوزيع الوظائف لعام 2022



المختصرات: أ ع م = أمين عام مساعد؛ خ ع (ر أ) = فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ خ ع (ر ر) = فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)؛ ر م = الرتبة المحلية؛ م م أ = الموارد المقررة الأخرى؛ م ع = الميزانية العادية؛ م خ م = الموارد الخارجة عن الميزانية.

(أ) إعادة تصنيف وظيفة لموظف للشؤون القانونية من الرتبة ف-4 لتصبح بالرتبة ف-3، وإعادة تصنيف وظيفة لموظف للشؤون القانونية (ف-4) لتصبح وظيفة كبير موظفين للشؤون القانونية (ف-5).

ثانيا - موجز التغيرات المقترحة في الوظائف، حسب العنصر

ألف - آلية التحقيق المستقلة لميانمار^(أ)

العنصر	وظائف المساعدة الرتيبة	البيان	سبب التغيير
برنامج العمل 1	ف-3	إعادة نذب وظيفة لموظف لشؤون المالية والميزانية (ف-3) لتصبح وظيفة لموظف إداري (ف-3)	لتعزيز القدرة الإدارية للآلية على أن تغطي ليس فقط مهام الميزانية والمالية، بل أيضا المهام الإدارية الأخرى، بما في ذلك الشراء، وإدارة العقود (ولا سيما العقود المتعلقة بالبرامج التكنولوجية لجمع الأدلة ومعالجتها وتحليلها وحفظها)، ومراجعة الحسابات، وأعمال أخرى تدخل ضمن المبادرات على نطاق الأمانة العامة، ومنها الإدارة المركزية للمخاطر، واستمرارية تصريف الأعمال، وتقويض السلطة، وحسن السلوك والانضباط وسكّمل إعادة النذب قدرات الموارد البشرية الحالية في مجال إعداد تقارير إدارة الموارد البشرية والرقابة.

(أ) مُشار إلى توزيع وظائف المساعدة المؤقتة العامة.

باء - الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011

العنصر	الوظائف	الرتبة	البيان	سبب التغيير
برنامج العمل	1	ف-5	إعادة تصنيف وظيفة لموظف للشؤون القانونية	سيرأس كبير الموظفين للشؤون القانونية (ف-5) قسم الدعم والموافاة
	(1)	ف-4	(ف-4) لتصبح وظيفة لكبير موظفين للشؤون القانونية (ف-5)	بالمعلومات المقترح الذي يُعزى طلب إنشائه إلى تزايد المسؤوليات وعبء العمل في مجال دعم السلطات القضائية الوطنية وموافاتها بالمعلومات
	(1)	ف-4	إعادة تصنيف وظيفة لموظف للشؤون القانونية	يعكس خفض رتبة الوظيفة احتياجات قسم جمع المعلومات وتحليلها، وسيُتيح المساواة في توزيع الدعم القانوني من الرتبة ف-3 في القسمين المعنيين
	1	ف-3	من الرتبة ف-4 إلى الرتبة ف-3	

ثالثاً - لمحة عامة عن الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف، مصنفة حسب الكيان ومصدر التمويل*

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

الميزانية العادية			الموارد المقررة الأخرى			الموارد الخارجة عن الميزانية			المجموع		
اعتمادات عام 2021	تقديرات عام 2022	تقدير التكاليف (قبل إعادة تقدير التكاليف)	تقديرات عام 2021	تقديرات عام 2022	تقديرات الفرق	تقديرات عام 2021	تقديرات عام 2022	تقديرات الفرق	تقديرات عام 2021	تقديرات عام 2022	تقديرات الفرق
الموارد المالية											
26 892,5	27 561,1	668,6	4 279,1	4 867,9	588,8	9 542,6	9 374,6	(168,0)	40 714,2	41 803,6	1 089,4
12 666,2	13 086,7	420,5	—	—	—	—	—	—	12 666,2	13 086,7	420,5
الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011											
18 095,8	17 159,7	(936,1)	—	—	0,0	4 887,4	5 148,8	261,4	22 983,2	22 308,5	(674,7)
57 654,5	57 807,5	153,0	4 279,1	4 867,9	588,8	14 430,0	14 523,4	93,4	76 363,6	77 198,8	835,2
المجموع											
الموارد المتصلة بالوظائف											
144	144	—	19	19	—	29	28	(1)	192	191	(1)
55	55	—	—	—	—	—	—	—	55	55	—
الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011											
60	60	—	—	—	—	25	26	1	85	86	1
259	259	—	19	19	—	54	54	—	332	332	—
المجموع											

* لا تشمل الموارد المخصصة لعام 2022 من أجل الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا ومحكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية والمحكمة الخاصة بلبنان التي ستُطلب في تقارير الأمين العام ذات الصلة بها.

** وظائف مساعدة مؤقتة عامة.